



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: بن مجحف رمزي

بغنوان:

واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	زنكري ميلود
مشرفا	أستاذة محاضرة-أ-	بوجلال أنفال
مناقشا	أستاذ التعليم العالي	عبادي محمد

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد قبل الرضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد على ما أعطيت ولك

الشكر على ما قضيت تباركت ربنا وتعاليت، أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

إلى والديّ الكريمين أمد الله في عمرهما، ورزقهما الصحة والعافية، داعيا لهما المولى عز وجل

{وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل العائلة الكريمة.

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

إلى كل من علمني حرفا.

إلى كل من تمنى لي التوفيق..... أهدي هذا العمل.

شكر وعرافان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

أشكر الله العلي العظيم على توفيقه في انجاز هذا العمل.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة بوجلال أنفال، على توجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا العمل، فجزاها الله خير الجزاء.

والشكر موصول إلى الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتكبد عناء قراءتها.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالصي شكري لكل الأساتذة المحترمين اللذين درسوني في مختلف أطوار مشواري الدراسي، وخالص الشكر والدعاء إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل بنصح أو مشورة أو جهد أو دعاء فجزاهم الله جميعاً أفضل الجزاء.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة لإبراز واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر خاصة في ظل الرغبة السياسية لتبني هذه الصناعة والتي تجسدت أساسا في القانون 02/20، وهذا من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر للوقوف على أهم المكتسبات المنجزة والعمل على تحسينها وتعزيزها، وإيضاح النقائص والعوائق للوقوف على التحديات التي تواجه هذه الصناعة في الجزائر والعمل على مواجهتها لتحقيق الهدف المنشود.

ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ومن ثم تحليل البيانات المتوفرة، وذلك للوقوف على أهم التحديات المختلفة التي تواجهها هذه الصناعة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر شهدت بطء في نموها وانتشارها وهذا في غياب أطر قانونية لتنظيمها، إلا أنها من خلال صدور القانون 02/20 تشهد تطورا ونموا سريعا ولاقت انتشارا واسعا خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، إلا أنها تواجه العديد من النقائص والمعوقات التي تعتبر تحديا للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وجب العمل على مواجهتها لتحقيق النتائج المرجوة من هذه الصناعة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الاسلامي، الصناعة المالية الإسلامية، الواقع، التحديات.

Abstract:

This study aimed to highlight the reality of the Islamic financial industry in Algeria, especially in light of the political desire to adopt this industry, which was mainly embodied in Law 20/02. To find out the challenges facing this industry in Algeria and work to confront them to achieve the desired goal.

For this purpose, the analytical descriptive approach was relied upon, by describing the reality of the Islamic financial industry in Algeria, and then analyzing the available data, in order to identify the most important various challenges that this industry faces in Algeria.

The study reached several results, the most important of which is that the Islamic financial industry in Algeria witnessed a slowdown in its growth and spread, and this is in the absence of legal frameworks to regulate it. It faces many shortcomings and obstacles that are considered a challenge to the Islamic financial industry in Algeria, and it must be addressed to achieve the desired results from this industry in Algeria.

Key words: Islamic finance, Islamic financial industry, reality, challenges.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
06	المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية
06	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة المالية الإسلامية
08	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الصناعة المالية الإسلامية
10	المطلب الثالث: مؤسسات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية
13	المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم
13	المطلب الأول: الانتشار الواسع للصناعة المالية الإسلامية
15	المطلب الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
33	المطلب الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
43	الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
44	المبحث الأول: الأطر القانونية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
44	المطلب الأول: تطور النظم التشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر
45	المطلب الثاني: النظم التشريعية المتعلقة بالتأمين التكافلي في الجزائر
46	المطلب الثالث: مراحل تطور نشاط الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
48	المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

48	المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
58	المطلب الثاني: واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية
65	المطلب الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر
70	المبحث الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
70	المطلب الأول: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
72	المطلب الثاني: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر
73	المطلب الثالث: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر
78	الخاتمة
82	قائمة المراجع
87	الملاحق
94	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أصول التمويل الاسلامي حسب القطاع والمنطقة لسنة 2022	16
02	مراحل تطور النشاط المصرفي	18
03	توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق	24
04	توزيع أصول الصناديق الاستثمارية حسب المناطق لسنة 2021	27
05	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	36
06	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	38
07	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	39
08	مراحل التطور التاريخي لنشاط الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	46
09	أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري	49

53	تطور المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2017-2019)	10
58	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائري للفترة (2019-2021)	11
62	معدل المشاركة بين البنك وأصحاب التوظيفات في بنك الخليج سنة 2022	12
68	تطور رقم الأعمال والمطالبات لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة (2008-2018)	13

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	مكونات الصناعة المالية الإسلامية	01
15	توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم حسب المناطق سنة 2022	02
19	نمو الأصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2015-2021	03
21	أصول الخدمات المالية المصرفية موزعة حسب المناطق سنة 2022	04
23	نمو قيمة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2015-2021	05
25	أفضل الدول إصدارا للصكوك الإسلامية سنة 2021	06
26	نمو الصناديق الاستثمارية الإسلامية خلال الفترة 2015-2021	07
28	أفضل الدول من حيث عدد إصدارها للصناديق الاستثمارية	08
29	نمو أصول التأمين التكافلي خلال الفترة 2015-2021	09
30	مساهمات التأمين التكافلي حسب المناطق للفترة 2019-2020	10
32	أعلى الدول من حيث أصول التكافل سنة 2021	11

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
87	الأصول المصرفية الإسلامية الإقليمية (2019-2021)	01
87	توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق	02
88	أفضل الدول إصدارا للصكوك الإسلامية	03
89	أفضل الدول من حيث عدد إصدارها للصناديق الاستثمارية	04
89	مساهمات التأمين التكافلي حسب المناطق	05
90	أعلى الدول من حيث أصول التكافل	06
90	المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة الجزائري (2019)	07
91	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائر (2019-2021)	08

مقدمة

+ تمهيد:

في ظل التغيرات والتطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أصبحت الصناعة المالية الإسلامية موضع اهتمام معظم الاقتصاديين في مختلف دول العالم، وذلك بعدما أثبتت جدارتها في تحمل آثار الأزمات الاقتصادية، وبنفس الوقت خدمة مجتمعاتها واقتصادياتها وتقديم الدعم اللازم لها، هذا ما عزز من نموها وتطورها بشكل سريع.

انتشرت الصناعة المالية الإسلامية على نطاق واسع في كافة الأقاليم والدول، وذلك من خلال ارتفاع الطلب على منتجاتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كبديل للمنتجات التقليدية، فعلى الرغم مما حققته هذه الصناعة إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والعوائق منعت من نموها وتطورها بشكل يسمح بالاستفادة من خدماتها، هذا ما اعتبر تحديا تواجهه الصناعة المالية الإسلامية.

الجزائر وعلى غرار باقي الدول، أبدت اهتمامها بالصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة خاصة في شقها المتعلق بالصيرفة الإسلامية، إدراكا منها بأهمية وصلابة هذا النوع من التمويل نظرا لما يتوفر عليه من صيغ متنوعة ومتعددة والتي من شأنها تلبية مختلف الاحتياجات المالية والعينية للأفراد والمؤسسات، إضافة إلى أن المبادئ القائمة عليها الصناعة المالية الإسلامية تتوافق مع البيئة المجتمعية في الجزائر، كل هذه الميزات تشكل بيئة خصبة لنمو هذه الصناعة في الجزائر والاستفادة من مزاياها ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

فبموجب قانون النقد والقرض 90-10 فتح المجال لإنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر، وبموجب القانون 02/20 تجسدت الرغبة السياسية لتبني الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، فكان لهذا القانون دور كبير في تنظيم ودعم هذه الصناعة مما سيحقق نموها وانتشارها والاستفادة من خدماتها وميزاتها.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم؟
- هل تعتبر الجزائر من الدول الأولى في تبني الصناعة المالية الإسلامية؟
- ما هو تأثير غياب القوانين الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية على نموها وانتشارها في الجزائر؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تشهد الصناعة المالية الإسلامية في العالم انتشارا واسعا ونموا كبيرا، إلا أنها في ظل هذا النمو والتوسع الكبير تشهد الكثير من العوائق والصعوبات.
- تعتبر الجزائر من الدول الأولى في تبني الصناعة المالية الإسلامية بها.

- يؤثر غياب القوانين الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية سلبا على نموها وانتشارها، بحيث في وجود قانون ينظم عمل هذه الصناعة تنمو وتنتشر بشكل كبير.

➤ **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال ما ستضيفه إلى الدراسات السابقة، حيث تعتبر الدراسة إثراء للدراسات الأكاديمية، في ظل تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، وباعتبار أن الموضوع يفرض نفسه خاصة في ظل الأحداث والأوضاع الاقتصادية الحالية، وما شهده العالم من تغيرات وتطورات اقتصادية، وذلك من خلال دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

➤ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالصناعة المالية الإسلامية عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، ودراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم وفي الجزائر بشكل خاص، وكذا بيان أهم التحديات التي تواجهها هذه الصناعة في الجزائر.

➤ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية: الوصف في معالجة الفصل التطبيقي من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من خلال المعطيات والتقارير المتاحة للوقوف على واقع هذه الصناعة في الجزائر وتحديد التحديات التي تواجهها.

➤ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الموضوعية:** دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم في الفصل النظري في الفترة 2015-2022، وفي الجانب التطبيقي دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وبعد صدور القانون 02/20 إلى غاية سنة 2022.
- **الحدود المكانية:** دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية حول العالم في الفصل النظري، ومن ثم دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في الجانب التطبيقي.

➤ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الارتباط الوثيق الموجود بين الموضوع وطبيعة التخصص "اقتصاد نقدي وبنكي" حيث يمثل مجال خصبا للبحث، كما أنه يقع ضمن دائرة الميول والرغبة الشخصية.
- الاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي عامة والمالية الإسلامية خاصة.
- حداثة الموضوع والذي يعتبر من مواضيع الساعة ويحتاج إلى وجود دراسات علمية معمقة، والرغبة في تقييم مدى تطور هذه التجربة خصوصا بعد مرور فترة زمنية معتبرة من بدء العمل بها.
- الرغبة في المساهمة العلمية في هذا المجال لتعزيز التوجه المالي الإسلامي في الجزائر، حيث تعتبر تجربة جديدة بالتشجيع.

+ صعوبات الدراسة:

- السرية وعدم الإفصاح الذي تنتهجه البنوك في الأرقام والإحصائيات.
- قلة المصادر الأم في الموضوع مما جعلني أتعامل مع المقالات والمدخلات التي تقدم في المؤتمرات والندوات، إضافة إلى التعامل مع المواقع الإلكترونية.

+ هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية، أما المبحث الثاني واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم الأطر التشريعية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الثاني واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الثالث تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة،

وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الصناعة المالية الإسلامية

حول العالم

تمهيد:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية نموا كبيرا على مستوى النظام المالي العالمي، حيث تعرف هذه الصناعة انتشارا واسعا وامتدادا كبيرا على مستوى العالم نظرا لزيادة عمل المؤسسات المالية الإسلامية و المؤسسات المالية الكبرى بهذه الصناعة، وكذا ارتفاع حدة التنافس والتسابق لدى البنوك في تبني منتجات هذه الصناعة والعمل بها كونها أثبتت نجاعتها و قوتها في عمليات التنمية والاستقرار وقلّة المخاطر في استعمال أدواتها المختلفة.

إن الصناعة المالية الإسلامية من أسرع قطاعات التمويل العالمي نموا على نطاق واسع، حيث من المتوقع أن يصل حجم أصول هذه الصناعة إلى مستوى 3.47 تريليون دولار أمريكي بحلول سنة 2024، كما وتختلف تطورات وواقع هذه الصناعة وتوزيع نشاطها عبر العالم من منطقة إلى أخرى.

إن هذا النمو للصناعة المالية الإسلامية كانت المؤسسات المالية الإسلامية له بمثابة الركيزة الأساسية والعنصر الفعال، حيث يثبت الواقع أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف أدواتها مثل الصيرفة الإسلامية؛ التأمين التكافلي؛ الصناديق الاستثمارية الإسلامية و الصكوك؛ في تزايد مستمر وتعرف انتشارا واسعا على مستوى جميع بلدان العالم.

المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية

نتناول في هذا المبحث مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية وهذا بتقديم مجموعة من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالتمويل الإسلامي والصناعة المالية الإسلامية وأهم القواعد والأسس التي قامت عليها هذه الصناعة، بالإضافة إلى المؤسسات الداعمة لها وما تقدمه هذه الصناعة من منتجات.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة المالية الإسلامية

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم كل من التمويل الإسلامي والصناعة المالية الإسلامية، من خلال تعاريف شاملة توضح المفهومين.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي

عرف التمويل الإسلامي من عدة باحثين اقتصاديين وحتى هيئات رسمية، فمن مجمل التعاريف التي شملت التمويل الإسلامي ما يلي:

1. عرفه صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي على أنه: "تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وتحريم الشريعة تقاضي الربا (الفائدة) وتقديمها، والغرر، والميسر، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع، وبدلاً من ذلك، يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية، كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، وألا تنطوي على أي استغلال لأي من الطرفين".¹

2. التمويل الإسلامي هو عبارة عن: "تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترجاع من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف بها لقاء عائد معنوي أو مادي تبيحه الأحكام الشرعية".²

3. التمويل الإسلامي هو: هو تقديم الأصول العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي على سبيل المثال) إلى (فرد أو مؤسسة) للتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً بموجب عقود لا تتعارض مع وأحكام الشريعة، كالتمويل بالمضاربة، المشاركة... الخ.³ من مجمل التعريفات السابقة يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى طالبيها من أصحاب العجز المالي، وفق صيغ تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانياً: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

يمكن التطرق إلى مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال التعاريف التالية:

¹صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي، التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي، من الموقع www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 2023/02/13.

²تحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي-تحليل فقهي واقتصادي-، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2009، ص12.

³شعبان، أحمد وعلي، محمد، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2010، ص 125.

1. سامي سويلم، عرفها على أنها: ابتكار لحلول مالية فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حولا فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصا أو موارد معطلة، وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل.¹
 2. عرفها الدكتور عبد الهادي السبهاني بأنها: عملية تطويرية وتنويعية و إبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع.²
 3. تعرف الصناعة المالية الإسلامية على أنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير و التنفيذ لكل الأدوات و العمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل و هذا تحت إطار الشرع الحنيف.³
 4. تعرف كذلك على أنها: تقديم خدمات مالية وفقا للمبادئ الأخلاقية و الشريعة الإسلامية، وتقتضي الشريعة الإسلامية توجيه المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وأن يتقاسم مقدمو التمويل كلا من المخاطر و الأرباح في الاستثمارات التي يمولونها، وتكون المعاملات مضمونة بالأصول أو قائمة على أساسها بمعنى أن يكون للمستثمرين مطالبات على الأصول الأساسية.⁴
- وتمنع المالية الإسلامية دفع الفائدة لأن تحقيق ربح من مبادلة نقود بنقود يعتبر غير أخلاقي ويحظر المنتجات المالية التي تتضمن قدرا مفرطا من عدم اليقين (بما في ذلك البيع على المكشوف و المقامرة) ويستبعد تمويل الأنشطة التي تعتبر ضارة للمجتمع.
- فمن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية هي مجموع الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المتوافقة مع تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية المقدمة من طرف مؤسسات مختصة.

¹سامي السويلم، صناعة الهندسة الإسلامية، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، الكويت، أفريل، 2004، ص: 05.

²مرغاد لخضر "الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرين ص48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

³فتح الرحمان علي صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل للهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، متوفر على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

⁴قطيمة الزهراء فنازي، واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص114.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الصناعة المالية الإسلامية

إن أي صناعة مالية تتطلب وجود مبادئ وقواعد تبنى عليها وتديرها وخصائص تميزها، حيث تقوم الصناعة المالية الإسلامية على المبادئ والخصائص التالية:

أولاً: مبادئ الصناعة المالية الإسلامية

يمكن حصر المبادئ الرئيسية التي تحكم العقود المالية حسب الشريعة الإسلامية في رزمتين هما:

1. المبادئ العامة في التعاقد وتتضمن:¹

- الأهلية القانونية للتعاقد كالعقل والبلوغ والتميز.
- التراضي بين الأطراف المتعاقدة.
- مراعاة القوانين السائدة.

الملاحظ هنا أن الشريعة الإسلامية تتفق مع القوانين الوضعية في هذا الإطار بالرغم من وجود بعض الفوارق الطفيفة في هذا الخصوص كاعتماد السن القانونية المؤهلة للتعاقد.

2. المبادئ الخاصة بالمعاملات المالية الإسلامية:²

- الالتزام الأخلاقي والقيمي: حتى يكون المنتج مقبولاً، من وجهة النظر الشرعية، يجب أن يكون أخلاقياً وموافقاً للقيم الحميدة، فكما أن الشريعة شجعت على العمل والتجارة والكسب الحلال، فإنها منعت المنتجات والخدمات المحرمة أخلاقياً التي من شأنها الإضرار بالفرد والمجتمع مثل تحريم الاتجار بالمخدرات والكحول... كذلك توزيع وإنتاج أي سلعة أو خدمة أو نشاط غير مقبول أخلاقياً وتأنفه الطباع البشرية السليمة وهو ما يعرف عالمياً بالاستثمار الأخلاقي.

- الإباحة الشرعية للمعاملات (مبدأ الحل): فالشريعة قررت في قواعدها وضوابطها الفقهية القاعدة الشرعية التي نصت على أن "الأصل في البيوع الإباحة"، المنبثقة من الأصل العام "الأصل في الأشياء الإباحة"، حتى يثبت النهي، هذا في كل شيء. وهذا أصل جليل يعول عليه في تخريج العقود والمسائل المستجدة في الحياة المعاصرة مما لم يتطرق إليه الفقهاء من قبل، يكون مقبولاً شرعاً ما لم يتصادم مع دليل شرعي من المصادر الأصلية، وكان مما اقتضته مصالح الناس العامة ولم يشتمل على مفسدة راجحة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: عقد الإيجار، عقد المقاول، والاشتراط لمصلحة الغير.

- التوازن:

يقصد بهذا المبدأ تحقيق التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، ما يتعلق منها بالمصالح الشخصية وما يتعلق بالمصالح الاجتماعية، ما يتعلق بتحقيق الربح وما يتعلق بالأعمال الخيرية، ما يتعلق بالمنافسة

¹ محمد عمر جاسر، "نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع... وتحديات المستقبل"، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، أيام 20-21 مارس 2010، ص3.

² زين سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017، ص 60.

وما يتعلق بالتعاون، فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الرغبات، والميول والحوافز ووضعت لكل الإطار المناسب له دون إفراط أو تفريط.

- الحاجة الحقيقية: فالمبدأ هنا هو الواقعية (الصلاحية)، أي أن الحاجة وتلبية الاحتياجات والتعاملات الاقتصادية هي الباعث على التعاقد وليس مجرد العبث، تدعو للعقد حاجة ويتم فيها تبادل أصول أو حقوق ملموسة لها قيمة من وجهة نظر الشريعة، وليست أمور احتمالية أو وهمية كالمتاجرة في مؤشرات الأسهم أو المشتقات المالية التي يغلب عليها صفة المبادلات الصفرية.

- مبدأ التكامل: المبدأ الأساسي الذي يحكم تطوير المنتجات المالية هو التكامل بين التفضيلات الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية، فالربا عزل لتفضيلات الزمن عن توليد الثروة، بينما الغرر عزل لتلك المتعلقة بالخطر، وحيث إن الزمن والخطر وجهان لعملة واحدة لم يكن غريباً أن تأتي الشريعة الإسلامية بتحريم الأمرين معاً.

- مبدأ المناسبة: مصطلح المناسبة يستخدم في أصول الفقه للدلالة على تناسب الحكمة مع علة الحكم التكليفي، بحيث تترتب المصلحة المقصودة على الحكم إذا وجدت العلة المقتضية له، فعلة تحريم الخمر هي الإسكار والحكمة من التحريم هي حفظ العقل، وهذه الحكمة تتحقق من تحريم كل ما وجد فيه وصف الإسكار، والمراد بالمناسبة هنا، هو تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد ملائماً ومناسباً للنتيجة المطلوبة من المعاملة، وهذا يعني أنه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد، فالصورة لا تكفي وحدها لتقويم المنتج المالي، كما أن الهدف والغاية لا يكفي وحده أيضاً، فالغاية لا تبرر الوسيلة، كما أن الوسيلة لا تكفي لتبرير الغاية بل لابد من جواز الأمرين معاً.

ثانياً: خصائص الصناعة المالية الإسلامية

للصناعة المالية الإسلامية خصائص تميزها عن نظيرتها التقليدية، خصوصاً وأن هذه الصناعة تقوم وتستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، فمن أهم خصائص الصناعة المالية الإسلامية ما يلي:¹

- مرجعية منتجات الصناعة المالية الإسلامية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأهم هذه المنتجات: المضاربة، المشاركة، المرابحة والسلم الإستصناع، الإجارة، صناديق الاستثمار، التأمين التكافلي الإسلامي.

¹ ابن سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017، ص 60.

- المشاركة في المخاطر حيث تقوم على قاعدة أساسية هي المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، بخلاف النظام الربوي الذي يضمن رأس المال والعائد ويتحمل أحد الطرفين الغنم وحده، ويتحمل الطرف الآخر الغرم إن وجد.
- يقل تأثيرها بمخاطر التضخم النقدي حيث أن الأموال توجه بطريقة مباشرة إلى مشروعات استثمارية تعمل في مجال الأصول العينية، وبلغة الاقتصاد فإن المصارف الإسلامية تقلل من عملية توليد النقود كما هو الحال في المصارف التقليدية.
- تتسم الخدمات المصرفية الإسلامية بأنها تقوم على قيمة إيمانية وأخلاقية وسلوكية وتسهم في التنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية تختص عن نظيرتها التقليدية كونها تعتمد وتستند في جميع معاملاتها ومنتجاتها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مؤسسات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية

تتنوع مكونات الصناعة المالية الإسلامية إلى مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية (البنوك) ومؤسسات غير مصرفية (شركات التأمين التكافلي) إضافة إلى مؤسسات تمويل مستحدثة على غرار مؤسسات التمويل التأجيري شركات رأس مال المخاطر و مؤسسات التمويل الأصغر، هذا إضافة إلى المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية، وتنشط هذه المؤسسات والمنتجات تحت مظلة المؤسسات القاعدية التي تم استحداثها لدعم و حماية الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية و هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

تستند الصناعة المالية الإسلامية إلى مجموعة من المؤسسات المالية والهيئات الشرعية، التي هي بمثابة قاعدة أساسية، نوضحها في ما يلي:

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: هذه الهيئة عبارة عن جهاز فني مهني لإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأضيف إلى هيكلها الإداري مجلس شرعي لإصدار المعايير الشرعية، وسجلت الهيئة في وزارة التجارة بمملكة البحرين بصفة هيئة عالمية بشخصية معنوية مستقلة لا تسعى للربح في مارس 1991.¹

¹هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، من الموقع <http://www.aaofi.com>، تاريخ الاطلاع:

2. المجلس العام للبنوك والمؤسسات: هذا الجهاز هو بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يضم عضوية مجموعة من البنوك والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم تأسس في عام 2001 ومقره دولة البحرين.¹

3. السوق المالي الإسلامي الدولي: هذا الجهاز إداري مهمته تطوير وتنمية وتوجيه السوق المالي الدولي واعتماد الأدوات المالية المتداولة والترويج لها في المحافل الدولية والمصرفية أسس في 11-8-2002 في دولة البحرين.²

4. مركز السيولة المالية: هي شركة مالية تهدف إلى إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج لإصداراتها المالية ودعمها، أنشئت كشركة مساهمة بحرينية في 29-07-2022.³

5. مجلس الخدمات المالية الإسلامية: هذا الجهاز ثمره تعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية وأجهزة الرقابة المصرفية في بعض الدول الإسلامية، هدفها إصدار المعايير والإرشادات والبيانات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، افتتحت أعمالها في نوفمبر 2022 في ماليزيا.⁴

6. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الدولي: اقتضت الطبيعة الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية إنشاء هذه الوكالة للقيام بمهام التصنيف الائتماني و الحكم على أداء وكفاءة المؤسسات المالية الإسلامية، تم تأسيسها في البحرين عام 21-10-2001.⁵

ثانيا: مكونات الصناعة المالية الإسلامية

تقدم الصناعة المالية الإسلامية منتجات متعددة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، نوضحها في ما يلي:

1. الصيرفة الإسلامية: تطبق الصيرفة الإسلامية من خلال تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفا فعالا بما يحقق نموها وفقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق النفع للأفراد والتنمية لاقتصاديات الدول.⁶

2. الصكوك الإسلامية: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع، أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.¹

¹ المجلس العام للبنوك والمؤسسات، الصفحة الرئيسية من الموقع <http://www.islamicfi.com>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/28.

² السوق المالي الإسلامي الدولي، الصفحة الرئيسية من الموقع <http://www.iifm.net>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/29.

³ مركز السيولة المالية، الصفحة الرئيسية من الموقع <http://www.lmcbahrain.com>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/30.

⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الصفحة الرئيسية من الموقع <http://www.ifs.org>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/5.

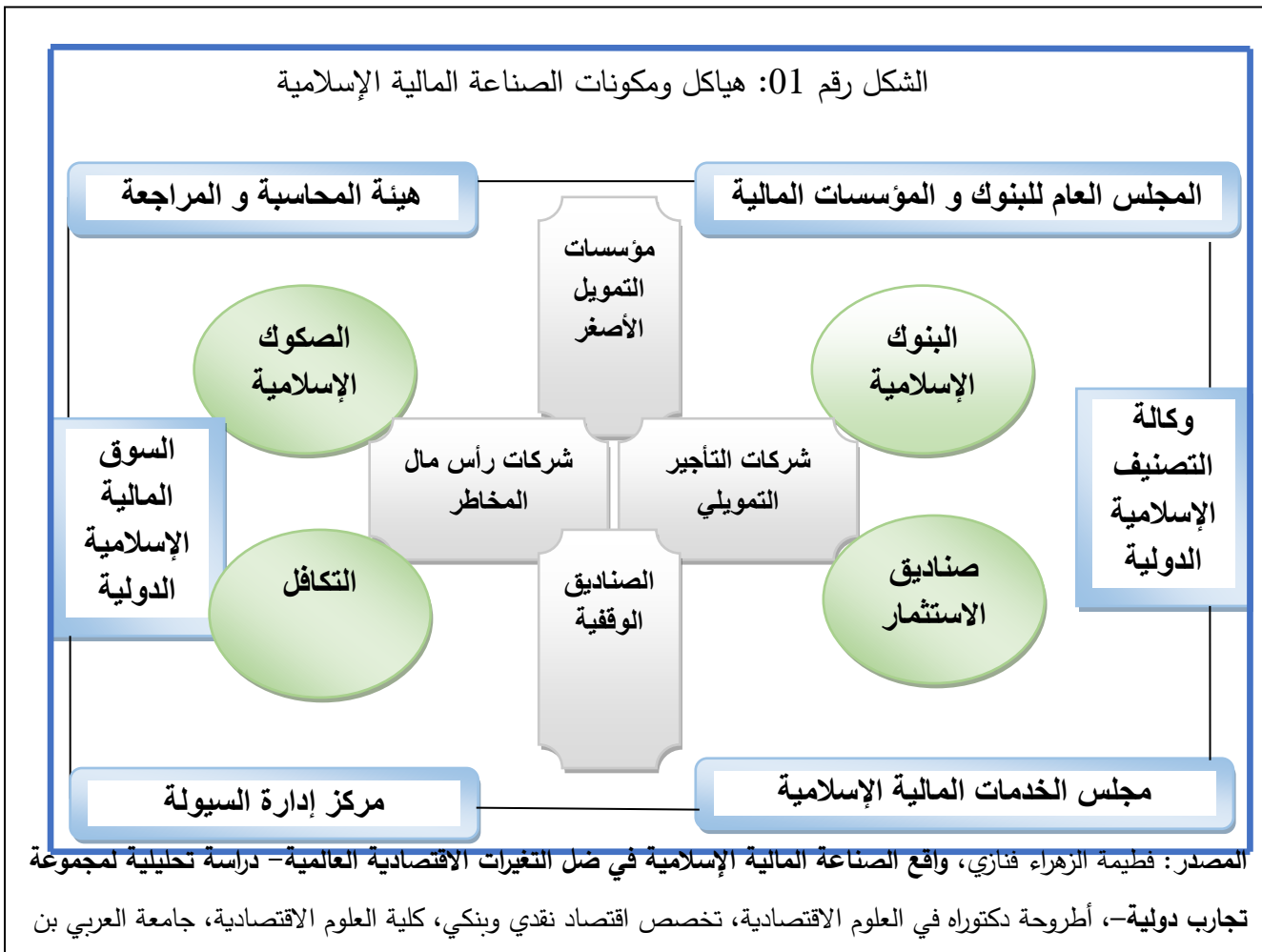
⁵ سامي مظهر قنطججي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2006، ص38.

⁶ الصيرفة المالية الإسلامية -الواقع والتحديات-، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 17 و18 ديسمبر 2019، ص2387.

3. صناديق الاستثمار الإسلامية: هي عبارة عن وعاء توضع فيها المدخرات والأموال المحصلة من المستثمرين حيث يتولى الصندوق استثمار هذه الأموال من خلال توزيعها على مختلف أدوات الاستثمار بحيث يصبح المستثمر مساهما ويضمن توزيع المخاطر وتحقيق العوائد ويلتزم صندوق الاستثمار الإسلامي بمبادئ و ضوابط الشريعة الإسلامية.²

4. التأمين التكافلي: عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع ويكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة فهو تأمين منسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية.³

يوضح الشكل التالي أبرز المؤسسات والمنتجات المشكلة للصناعة المالية الإسلامية:



¹ هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، 2007، ص 288.

² كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، الصيرفة المالية الإسلامية -الواقع والتحديات-، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 17 و18 ديسمبر 2019، ص 2387.

³ هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 26، 2018، ص 685.

المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم

يتم التطرق في هذا المبحث إلى واقع الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها الواسع في العالم، وأهم الأسواق الرئيسية لأصولها المالية والأسواق الجديدة التي تسعى لاكتساحها، بالإضافة إلى دراسة معدلات النمو في كل المناطق وهذا بدراسة واقع كل من المصارف الإسلامية؛ الصكوك الإسلامية؛ صناديق الاستثمار؛ التأمين التكافلي، وأهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم.

المطلب الأول: الانتشار الواسع للصناعة المالية الإسلامية من حيث التوزيع الجغرافي

نتناول في هذا المطلب الانتشار الواسع للصناعة المالية الإسلامية حول العالم، وذلك بتقديم صورة عن أهم الأسواق الرئيسية للتمويل الإسلامي، وأهم المناطق المرتكزة فيها، إضافة إلى تحديد الأسواق الجديدة للتمويل الإسلامي ومدى انتشارها فيها.

أولاً: الأسواق الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية

تتركز أصول التمويل الإسلامي في المناطق ذات الأغلبية المسلمة وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا على الرغم أن هناك أسواقاً جديدة تحقق مستويات جيدة من النمو وبتفصيل أكثر تتركز أصول التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون العربي (المملكة العربية السعودية- قطر- الإمارات العربية المتحدة- البحرين والكويت) بالإضافة إلى إيران و ماليزيا حيث تمثل هذه الأسواق أكثر من 80% من الأصول المالية الإسلامية العالمية.

1. دول مجلس التعاون الخليجي: ارتفعت نسبة انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ما بين سنة 2008 إلى سنة 2022 من 31% إلى 54% حيث أن حجم إصدار الصكوك السنوية زاد من 42 مليار دولار إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 100 مليار دولار.¹

فعلى الصعيد العالمي من بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 45 منها يوجد في الدول العربية و 40 منها يوجد في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ومن بين أكبر 20 مصرفاً في العالم 11 منها يوجد في دول الخليج العربي.

هذا وتعتبر الدول الخليجية ركناً أساسياً في الصناعة المالية الإسلامية، فهي تساهم بحوالي نصف قطاع البنوك الإسلامية وبحوالي 45% من قطاع التكافل و40% من قطاع الصكوك، فقد أصبحت دول الخليج بحق مركز صناعة التمويل الإسلامي برغم المنافسة المتزايدة من دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا واندونيسيا بشكل خاص).

2. دول جنوب شرق آسيا: تمثل كل من ماليزيا و إندونيسيا باكستان و بروناي البلدان الآسيوية المتقدمة في مجال المصرفية الإسلامية إلا أن ماليزيا تعتبر الرائدة عالمياً في مجال الخدمات المالية الإسلامية وتتركز البلدان الآسيوية المتقدمة في مجال المصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا.²

¹مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص22.

²مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص22.

ثانياً: الأسواق الجديدة للتمويل الإسلامي

لقد انتشرت الصناعة المالية الإسلامية على نطاق واسع لتخرج من مركزها في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا لتضم أسواقاً جديدة عبر مناطق مختلفة مثل أوروبا وآسيا الوسطى والشرقية وإفريقيا ورغم أن التمويل الإسلامي في هذه المناطق منخفض قليلاً مقارنة بالدول السابقة الذكر إلا أن هناك نمواً وفاقاً مستقبلية على حساب التطورات الأخيرة والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز نمو ودعم هذه الصناعة في الأسواق الجديدة.

1. أفريقيا: تمثل أصول التمويل الإسلامي في القارة الإفريقية نسبة 1.5% من السوق العالمي للصناعة ما يدل على أن هذا التمويل ما زال ضعيفاً إلا أن هناك تطورات ومبادرات خاصة ما يهتم بالجانب التنظيمي والقانوني في مجال المصرفية الإسلامية لدعم هذا القطاع.

استحوذت أنشطة الصكوك على قدر كبير من الاهتمام في مختلف الدول الإفريقية مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والنيجر وساحل العاج فتمكنت ساحل العاج والسنغال وتوغو من جمع حصيلة ما يقدر بـ 12 مليار يورو من إصدارات الصكوك منذ سنة 2015.¹

3. شرق آسيا: على خلاف اقتصاديات جنوب شرق آسيا تطلعت بعض الاقتصاديات الآسيوية الأخرى لتلعب دوراً مهماً في تطوير ونمو التمويل الإسلامي فقد أبانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين اهتماماً كبيراً من أجل تطوير وتبني المصرفية الإسلامية في أسواقها المحلية بالإضافة إلى خلق فرص لمصدري الصكوك الإسلامية للاستفادة منها حتى الآن تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات لتطوير المصارف الإسلامية في جميع أنحاء شرق آسيا مما يسمح بنمو قوي لهذه الصناعة.²

4. شمال وجنوب أمريكا: إن التمويل الإسلامي في هذه المنطقة ضئيل جداً مقارنة بالمناطق الأخرى، ويطلق على التمويل الإسلامي في أمريكا الشمالية بالعظيم القادم وخاصة في قطاع الخدمات المالية والأهم من ذلك هو امتلاك الحكومة الكندية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح التمويل الإسلامي فنسبة السكان المسلمين المتزايدة والنظام المصرفي المستقر بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة، هذه القدرات من شأنها جعل هذه المنطقة سوقاً نشطاً ونامياً للتمويل الإسلامي.³

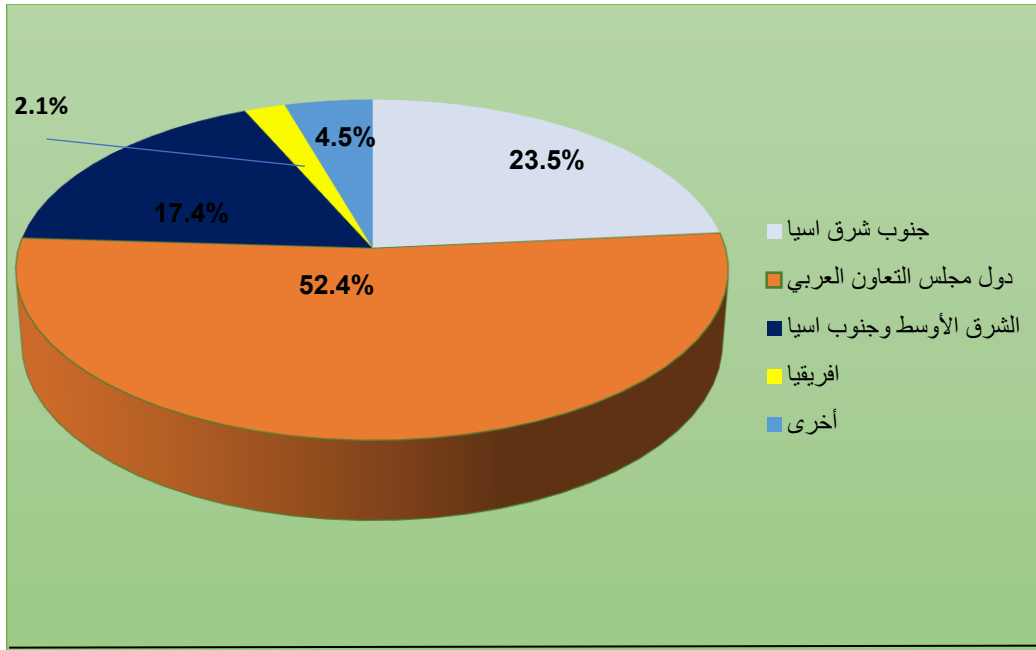
يوضح الشكل التالي توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية:

¹مركز ماليزيا الدولي للتمويل الإسلامي، التنمية في الأسواق الجديدة، نسخة الكترونية 15 يناير 2016، ص03.

²تقرير تطوير التمويل الإسلامي، تبني التغيير: 2022، ص32، من الموقع: www.refinitiv.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07.

³نفس المرجع السابق، ص06.

شكل رقم 02: توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم حسب المناطق سنة 2022



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على. Islamic finance service Industry Stability Report 2022, p12

- نلاحظ من خلال الشكل أن أصول الصناعة المالية الإسلامية مرتكزة في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 52.4%، تليها دول جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسب 23.5% و 17.4% تواليها، في حين تبقى أفريقيا ومناطق أخرى بنسب ضئيلة، وهو ما يؤكد أن الصناعة المالية الإسلامية مرتكزة في المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

المطلب الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم من حيث توزيع الأصول

نتطرق في هذا المطلب إلى واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم، وذلك بدراسة واقع الصيرفة الإسلامية؛ الصكوك الإسلامية؛ صناديق الاستثمار الإسلامية؛ وأخيرا التأمين التكافلي حول العالم.

أولاً: توزيع أصول التمويل الاسلامي سنة 2022

تتوزع أصول التمويل الاسلامي في مناطق مختلفة حول العالم، وتختلف التوزيعات باختلاف أصول كل قطاع، بحيث شملت المناطق كلا من: دول مجلس التعاون الخليجي؛ دول جنوب شرق آسيا؛ الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ أفريقيا ومناطق أخرى.

يوضح الجدول الموالي توزيع أصول التمويل الاسلامي حسب القطاع والمنطقة لسنة 2022:

الجدول رقم 01: توزيع أصول التمويل الاسلامي حسب القطاع والمنطقة سنة 2022

الوحدة: مليار دولار أمريكي

النسبة %	المجموع	التكافل	صناديق الاستثمار	الصكوك	المصارف الإسلامية	المنطقة
52.4	1603.5	12.7	46	332.3	1212.5	دول مجلس التعاون الخليجي
23.5	720	4.7	37.5	390.3	287.5	جنوب شرق آسيا
17.4	531.6	5.6	22	26.9	477.1	الشرق الأوسط وجنوب آسيا
2.1	64.6	0.6	4	1.8	58.2	أفريقيا
4.5	139	0.7	45.1	24.4	68.8	أخرى
100	3058.7	24.3	154.6	775.7	2104.1	المجموع
	100	0.8	5.1	25.4	68.7	النسبة %

المصدر: Islamic finance service Industry Stability Report 2022,p55.

- نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

تشكل أصول المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي، حيث تحتل أصول هذه المصارف حوالي 69% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية، ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 25% ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 5%، وأخيرا صناعة التأمين التكافلي (التكافل) بنسبة 1%، توزع هذه الأصول حسب مناطق مختلفة من العالم، حيث نلاحظ تمركز هذه الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي و جنوب شرق آسيا بنسبة 52.4% و 23.5% تواليا، فهي بذلك تمثل الأسواق الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية وترتكز أصولها فيها، تليها دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 17.4%، ثم أفريقيا ودول أخرى بنسب 2.1% و 4.5% تواليا.

ثانياً: واقع البنوك الإسلامية حول العالم

إن صناعة التمويل الإسلامي تعتبر من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، وقد ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في نمو وتطور هذه الصناعة وبلوغها مكانة وكذا اهتماماً كبيراً في النظام المالي العالمي، حيث ازداد الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية -التي تستند إلى الضوابط الشرعية- بشكل كبير خلال السنوات الماضية، مما حقق لها نمواً وتطوراً ملحوظاً في حجم أصولها.

1. تعريف البنك الإسلامي:

يعرف البنك الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الإسلامي الصحيح".¹

ويعرف كذلك على أنه: "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها، وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".²

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تستقطب الأموال من أصحاب الفائض وتوجهها إلى أصحاب العجز وفق صيغ تتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

2. تطور نشاط البنوك الإسلامية

تعد البنوك القاعدة الأساسية للصناعة المالية الإسلامية، وقد مرت مسيرة قيام البنوك الإسلامية وتطورها بعدة مراحل شهدت خلالها مجموعة من الأحداث والتطورات على مرور السنوات، من بداية التأسيس والانتشار إلى حين وصول البنوك الإسلامية إلى مرحلة المنافسة العالمية، مثلما يوضحها الجدول الموالي:

¹النجار، إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية: الدار الجامعة، 2009، ص136.

²محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص109.

جدول رقم 02: مراحل تطور النشاط المصرفي

عدد البنوك الإسلامية	مميزات الفترة	الفترة
00	-قيام أول بنك تقليدي سنة 1898 وهو بنك الأهلي المصري. -1940 محاولات فردية من قبل بعض الفقهاء ورجال الدين تستنكر وترفض التعامل بالفوائد الربوية.	1950- 1850 تأسيس وانتشار البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي
01	-الدعوة إلى إيجاد حلول شرعية بديلة لتلك المعاملات التي تقدمها البنوك التقليدية. -ميلاد أول بنك إسلامي في مصر سنة 1963 (مصرف الادخار) على يد الدكتور أحمد النجار، تم إيقافه بعد ثلاث سنوات من إنشائه.	1970-1950 المرحلة التمهيدية
25	-إنشاء أول بنك بمصر عقده التأسيسي عدم التعامل بالفوائد سنة 1970 هو بنك ناصر الاجتماعي -تأسيس أول بنك إسلامي دولي رسمي هو البنك الإسلامي للتنمية سنة 1975. -بنك دبي الإسلامي 1975 يعتبر أول بنك إسلامي خاص ليليه بنك فيصل المصري وبيت التمويل الكويتي سنة 1977، بنك البحرين.	1980-1970 التأسيس والانطلاق
100	-قيام كل من السودان، إيران، باكستان، بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل وتحويل جميع البنوك بما فيها البنوك المركزية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. -ظهور مجموعات مالية إسلامية مثل بنوك فيصل والبركة وبداية إنشاء فروع لها في العالم. -وصول التجربة لأوروبا.	1990-1980 التوسع الإقليمي
240	انتشار النواذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية وبداية إدخال المعاملات المصرفية الإسلامية.	2000-1990 بداية الانتشار العالمي
450	-قيام عدد كبير من البنوك التقليدية للتحويل الكلي للصيرفة الإسلامية من بينها مصرف الشارقة 2002، بنك الجزيرة السعودي 2005، بنك الكويت الدولي 2006.	2010-2000 التقويم والتنظيم
500	بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما خلفته من آثار وتداعيات مست مختلف القطاعات المصرفية لدول العالم إلا أن البنوك الإسلامية كانت في منأى عنها وشهدت المعاملات المالية الإسلامية إقبال غير مسبوق.	2015-2010 المنافسة العالمية

المصدر: محمد الطاهر الهاشيمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي-ليبيا، 2016، ص125.

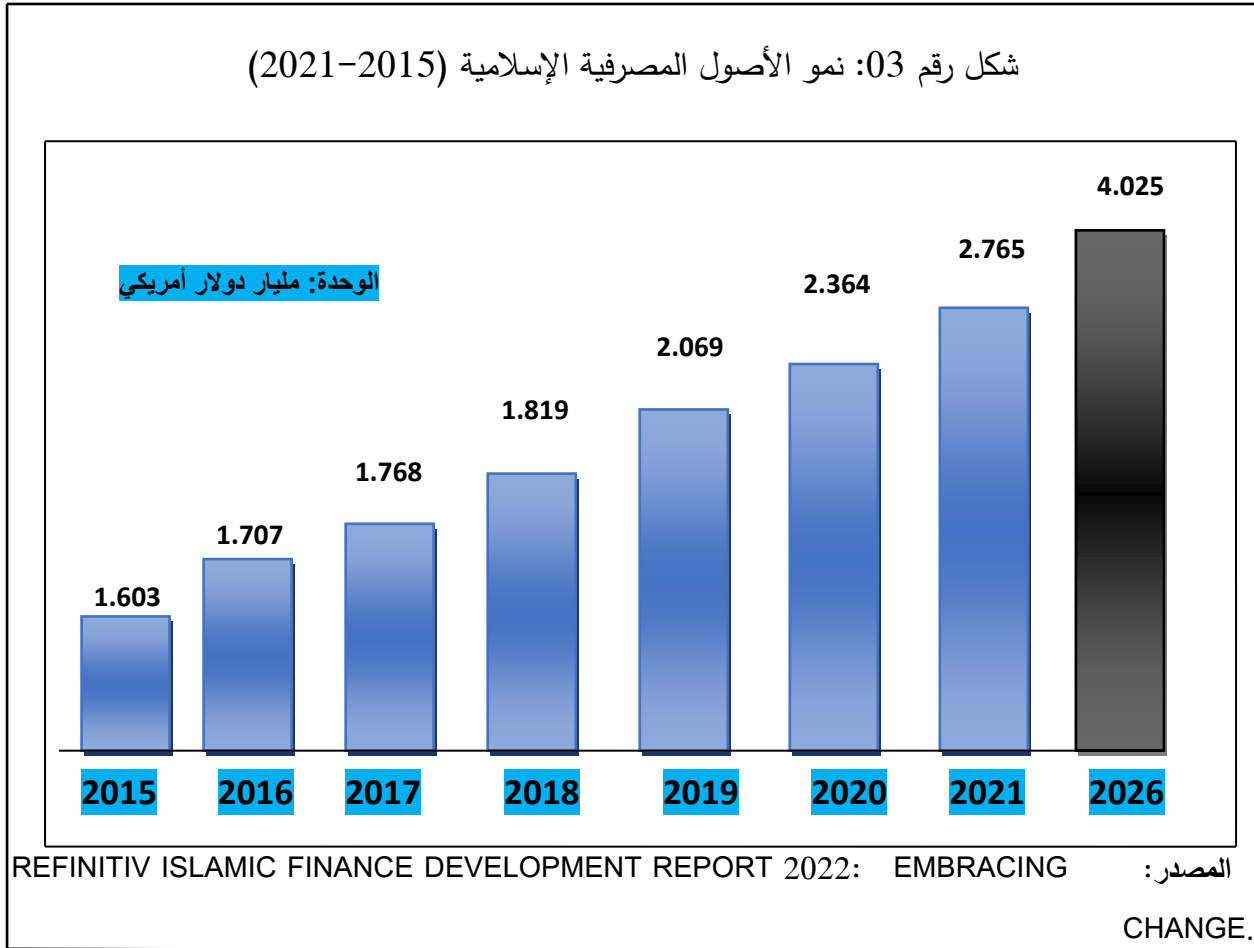
- يوضح الجدول مراحل تطور النشاط المصرفي الإسلامي، حيث مرت مراحل تطوره بعدة فترات، ميزتها عدة أحداث، فمن سنة 1850-1950 كمرحلة تأسيسية إلى غاية سنة 2010-2015 كمرحلة منافسة، انتشر عدد البنوك الإسلامية حول العالم إلى حين بلوغه 500 بنك، وهو ما يدل على أن البنك الإسلامي أثبت مكانته

وقوته خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما خلفته من آثار وتداعيات إلا أنه كان في منأى عنها وشهدت المعاملات الإسلامية إقبالا غير مسبوق.

3. تطور حجم الصيرفة الإسلامية

على الصعيد العالمي، فقد بلغ إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية 2.8 تريليون دولار أمريكي في سنة 2021 ارتفاعا من 1.7 تريليون دولار أمريكي في سنة 2016، خلال فترة الخمس سنوات 2016-2021 نمت أصول الخدمات المصرفية الإسلامية بقوة بمعدل نمو سنوي بلغ 10.1 % ومن المتوقع أن ترتفع إلى 4 تريليون دولار أمريكي بحلول سنة 2026 وفقا لتوقعات بورصة لندن.¹

يوضح الشكل التالي تطورات حجم أصول الصيرفة الإسلامية:



- نلاحظ من خلال الشكل أن أصول الصيرفة الإسلامية نمت بشكل تدريجي من 1.603 مليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى حين بلوغها 1.819 مليون دولار أمريكي سنة 2018، لتصل أصولها بعد أربعة سنوات إلى

¹تقرير تطوير التمويل الإسلامي، تبني التغيير: 2022، ص32، من الموقع: (www.refinitiv.com)، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07.

2.069 مليون دولار أمريكي سنة 2019، لتواصل نموها إلى حين بلوغ 2.765 مليون دولار أمريكي سنة 2021، ومن المتوقع بلوغ أصول الصيرفة الإسلامية مستوى 4.025 مليون دولار أمريكي سنة 2026.

4. توزيع أصول الخدمات المصرفية الإسلامية حسب المناطق

أ- دول مجلس التعاون الخليجي:

لا تزال حصة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي هي الأعلى من الأصول المصرفية العالمية، وارتفعت من 53.2% سنة 2020 إلى 57.6% سنة 2021، سجلت المنطقة نمواً بنسبة 23.7% على أساس سنوي بقيمة 1212.5 مليار دولار أمريكي سنة 2021 في حين كانت سنة 2020 بقيمة 979.9 مليار دولار أمريكي.¹

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي قطاعاً مصرفياً إسلامياً مهماً يلعب دوراً أساسياً في مختلف المجالات الاقتصادية بفضل أجددات التحول والتنوع في المنطقة علاوة على ذلك قيمة الأصول المصرفية الإسلامية بالدولار لم يتأثر بتقلبات أسعار الصرف على حساب نظام الصرف الثابت المعتمد في المنطقة.

ب- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

واصلت قيمة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضها على الرغم من زيادة قيمة أصول هذه الخدمات في الأسواق الإقليمية الرئيسية مثل بنغلادش وباكستان، حيث انخفضت قيمتها من 499 مليار دولار أمريكي سنة 2020 إلى 477.1 مليار دولار أمريكي سنة 2021، حققت انخفاضاً بقيمة -4.4% على أساس سنوي (من 27.1% سنة 2020 إلى 22.7% سنة 2021)، يرجع ذلك أساساً إلى انخفاض قيمة أصول الصيرفة الإسلامية الإيرانية واستمرار انخفاض قيمة الريال الإيراني، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كل من لبنان وأفغانستان التي أثرت على إمكانات نمو الأصول المصرفية الإسلامية في المنطقة.²

ج- جنوب شرق آسيا:

واصلت قيمة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا نموها بمعدل متزايد قدره 10.3% على أساس سنوي حيث بلغ 7.4% في سنة 2020، بلغت قيمة الأصول 287.5 مليار دولار أمريكي سنة 2021 وبلغت نسبتها 13.7%، تضم المنطقة دولتين مهمتين من الناحية النظامية والاقتصادية ماليزيا و بروناي إضافة إلى اندونيسيا، فمن المتوقع أن تؤدي أسعار النفط والسلع والخدمات والمنتجات التكنولوجية باعتبارها الصادرات الرئيسية من البلدان التي تتبعها في المنطقة إلى تعزيز نمو أصول الصيرفة الإسلامية في المنطقة.³

¹مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص28.

²نفس المرجع السابق، ص29.

³مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص29.

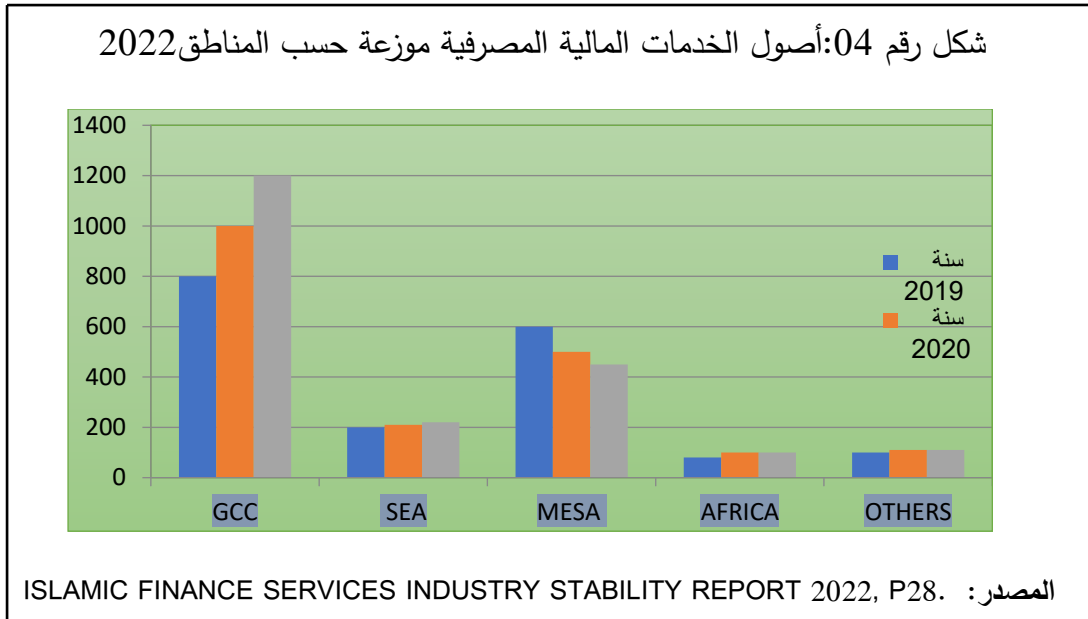
د- منطقة أفريقيا:

سجلت أصول الصيرفة الإسلامية في منطقة إفريقيا أعلى معدل نمو بين المناطق الخمس، سجلت المنطقة نمو في الأصول على أساس سنوي بنسبة 35%، حيث بلغت قيمة الأصول 58.2 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2021 في حين بلغت 43.1 مليار دولار أمريكي سنة 2020، إن هذا النمو يرجع بشكل رئيسي إلى إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية جديدة والى زيادة الوعي بالصيرفة الإسلامية والاستفادة من السوق الضخمة غير المستغلة في جميع أنحاء المنطقة، رغم هذا فان أفريقيا لا تزال تستحوذ على أدنى حصة من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 2.8%¹.

و- دول أخرى:

سجلت تركيا وبلدان من أوروبا ورابطة الدول المستقلة المصنفة على أنها "أخرى" نموا بطيئا في أصول الصيرفة الإسلامية بمقدار 11.3% سنة 2020 في حين بلغت 16.4% سنة 2021 هذا بمقدار سنوي، أصول المنطقة كانت 61.8 مليار دولار أمريكي سنة 2020 وبلغت 68.8 دولار أمريكي سنة 2021 وهي تمثل 3.3% من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية.²

يوضح الشكل التالي توزيع أصول الخدمات المالية الإسلامية حسب المناطق:



- من خلال الشكل نلاحظ: سيطرت دول مجلس التعاون الخليجي على الأصول المصرفية الإسلامية في العالم، حيث بلغت قيمة أصولها 1200 مليون دولار أمريكي سنة 2021، تليها في ذلك منطقة الشرق الأوسط

¹تقرير تطوير التمويل الاسلامي، تبني التغيير: 2022، ص28، من الموقع: (www.refinitiv.com)، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07.

² نفس المرجع السابق، ص30.

وشمال أفريقيا حيث بلغت قيمة أصولها 600 مليون دولار أمريكي سنة 2021، في حين تحقق منطقة جنوب آسيا نموا متواصلا في قيمة أصول الصيرفة الإسلامية حيث بلغت قيمة أصولها أكثر من 200 مليون دولار أمريكي سنة 2021.

أما منطقة أفريقيا ودول أخرى تبقى ضئيلة في أصول الصيرفة الإسلامية بها مقارنة بالمناطق الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي تبقى مركزا أساسيا لأصول الصيرفة الإسلامية، خاصة وأن بها أكبر بنك إسلامي هو بنك الراجحي.

ثالثا: واقع الصكوك الإسلامية حول العالم

باعتباره ثاني أكبر قطاع في التمويل الإسلامي بعد الصيرفة الإسلامية، فإن سوق الصكوك عنصر أساسي في الصناعة العالمية، نمت إصدارات الصكوك العالمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من 128.3 مليار دولار في سنة 2018 إلى 196.5 مليار دولار في سنة 2021، تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن إصدار الصكوك تجاوز عتبة 100 مليار دولار اعتبارا من النصف الأول من سنة 2022.

فحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من المتوقع حدوث نمو قوي في إصدار الصكوك على مدى السنوات الخمس المقبلة، من رقم متوقع لسنة 2022 يبلغ 185 مليار دولار إلى 257 مليار دولار بحلول سنة 2027، هذا الطلب القوي على مدى السنوات القادمة يعني أن فجوة العرض والطلب في الصكوك الإسلامية سترتفع من 81.4 مليار دولار في سنة 2022 إلى 101.4 مليار دولار في سنة 2027.¹

ومن المثير للاهتمام أن يتركز سوق الصكوك على مستوى العالم بشكل كبير بين ثلاث دول فقط، ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا، حيث شكلت 80% من الصكوك القائمة في النصف الأول من سنة 2022، وماليزيا وحدها تمثل 39% من إجمالي الصكوك.²

أما فيما يتعلق بحجم السوق الإجمالي، كما تم قياسه من خلال إجمالي الصكوك وارتفع هذا الرقم إلى 726.3 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2022، بزيادة 4.4% عن نهاية سنة 2021.³

¹تقرير تطوير التمويل الإسلامي، تبني التغيير: 2022، ص46، من الموقع: (www.refinitiv.com)، تاريخ الاطلاع: 2023/04/10.

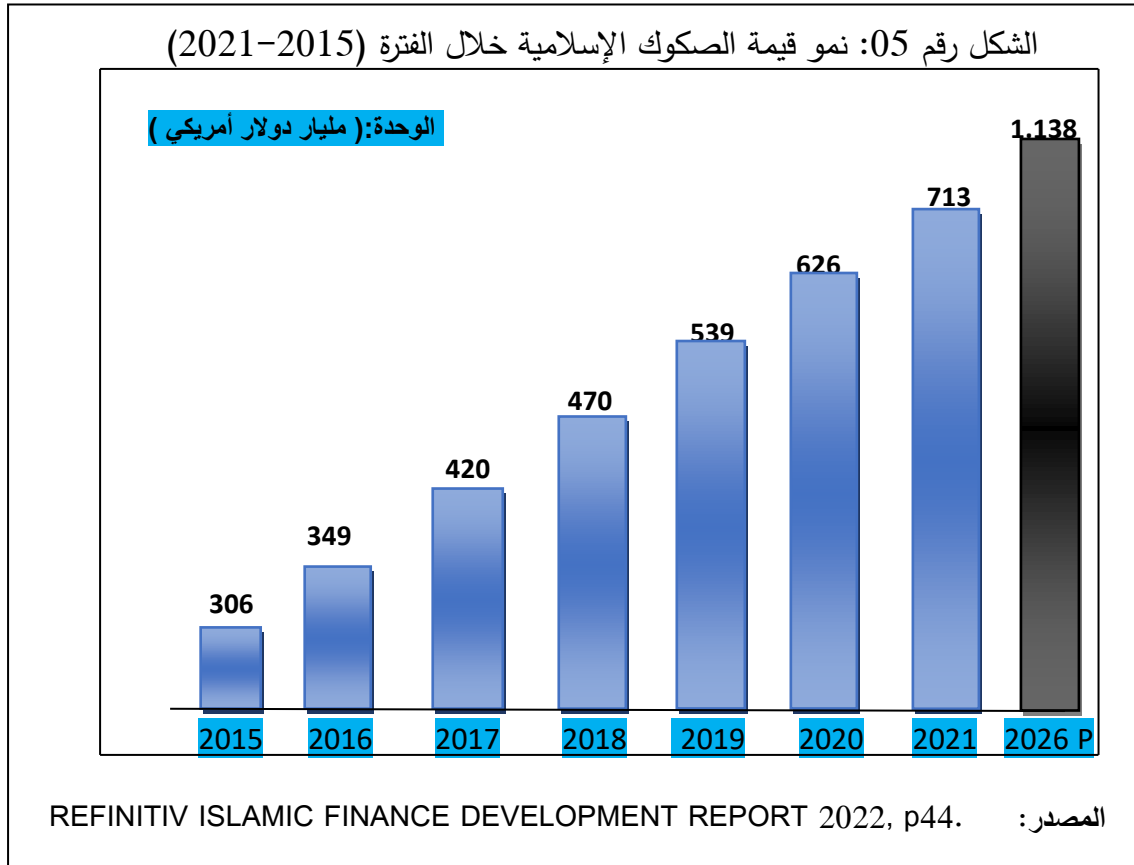
²مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص35.

³نفس المرجع السابق، ص46.

1. نمو قيمة الصكوك الإسلامية عالمياً:

تطور نمو الصكوك عالمياً بشكل ملحوظ وتزايد بشكل مستمر، حيث نلاحظ أنه في سنة 2015 كان حجم إصدار الصكوك 306 مليار دولار أمريكي، ليواصل نموه بشكل تصاعدي سنوات 2016-2017-2018 حتى مطلع سنة 2019 ووصله لحاجز 539 مليار دولار أمريكي. فحسب تقرير ريفينيتيف للتمويل الإسلامي فإن إصدارات الصكوك حققت رقم قياسي بلغ 202.1 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو 9% في سنة 2021 مساوياً لنمو سنة 2020، في حين بلغت أصول القطاع 713 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 بزيادة 14% من 626 مليار دولار أمريكي في سنة 2020، هذا التحول حسب التقرير كان ما بعد جائحة كورونا والتعافي من أزمته، علاوة على ذلك تجاوزت إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم 100 مليار دولار أمريكي منتصف سنة 2022.¹

يوضح الشكل الموالي نمو قيمة الصكوك الإسلامية:



- من خلال ملاحظتنا للشكل يتضح أن:

نمو قيمة الصكوك الإسلامية من 306 مليار دولار أمريكي سنة 2015 إلى حين بلوغها 470 مليار دولار أمريكي سنة 2018، لتواصل بعدها قيمة الصكوك الإسلامية نموها سنوات 2019-2020 بالغة عتبة 626

¹السوق المالية الإسلامية الدولية، تقرير صكوك المجمع الدولي للأسواق المالية 2022 (النسخة 11)، ص 20.

مليار دولار أمريكي، أما في سنة 2021 فبلغت قيمة أصولها 713 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع تحقيق الصكوك الإسلامية 1.138 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2026.

2. توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق:

حسب تقرير ريفينيتيف للتمويل الإسلامي فحوالي 158.3 مليار دولار أمريكي من إصدارات الصكوك الإسلامية يتم في ماليزيا والسعودية، إضافة إلى إندونيسيا و الكويت بنسبة 78% من إجمالي المعروض السيادي للصكوك في العالم، ففي سنة 2021 استمرت الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا استحواذها على إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم، بحيث تشكل كل من ماليزيا والسعودية واندونيسيا والكويت إضافة إلى تركيا وإيران بشكل أقل أكبر جهات إصدار في سنة 2021.¹

يوضح الجدول التالي توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق:

جدول رقم 03: توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق

المنطقة	أصول الصكوك الإسلامية (مليار دولار)
جنوب شرق آسيا	364
مجلس التعاون الخليجي	297
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20
أوروبا	16
جنوب آسيا	13
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3
أخرى	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022, p45.

¹تقرير تطوير التمويل الإسلامي، تبني التغيير: 2022، ص46، من الموقع: www.refinitiv.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/11.

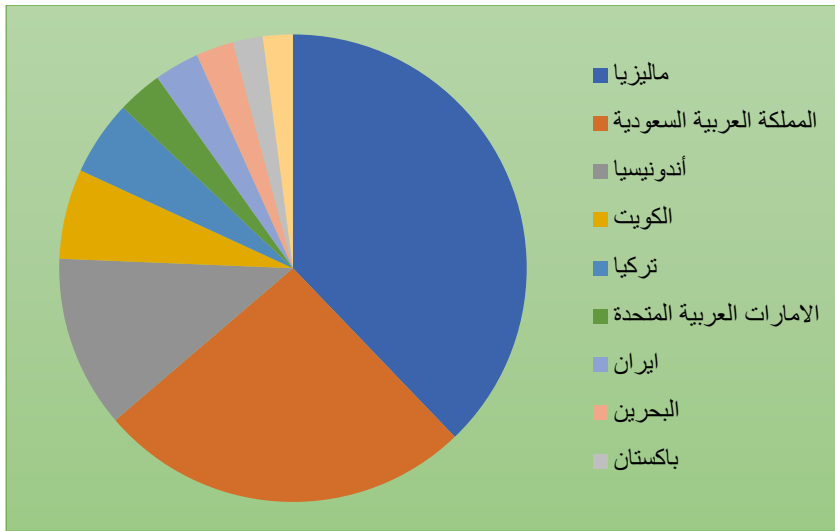
- من خلال الجدول يتبين ما يلي:

تتركز أصول الصكوك الإسلامية في كل من دول جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، بحيث بلغت قيمتها 364 مليار دولار أمريكي في جنوب شرق آسيا و297 مليار دولار أمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين لازال إصدار الصكوك متوسطا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ب 20 مليار دولار أمريكي وهي دول تحاول إثبات نفسها في السوق وتتطلع لمعدلات اكبر مستقبلا نظرا للبيئة المحاطة بها والتدابير والإجراءات التي تتخذها من أجل إنعاش التمويل الاسلامي في المنطقة، وضل ضعيفا في كل من أوروبا وجنوب آسيا ب 16 و13 مليار دولار أمريكي تواليا، ويبقى إصدار الصكوك الإسلامية في إفريقيا ضئيلا جدا ويكاد يكون معدوما في دول أخرى.

3. الدول الأعلى إصدارا للصكوك الإسلامية:

يمثل الشكل التالي الدول الأعلى إصدارا للصكوك الإسلامية:

الشكل رقم 06: أفضل الدول إصدارا للصكوك الإسلامية سنة 2021



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022,p45

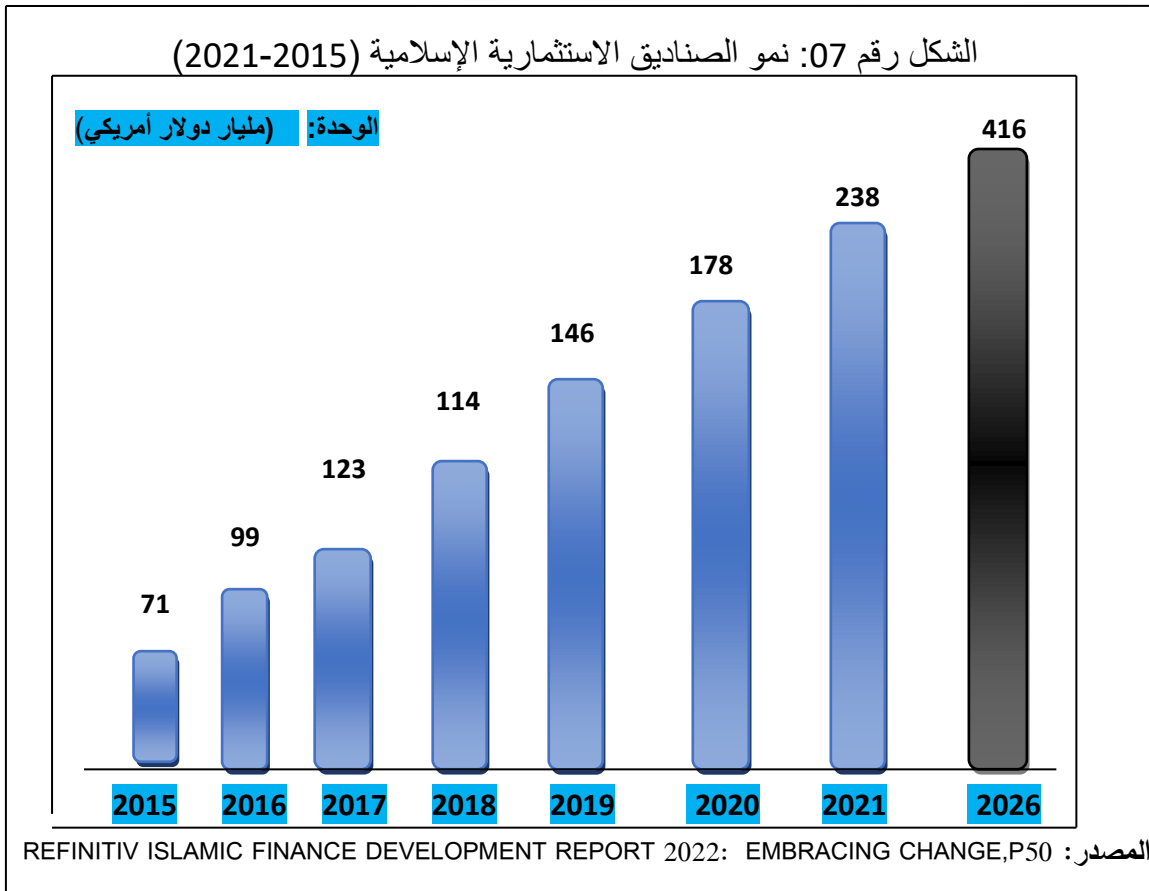
- نلاحظ من خلال الشكل أن كلا من ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا تعتبر الدول الأفضل اصدرا للصكوك الإسلامية، بحيث تعتبر ماليزيا رائدة في هذا المجال سنة 2021، فيما تعتبر كلا من الكويت؛ تركيا؛ الإمارات العربية المتحدة؛ وإيران دولا معتبرة في إصداراتها للصكوك الإسلامية بنسب متفاوتة، أما الدول الأقل اصدرا فتمثلت في كل من البحرين، باكستان، وأخيرا قطر.

رابعاً: واقع الصناديق الاستثمارية الإسلامية

نما قطاع الصناديق الاستثمارية الإسلامية بنسبة قوية جدا بلغت 34% وحوالي 238 مليار دولار أمريكي في سنة 2021، متجاوزا نمو سنة 2020 بنسبة 22%، تدار الصناديق الاستثمارية من خلال أصولها الموجودة في 29 دولة.

1. نمو الصناديق الاستثمارية الإسلامية:

تمثل كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا وإيران 81% من الإجمالي العالمي للصناديق الاستثمارية، تم تعزيز النمو في سنة 2021 من خلال إطلاق 223 صندوقا إسلاميا في أنحاء مختلفة من العالم كان معظمهم في ماليزيا، حيث تم إطلاق 115 صندوقا إسلاميا ضخما. إضافة إلى ذلك شهدت الصناديق الإسلامية في 17 دولة متوسطا ايجابيا للنمو كانت نسبته الأعلى في الهند وسلطنة عمان، ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع ليصل 416 مليار دولار أمريكي في سنة 2026.¹ يوضح الشكل التالي نمو الصناديق الاستثمارية خلال الفترة (2015-2021) وتوقعات النمو لسنة 2026:



¹تقرير تطوير التمويل الاسلامي، تبني التغيير: 2022، ص52، من الموقع: www.refinitiv.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/11.

- نلاحظ من خلال الشكل نمو أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية من 71 مليار دولار أمريكي سنة 2015 إلى 114 مليار دولار أمريكي سنة 2018، لتواصل نموها سنوات 2019-2020 إلى حين بلوغها 238 مليار دولار أمريكي سنة 2021، ومن المتوقع حسب آخر التقارير بلوغ أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية 416 مليار دولار أمريكي سنة 2026.

2. توزيع أصول الصناديق الاستثمارية حسب المناطق:

رغم وجود نمو قوي لأصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية في بعض الدول مثل لوكسمبورغ وجيرسي، إلا أن تمركز هذه الصناديق لا زال محصوراً بين دول الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة أصول الصناديق الاستثمارية بلغت 103 مليار دولار أمريكي سنة 2021 في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين بلغت قيمة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي 56 مليار دولار أمريكي، هذا ما يدل على سيطرة هذه الدول على أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية في العالم وبالأخص ماليزيا والملكة العربية السعودية.

فحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2022 فإنه من المتوقع أن تنمو إصدارات الصناديق الاستثمارية لسنة 2022 وما بعده وذلك بعد التعافي من جائحة كورونا وعودة البلدان إلى طبيعتها وارتفاع أسعار النفط وكذلك انخفاض العجز المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.¹

في حين تضل دول جنوب شرق آسيا وأوروبا مستقرة في أصولها مع نمو طفيف في أوروبا، وارتفاع معدلات النمو في شمال أمريكا بإصدارات بلغت 7 مليار دولار أمريكي، أما مناطق الجنوب الآسيوي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فضلت أصولها ضئيلة جداً مقارنة بالمناطق الأخرى مثلما يوضحها الجدول الآتي:

المنطقة	قيمة أصول الصناديق الاستثمارية (مليار دولار أمريكي)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	103
دول مجلس التعاون الخليجي	56
جنوب شرق آسيا	42
أوروبا	25

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص51.

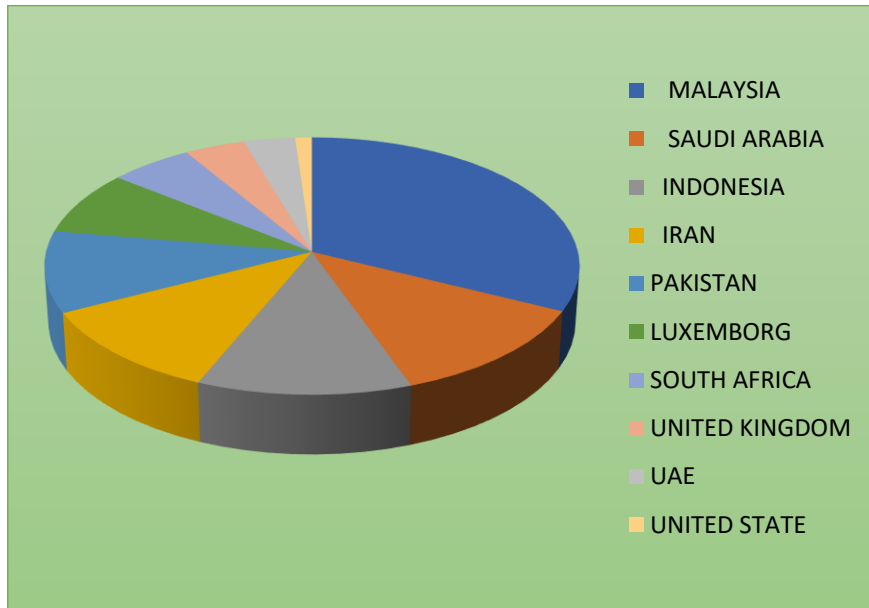
7	شمال أمريكا
3	جنوب آسيا
2	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
0.02	مناطق أخرى من آسيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على REFINITIVE ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022,p51.

3. الدول الأعلى إصدارا للصناديق الاستثمارية في العالم:

تعتبر كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى اندونيسيا وإيران، دولاً رائدة في إصدار الصناديق الاستثمارية الإسلامية، ذلك راجع أساساً إلى نشاط الصيرفة الإسلامية بهذه الدول، يليها في ذلك عدد معتبر من الدول على غرار باكستان و لوكسمبورغ وبعض الدول مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 08: أفضل الدول من حيث عدد إصدارها للصناديق الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على REFINITIVE ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPOR

2022,P51

خامسا: التأمين التكافلي

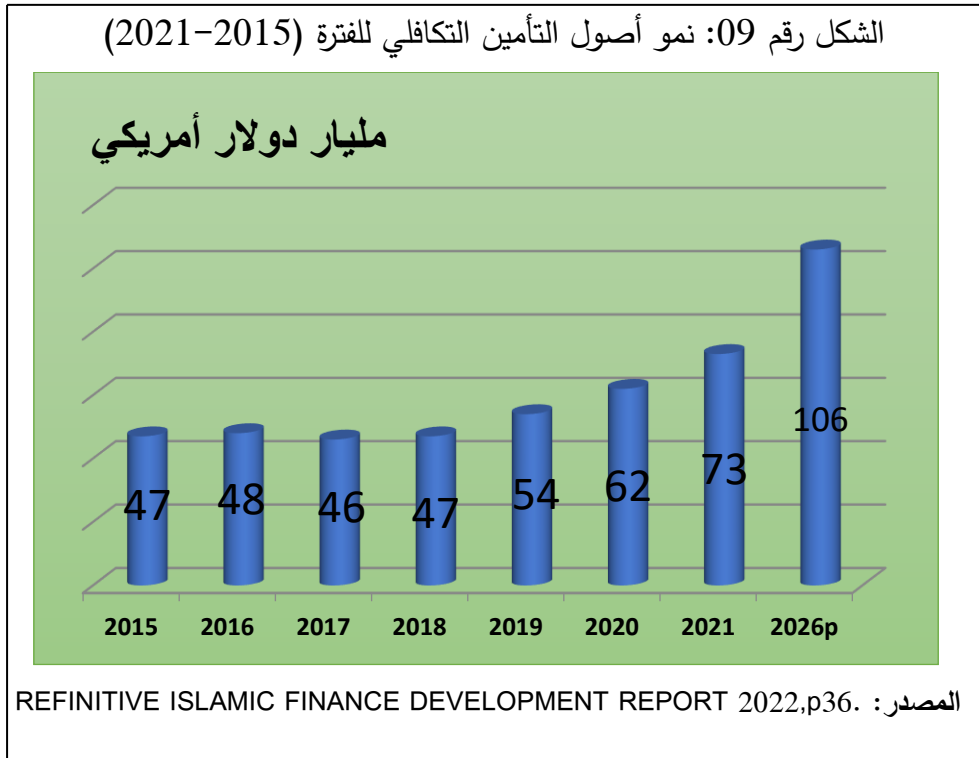
يبقى قطاع التأمين التكافلي يسجل النسبة الأضعف في إجمالي الأصول المالية الإسلامية بنسبة 0.8 %، ويرجع ذلك إلى أن مساهمة التأمين التكافلي يكون أقل من الصناعات الأخرى كالمصارف الإسلامية والصكوك، وهذا راجع إلى صعوبة تكيف التأمين التقليدي إلى تأمين تكافلي وعدم تكيف الإطار القانوني لبعض الدول الإسلامية مع خصائص التأمين التكافلي.

رغم ذلك بلغ عدد مؤسسات التكافل حوالي 335 مؤسسة، بما في ذلك نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجات التأمين التكافلي الاسلامي عبر ما لا يقل عن 49 دولة في العالم.

1. نمو قيمة أصول التأمين التكافلي:

حقق القطاع أصولا بلغت 47 مليار دولار أمريكي سنة 2015، ضلت ثابتة على مدار سنوات 2016-2017-2018، ليحقق القطاع بعدها نموا فالأصول بلغت 54 مليار دولار أمريكي سنة 2019. وحسب تقرير ريفينيتيف للتمويل الاسلامي، واصل القطاع نموه بنسبة 17% في 2021 أعلى بنسبة 1% عن سنة 2020 وتوقعات ببلوغ 106 مليار دولار أمريكي سنة 2026، هذا ويعتبر قطاع التأمين التكافلي تنافسي للغاية بين المشغلين الإسلاميين والنظراء التقليديين.¹

يوضح الشكل التالي نمو أصول التأمين التكافلي:



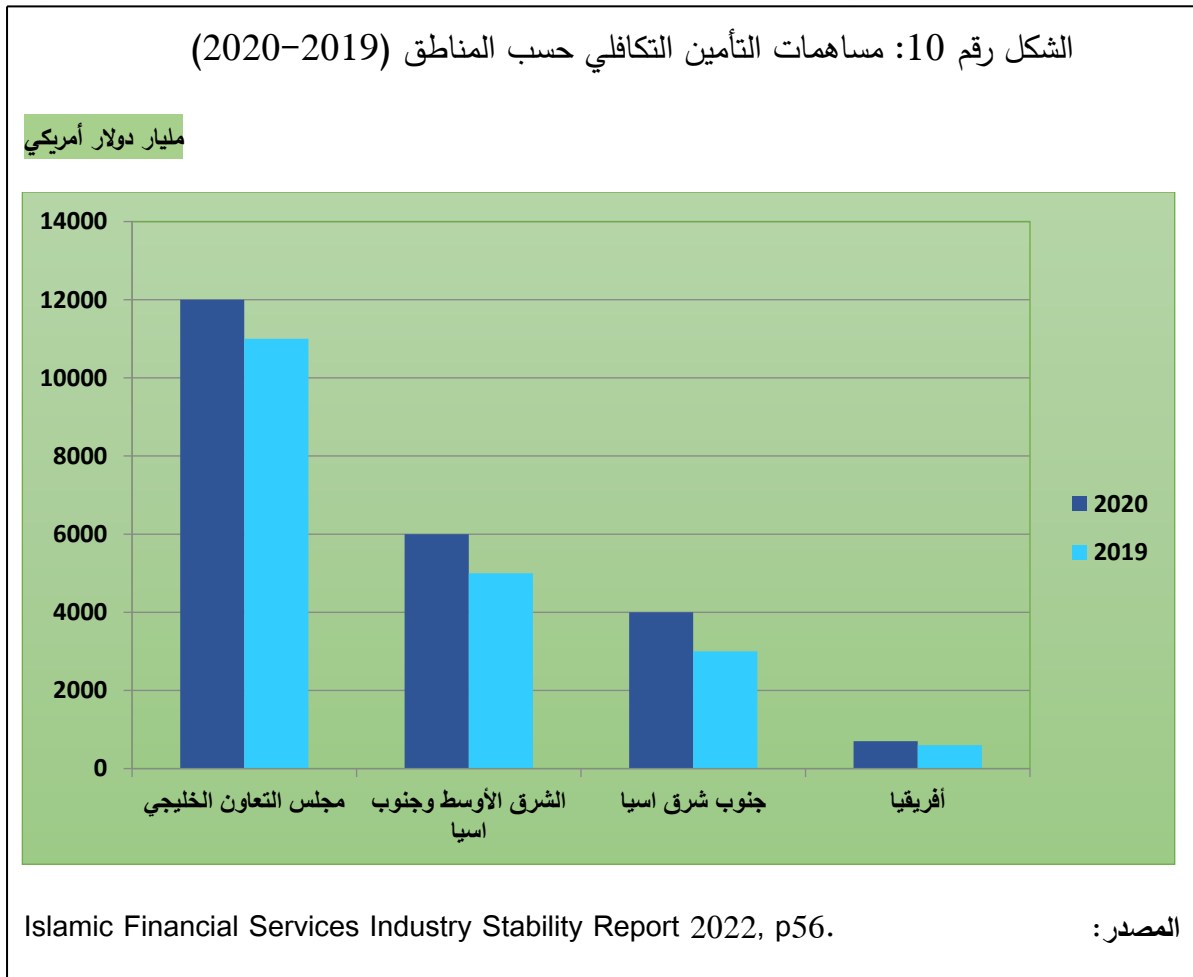
¹تقرير تطوير التمويل الاسلامي، تبني التغيير: 2022، ص38، من الموقع: www.refinitiv.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/12.

- من خلال الشكل يتضح مايلي: شهدت أصول التأمين التكافلي ثباتا في قيمتها خلال الفترة 2015-2018 حيث تراوحت ما بين 46-48 مليار دولار أمريكي، وواصلت أصول التأمين التكافلي نموها بالغة 54 مليار دولار أمريكي سنة 2019، في حين بلغت 73 مليار دولار أمريكي سنة 2021، وهو دليل على تزايد الطلب على خدمات التأمين التكافلي خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع حسب آخر التقارير المطع عليها بلوغ أصول التأمين التكافلي 106 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2026.

2. مساهمات التأمين التكافلي حسب المناطق الرئيسية:

تسيطر دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى المساهمات التكافلية بنسبة 43.2% بقيمة أصول بلغت 12.72 مليار دولار أمريكي، الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 42% وبقيمة أصول بلغت 11.36 مليار دولار أمريكي، ثم جنوب شرق آسيا بنسبة 11.2% وبقيمة أصول بلغت 3.02 مليار دولار أمريكي، وتبقى النسبة ضئيلة جدا في أفريقيا بـ 2.03% وبقيمة أصول 0.55 مليار دولار أمريكي مثلما هي موضحة في الشكل رقم (10).

يوضح الشكل التالي مساهمات أصول التأمين التكافلي حسب المناطق:



أ- دول مجلس التعاون الخليجي: استحوذت المملكة العربية السعودية على الحصة الأكبر من سوق التكافل الخليجي في سنة 2020، وبسبب جائحة COVID-19 ومعوقاتنا شهد قطاع التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي نموا هامشيا بنسبة 1.5% في إجمالي الأصول بقيمة 12.72 مليار دولار أمريكي في سنة 2020، على الرغم من أن المنطقة حافظت على مكانتها كأكبر سوق تكافل في سنة 2020 بحصة 52.3% من إجمالي المساهمات؛ تختلف العوامل الكامنة وحجم هذا النمو عبر البلدان، من بين تلك الدول سجلت الكويت أعلى نسبة نمو في المساهمات ب 5% في سنة 2020، مع تسجيل نمو طفيف في كل من المملكة العربية السعودية بنسبة (2.3%) وعمان (1.1%) وقطر (0.1%)، في حين انخفضت مساهمات التكافل بشكل طفيف في الإمارات (-0.5%) والبحرين (-0.3%)¹.

ب- دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا: في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ارتفعت المساهمات بشكل طفيف بنسبة 1.29% على أساس سنوي في سنة 2020 إلى 11.36 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 42% من إجمالي المساهمة، الدول المكونة متنوعة وهي إيران؛ الأردن؛ فلسطين؛ باكستان وبنغلاديش وسيريلانكا وجزر المالديف؛ إيران هي أكبر سوق في المنطقة مع تسجيل ارتفاع طفيف في المساهمات بنسبة 2% في سنة 2020 على أساس سنوي إلى 4.96 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 88.7% من إجمالي مساهمات المنطقة في سنة 2020.²

عانت إيران من انخفاض كبير في سعر الصرف الأجنبي والتضخم في سنة 2020 نتيجة للاقتصاد و العقوبات المفروضة على البلاد في السنوات الأخيرة.

ج- دول جنوب شرق آسيا: البلدان التي لديها قطاع تكافل بارز في جنوب شرق آسيا هي ماليزيا وبروناي، دار السلام واندونيسيا، نمت المساهمات التكافلية في هذه البلدان بنسبة 7.1% في سنة 2020، لتصل إلى 4.69 مليار دولار أمريكي حيث كانت قد بلغت 4.38 مليار دولار أمريكي سنة 2019، معدلات النمو لسنة 2020 لهذه البلدان هي: بروناي 10.9%؛ ماليزيا 8.5%؛ واندونيسيا 3.1%.³

تسيطر ماليزيا على قطاع التكافل في هذه المنطقة، حيث تمثل المساهمات 71% من إجمالي المساهمات والذي يقدر بنحو 3.34 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 وخلال نفس الفترة زيادة بنسبة 9.2% في مساهمات التكافل العائلي، الأعمال التجارية إلى 2.48 مليار دولار أمريكي، ولدت ما يقرب من ثلاثة أرباع

¹مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الاسلامي 2022، ص57.

²تقرير تطوير التمويل الاسلامي، تبني التغيير: 2022، ص38، من الموقع: www.refinitiv.com، تاريخ الاطلاع:

2023/04/13.

³نفس المرجع السابق، ص60.

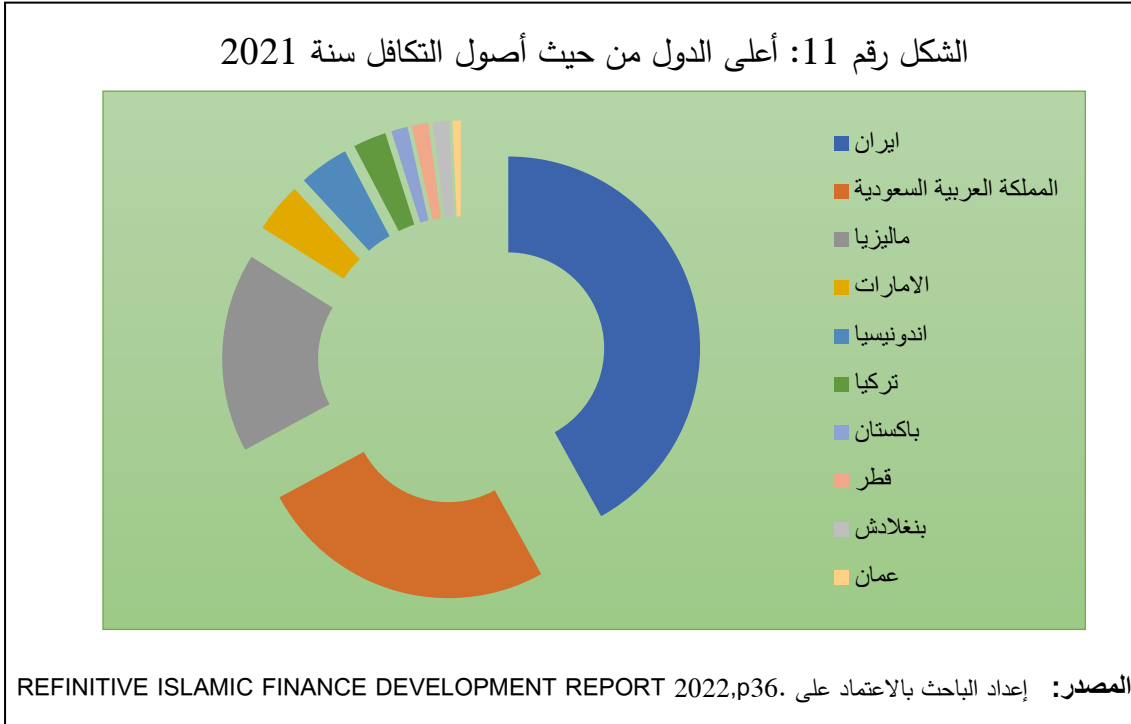
المساهمات التكافلية في ماليزيا، بصورة مماثلة نمت مساهمات التكافل العائلي في إندونيسيا بنسبة 5.1% لتصل إلى 1.05 مليار دولار أمريكي.

في سنة 2020 فاقت معدلات النمو هذه 3.1% على أساس سنوي من النمو الذي ذكرته نظيراتها التقليدية ما يؤكد أن قطاع التكافل في جنوب شرق آسيا ينمو بوتيرة متصاعدة وينافس القطاع التقليدي. د- دول أفريقيا: يهيمن السودان على السوق الأفريقية والى حد ما مصر، على الرغم من وجود تواجد أصغر فيها للتكافل في تونس وكينيا ونيجيريا، السنغال وجنوب أفريقيا وغامبيا، إضافة إلى موريتانيا وزامبيا وليبيا والجزائر.

شهدت المساهمات في مصر نموا مزدوج الرقم بنسبة 32.14% على أساس سنوي في سنة 2020 لتصل إلى 137.11 مليون دولار أمريكي حيث بلغت 103.76 مليون دولار أمريكي سنة 2019، وبالمثل زادت مساهمات التكافل في تونس بنسبة 10% لتصل إلى 48.25 مليون دولار أمريكي (130.5 مليون دينار تونسي) في سنة 2020، هذا على الرغم من انخفاضها بنسبة 3% في الاقتصاد الكلي، يمكن تفسير نمو القطاع من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإشرافية في البلدان للحفاظ على اتجاه النمو خلال أزمة COVID-19¹.

3. الدول الأعلى إصدارا لأصول التأمين التكافلي:

يوضح الشكل التالي أعلى الدول من حيث إصدارها للتأمين التكافلي:



¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الإسلامي 2022، ص 61.

- نلاحظ من خلال الشكل سيطرت كل من إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا، على مجمل أصول التأمين التكافلي، فهي دول رائدة في هذا القطاع نظرا للنشاط الكبير للمعاملات المالية الإسلامية و البنوك الإسلامية بها، تليها في ذلك كل من الإمارات واندونيسيا وتركيا، وهي دول حققت نموًا معتبرا في حجم أصول التأمين التكافلي وتتطلع إلى منافسة الدول الرائدة فيه، فيما كانت أصول التأمين التكافلي في كل من باكستان، قطر، بنغلادش إضافة إلى عمان ضئيلة مقارنة بالدول السابقة الذكر.

المطلب الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية حول العالم

رغم ما تحققه الصناعة المالية الإسلامية من تطور ونمو على الساحة العالمية، ورغم المكانة المتميزة التي تحتلها اليوم، إلا أنها لم تسلم من ظهور عقبات وتحديات منها ما تولد ذاتيا ومنها ما تواجهه من عوامل و ظروف خارجية على المستوى الإقليمي وكذلك الدولي، لعل أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية هي:

1. تعاني الصيرفة الإسلامية من: انعدام الدعم المؤسسي الذي يوظف خصوصا لخدمة حاجاتها، فمعظم القوانين المتعلقة بالمصارف في معظم البلدان الإسلامية تحتوي أحكاما تضيق من مدى نشاطات العمل المصرفي وتحصره في حدود ضيقة.¹
2. منافسة المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية:

إن وجود مؤسسات مالية تقليدية ونموها بدرجة كبيرة فرض تحدي كبير أمام مؤسسات التمويل الإسلامي. لقد حققت المصارف الإسلامية نجاحا كبيرا في حشد الودائع، والسبب ليس جاذبية العوائد المرتفعة وإنما بسبب الالتزام الديني للعملاء، وباعتبار أن المؤسسات التقليدية تستخدم خبرتها الواسعة في إنشاء أدوات مالية تتفق مع الصيغ الإسلامية وذات كفاءة عالية، فإن المدخرين المسلمين سيودعون أموالهم فيها، مما يتطلب على المؤسسات الإسلامية أن تبذل المزيد من الجهود كي تحافظ على استمرار نموها.²

¹مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية-دراسة تأصيلية تطبيقية-، الطبعة الأولى، شبكة الألوكة، 2015، ص41.

²نفس المرجع، ص42.

3. مشاكل العلاقة مع البنوك المركزية:

انعدام فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامي قد يكون أيضا مسؤولا مسؤولية جزئية عن سياسات البنوك المركزية غير الملائمة تجاه البنوك الإسلامية.¹

4. عدم وجود إطار إشرافي فعال:

يعد أحد نقاط ضعف النظام القائم، فهناك حاجة ماسة لتنسيق الأدوار التي تقوم بها كل من هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية.²

5. مشاكل الاختلافات الفقهية:

يرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن الاختلافات الفقهية تحد من انتشار التمويل الإسلامي وهي أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، فالمصارف الإسلامية تحتاج إلى مرجعية شرعية عليا أو مركزية أو مجلس أعلى لتلافي التضارب المخل في الفتاوى والتساهل الذي قد يحصل في بعضها ما قد يؤثر على سمعة الصناعة ويقلل من مصداقيتها.³

6. الحاجة إلى تنمية رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية:

تحتاج المصارف الإسلامية إلى موارد بشرية ملتزمة مع مبادئ الشريعة وأحكام الشريعة الإسلامية والتي تكون مدربة على العمل المصرفي ومزودة بما يلزم من قواعد الشريعة اللازمة للمعاملات، القدرة على جذب المودعين وتحديد طبيعة العلاقة معهم، من خلال تقديم الخدمة بسرعة ووفق أحكام الشريعة.⁴

7. التطوير والابتكار للمنتجات:⁵

إن غياب الهندسة المالية الإسلامية وعجز مؤسسات التمويل الإسلامي عن الابتكار وتطوير منتجات إسلامية تتنافس المنتجات التقليدية، فرض عددا من التحديات أهمها المحاكاة للمنتجات غير الإسلامية لتصبح الأسلوب

¹كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، الصيرفة المالية الإسلامية-الواقع والتحديات-، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17 و18 ديسمبر 2019، ص2387.

²مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية-دراسة تأصيلية تطبيقية-، الطبعة الأولى، شبكة الألوكة، 2015، ص41.

³كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، الصيرفة المالية الإسلامية-الواقع والتحديات-، نفس المرجع، ص2387.

⁴مرضي بن مشوح العنزي، نفس المرجع، ص42.

⁵سامي إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، موضوع يتضمنه الكتاب الإلكتروني "مقالات في التمويل الإسلامي"، 2006، ص22.

الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية اليوم، لتصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية، هذا ما يضعف قناة العملاء بالمنتجات الإسلامية ويجعل التمويل الاسلامي محل شك وريبة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة فطيمة الزهراء فنازي

بعنوان "واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية-دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية-، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الدراسية 2022/2021.

هدفت الدراسة لمحاولة تقييم وتحليل مختلف التطورات التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية من حيث نمو مؤسساتها ومنتجاتها وأصولها وانتشارها الجغرافي، وكيفية تفاعلها مع التطورات التنظيمية والتكنولوجية التي تفرضها المستجدات العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا من خلال عرض شامل لواقع الصناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي، ومن ثم دراسة أربعة تجارب لدول مختلفة (بريطانيا؛ ماليزيا؛ السودان والجزائر) متباينة التطور في هذا المجال، قصد معرفة أسباب وعوامل هذا التباين من جهة وتبسيط الضوء على سيرورة تبني وتطوير الصناعة فيها من جهة أخرى.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصناعة المالية الإسلامية أصبحت مهمة بشكل منهجي في العديد من الدول وأكبر من أن يتم تجاهلها على غرار دول مجلس التعاون الخليجي؛ إيران؛ ماليزيا؛ كما أنها استطاعت أن تصل إلى أسواق عالمية مهمة مثل بريطانيا؛ لوكسمبورغ، لكن في الوقت نفسه لا يمكن لهذه الصناعة في وضعها الحالي أن تكون بديلا للصناعة المالية التقليدية، حيث مازالت تحتاج إلى الكثير من البحث والتطور والتكامل، والدعم القانوني والتنظيمي الرسمي من طرف الحكومات والبنوك المركزية.

ثانياً: دراسة تيقان عبد اللطيف

بعنوان "تحول الصيرفة الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية 2017/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها إبراز جوانب الضعف في الصناعة المصرفية الإسلامية، والتطرق إلى جملة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية رغم التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تواجه جملة من التحديات على المستوى الداخلي، وتتمثل أساساً في تحديات الجوانب التشغيلية والتنظيمية وكذا تطوير المنتجات، وجملة من التحديات المتعلقة بالمحيط الخارجي منها: خضوع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تراعي اختلاف طبيعة وخصوصية هذه المؤسسات.

ثالثاً: دراسة ساسية جدي

بعنوان "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة ماليزيا والسودان-، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية ودور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الأسواق التقليدية، وبيان مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية، إضافة إلى التعرف على أهم المخاطر المحيطة بالصناعة المالية الإسلامية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن: الصناعة المالية الإسلامية في الوقت الحالي أصبحت عنصراً قابلاً للتطور وراسخاً يتنافس مع النظام الرأسمالي فالنقد الذي أحرزته الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا فصح المجال أمام اندماجها في السوق المالية، كما تعد كل من ماليزيا والسودان رائدتين في مجال الهندسة المالية الإسلامية، لكن على الرغم من هذا إلا أن كل منهما تعاني من معوقات حدثت من انتشار هذه الصناعة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 05: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
عبد اللطيف تيقان، 2017	- التطرق إلى جملة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.	- التطرق إلى مختلف التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.	- من خلال تحديد التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية بشكل عام.
فطيمة الزهراء فنازي، 2022	- دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم من خلال تجارب بعض الدول.	- دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بشكل خاص من خلال الفصل التطبيقي.	- من خلال التحليلات المتعلقة بواقع الصناعة المالية الإسلامية في تجارب بعض الدول.
ساسية جدي، 2015	- الجانب النظري للصناعة المالية	- تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة الصناعة	- من خلال فهم الجانب النظري للصناعة المالية

الإسلامية.	المالية الإسلامية في الجزائر.	الإسلامية.	
------------	-------------------------------	------------	--

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: المقالات العلمية

أولاً: دراسة بن زكية سليمة، شرون عز الدين

بعنوان "واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة تطور ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعرض الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عملها، مع الإشارة إلى أهم مؤشراتها، وكذا تحديد التحديات التي تحد من تطوير نشاطها.

خلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحاً محدوداً، ومع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية بناءً على النظام 20-02، يتوقع نمو نشاط الصيرفة الإسلامية في السنوات القليلة القادمة، لكن هذا يتطلب إصدار وتعديل بعض القوانين التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثانياً: دراسة حمزة شوار

بعنوان "الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية-دراسة تحليلية استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية في العالم"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس عشر، جامعة سطيف1، 2015.

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في دول مختلفة، وإبراز مدى انتشارها على المستوى الدولي واستعراض أهم القوانين التي صدرت لتنظيم المعاملات المالية الإسلامية، وتوضيح مكانة الجزائر منها وتبيان العوائق القانونية التي تعوق تطورها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن: الصناعة المالية الإسلامية تمكنت من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، مدفوعة بزيادة الأصول المالية الإسلامية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، وتمكنت من اختراق أسواق الدول غير الإسلامية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الجزائر استثناء في المنطقة العربية بصفتها واحدة من ثلاث دول لا تعرف قانوناً لأي مؤسسة أو منتج مالي إسلامي لحد الساعة، وفي ضوء المجرىات الحالية قد تكون الجزائر الاستثناء العربي الوحيد خلال الفترة القصيرة القادمة.

ثالثاً: دراسة عيسى بدروني

بعنوان " الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والآفاق"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 5، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستخلاص أهم التحديات التي تواجهها وآفاقها المستقبلية، وذلك بعد اعتماد الجزائر بصفة رسمية لهذه الصناعة مع مطلع 2020. خلصت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية لا زالت وليدة العهد، ولكنها شهدت تطوراً ملحوظاً، كما أنها تواجه العديد من التحديات، أهمها البعد الاستراتيجي؛ البعد الشرعي وبعد الرقمنة؛ في المقابل تحظى الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بآفاق واعدة في الاقتصاد الجزائري حيث يعول عليها كآلية للقضاء على السوق الموازية للعملة ودفع عجلة النمو من خلال تمكين أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين لدخول السوق المالي.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 06: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
حمزة شويكار، 2015	- دراسة واقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم.	- دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.	- الاستفادة من طريقة تحليل البيانات، لتحليل البيانات المتوفرة للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
عيسى بدروني، 2015	- دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.	- الجانب النظري للصناعة المالية الإسلامية إضافة إلى دراسة شاملة لواقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم وفي الجزائر بشكل خاص	- من خلال تحديد العناصر الضرورية للموضوع.
بن زكية سليمة، شرون عز الدين، 2022	- دراسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	- دراسة منتجات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر،	- تحديد النقاط الأساسية لموضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

	واقعا وتحدياتها.		
--	------------------	--	--

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

study Aulia Fuad Rahman & Hosam Alden Riyadh أولاً:

Titled “**Islamic Finance: Current, Future Trends and Challenges**”, Journal of Islamic Banking and Finance, Vol 4, No 2, 2016.

This study aimed to review the current development of Islamic finance, while addressing its principles, standards and tools, and the growth that the entire world has gone through. The researchers also dealt with a study of the challenges facing Islamic finance.

The study reached a set of results, the most important of which is that despite the recent experience of Islamic finance and banking, it has achieved an unprecedented development. However, despite this success, there are many challenges facing Islamic finance and banking, including imbalances between theory and practice and the diversity of viewpoints of practitioners and financial experts, which are matters that harm the credibility of Islamic financial system.

study Muhammad Asif Khan and others ثانياً:

Titled “**Contemporary Challenges Confronting Islamic Banking & Finance**”, International Letters of Social and Humanistic Sciences Online: 2015-07-01 ISSN: 2300-2697, Vol. 55, /www.scipress.com/ILSHS.55.86 2015 SciPress Ltd., Switzerland, 201.

This study aimed to identify the contemporary challenges and problems faced by the Islamic bank and finance during the period from 1988 to 2015.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that there are many challenges, including: the wrong idea of Western society about the idea of Islamic banking financing, the absence of a capital market, the limitations of Islamic financing tools, the absence of unified standards for information, the complexity of regulatory and supervisory issues, the lack of a central supervisory body, and the lack of experts and scholars in Islamic law.. ..etc.

study Rihab Grassa and M. Kabir Hassan ثالثاً:

Titled “ **Islamic Finance in France: Current State, Challenges and Opportunities**”, International Journal of Islamic Economics and Finance Studies 1, no 1 , 2015.

This study aimed to study Islamic finance in France.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that Islamic finance in France is still a small industry despite the encouraging demographic changes in the country. Strong trade with the most developed region in the world, and France can gradually be able to exercise the role of an Islamic financial center in Europe.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 07: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Muhammad Asif Khan and others	- تتشابه دراستنا والدراسة السابقة في التطرق إلى التحديات التي يواجهها البنك الإسلامي بشكل عام.	- تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في تحديد التحديات التي يواجهها البنك الإسلامي في الجزائر بصفة خاصة.	- من خلال تحديد التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية بشكل عام.
Aulia Fuad Rahman & Hosam Alden Riyadh	- تتشابه دراستنا والدراسة السابقة في الجانب النظري للصناعة المالية الإسلامية.	- تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في كون أن دراستنا تتطرق الى الجانب التطبيقي بدراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.	- الاستفادة من الجانب النظري للموضوع.
study Rihab Grassa and Kabir Hassan	- تتشابه دراستنا والدراسة السابقة في تحديد التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام.	- تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة في تحديد التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بشكل خاص.	- من خلال تحديد التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية بشكل عام، ومن ثم دراسة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في

الجزائر.			
----------	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل الأول:

حققت الصناعة المالية الإسلامية تطورا ونموا كبيرا على الساحة العالمية، حيث بلغ حجم أصولها 4 تريليون دولار أمريكي سنة 2021، هذه الأصول منتشرة على مناطق مختلفة من العالم حيث تمثل المناطق ذات الأغلبية المسلمة بمثابة أسواق رئيسية للصناعة المالية الإسلامية، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة %52.4 ودول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة %23.5، دول جنوب شرق آسيا %17.4، حيث تحتل هذه المناطق النسب الأعلى في توزيع أصول الخدمات المالية الإسلامية، أما مناطق أفريقيا وشرق آسيا فكانت بمثابة أسواق جديدة تسعى للبروز والتطور والنمو.

توزع منتجات الصناعة المالية الإسلامية على قطاعات: المصارف الإسلامية؛ الصكوك الإسلامية؛ صناديق الاستثمار الإسلامية؛ التأمين التكافلي، بحيث تحتل المصارف الإسلامية على %68.7 من مجموع خدمات التمويل الاسلامي؛ الصكوك %25.4؛ صناديق الاستثمار %5.1؛ التأمين التكافلي %0.8.

فعلى الصعيد العالمي بلغ إجمالي أصول الخدمات المالية الإسلامية 2.8 تريليون دولار أمريكي خلال سنة 2021، محققا معدل نمو قوي بلغ %10.1، فيما تجاوز إصدار الصكوك الإسلامية قيمة 200 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من سنة 2022، بمعدل نمو بلغ %9 على أساس سنوي.

أما قطاع الصناديق الاستثمارية فحقق معدل نمو قوي بلغ %34 في حوالي 238 مليون دولار أمريكي سنة 2021، فيما يبقى قطاع التأمين التكافلي يسجل النسبة الأضعف رغم نموه بنسبة %17 في سنة 2021، وبلغت أصوله 47 مليار دولار أمريكي.

إن هذا المستوى من النمو والتطور الكبير والتوسع الجغرافي للصناعة المالية الإسلامية، لم يخلو من وجود عقبات وصعوبات تمثل تحديات للصناعة المالية الإسلامية منها ما هو داخلي متعلق بالأطر الشرعية والقوانين القائمة عليها هذه الصناعة، ومنها ما هو متعلق بالعوامل الخارجية والظروف السائدة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، هذه التحديات لا بد من مواجهتها والتصدي لها وإيجاد الحلول اللازمة لبلوغ الأهداف المرجوة من هذه الصناعة.

الفصل الثاني:

واقع وتحديات الصناعة المالية

الإسلامية في الجزائر على

المستوى الميداني

تمهيد:

أدى الانتشار الواسع والنمو الكبير للصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي إلى اهتمام الدول بهذه الصناعة بسبب صمودها وعدم تأثرها بالأزمات، وكذا طبيعة صيغها المتنوعة والمتعددة التي تعطي الحلول التي من شأنها تلبية مختلف الاحتياجات والتمويلات المالية الخاصة بالأفراد والمؤسسات. الجزائر من البلدان التي أظهرت نواياها وأبدت اهتمامها بالصناعة المالية الإسلامية خاصة في السنوات الأخيرة، سعيا منها للخروج من حالة التبعية البترولية التي تسيطر على البلاد وحالات العجز التي شهدتها البلاد خاصة مراحل انخفاض أسعار البترول.

إن المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية من ارتباط منتجاتها المالية بالنشاط الاقتصادي الحقيقي ومبدأ تقاسم الأرباح والخسائر الذي يحقق تكافؤ الفرص بين مؤسسات التمويل والعملاء، وكذلك صيغ تمويلها القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، تشجع على اعتمادها في الجزائر وتجعل منها ضرورة ملحة من أجل النهوض بالاقتصاد ورفع الحرج الشرعي عن العملاء، خاصة وأن البيئة السائدة في الجزائر تشجع على تبني هذه الصناعة كون البلد بلد إسلامي.

فبموجب القانون 02/20 تم اعتماد الصناعة المالية الإسلامية بصفة رسمية في الجزائر، لتزاول نشاطها في إطار قانون ينظمها بعدما كانت محصورة في نشاط البنوك الإسلامية تحت ظل قانون النقد والقرض لسنة 1990.

المبحث الأول: الأطر القانونية والتشريعية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: الأطر القانونية والتشريعية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

نتناول في هذا المبحث النظم التشريعية والقانونية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وتوضيح الأنظمة المتعلقة بشروط ممارسة الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور النظم التشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى النظم التشريعية المتعلقة بقطاع الصيرفة الإسلامية والشروط المحددة لكيفية ممارستها في الجزائر.

أولاً: النظام 02-18 المحدد لشروط ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد أكثر من 26 سنة من نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر وفي ظل تزايد المطالبة بتقنين المعاملات البنكية الإسلامية، جاء إقرار مجلس النقد والقرض على التنظيم المتعلق بشروط ممارسة البنوك والمؤسسات المالية للعمليات البنكية المتعلقة "بالمالية التساهمية" الخاصة بالمنتجات المالية المطابقة للشريعة، وجاء هذا الإجراء في إطار التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تطوير هذا القطاع.

جاء النظام 02/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، محددًا للقواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التساهمية" والتي لا تقضي إلى قبض أو دفع فوائد ربوية وتتمثل هذه المنتجات في: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ الاستصناع والسلم؛ إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار.

كما تضمن هذا التنظيم التعريف الخاص بشبابيك المالية التشاركية ووضح ضوابط فتحها في البنوك التقليدية، واشترط بنك الجزائر أن يكون شبك الصيرفة التشاركية مستقلاً مالياً وحاسبياً عن الوحدات والفروع الأخرى للمؤسسات المالية المنشئة لها (البنك التقليدي الأم).¹

ثانياً: النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

بتاريخ 15 مارس 2020م صدر نظام رقم 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وألغى هذا النظام كل أحكام النظام رقم 18-02 (أنظر المادة 23 من النظام 02-20)، عرف القانون العمليات البنكية الإسلامية وحدد منها: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما وضع ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية وهي:

- حصول البنك أو المؤسسة المالية المقدمة للمنتج الإسلامي على ترخيص من البنك المركزي (بنك الجزائر).

¹النظام 02/18، المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018، العدد 73، 2018.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- إنشاء هيئة للرقابة الشرعية (تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من الجمعية العمومية).
أتاح قانون 20-02 للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية، واشترط أن يكون الشباك مستقل من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء.¹

المطلب الثاني: النظم التشريعية المتعلقة بالتأمين التكافلي في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى النظم التشريعية المتعلقة بقطاع التأمين التكافلي وكيفية ممارسته في الجزائر.
أولاً: المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الخاص بتنظيم قطاع التأمين التكافلي

قبل صدور هذا المرسوم كان نشاط التأمين التكافلي خاضع لقانون المؤسسات التعاضدية (التعاونية) بموجب المرسوم الرئاسي 96-114 المؤرخ في 23 أفريل 1996، حيث قامت الجزائر بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وتطبيقاً للمادة 215 من الأمر 95-07، صدر المرسوم التنفيذي رقم 09-13 المؤرخ في 11 جانفي 2009 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للشركات التعاضدية، أين يسمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية أو تعاونية، أي انه يسمح بإنشاء شركات تأمين دون اشتراط عنصر الربحية، ويعتبر هذا المرسوم هو الوحيد الذي ينضم إلى حد ما نشاط التأمين التكافلي في الجزائر قبل صدور المرسوم 21-81.

تضمن المرسوم 27 مادة تم فيها معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بنشاط شركات التأمين التكافلي حيث تم تحديد شروط وكيفيات هذا النشاط وكيفية تنظيم وتسيير شركات التأمين التكافلي.²

ثانياً: شروط ممارسة التأمين التكافلي

ينص المرسوم التنفيذي رقم 21-81 في المادتين (04-05) أن التأمين التكافلي يمارس من طرف شركة التأمين المؤسسة حسب إحدى الكيفيتين:

1. من خلال شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التكافلي عن طريق تنظيم داخلي يسمى "نافذة"، لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي.

2. كما يمارس التأمين التكافلي من قبل شركة التأمين التكافلي (كاملة) وفقاً للشكلين الآتيين:

- التأمين التكافلي العائلي (تأمين على الأشخاص).

- التأمين التكافلي العام (تأمين على الأضرار).

¹بنك الجزائر، الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية، من الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/15.

²المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 3 فبراير 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 فيفري 2021، العدد 14.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

كما حدد المرسوم في المادة رقم (09) نماذج التكافل التي يجب على شركات التكافل إتباعها وحددها في ثلاثة نماذج وهي: الوكالة، المضاربة، نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة، وعرف كل نموذج على حدا، وفيما يخص جانب الرقابة الشرعية الخاصة بشركات التكافل جاء في المادة رقم (15) من المرسوم التنفيذي أنه "يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تنشئ لجنة داخلية تسمى - لجنة الإشراف الشرعي- تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة، وإبداء رأي أو قرارات بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتكون قرارات لجنة الإشراف الشرعي ملزمة للشركة".

المطلب الثالث: مراحل تطور نشاط الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب أهم مراحل تطور الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ونتناول أهم الأحداث التي شهدتها الجزائر على مرور السنوات. يمكن أن نلخص أهم الأحداث والتطورات التي عرفتها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: مراحل التطور التاريخي لنشاط الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

السنة	الحدث
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر العاصمة.
1991	تأسيس بنك البركة كأول بنك إسلامي في الجزائر بتاريخ 1991/05/20.
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا).
2003	إطلاق مشروع صناديق الزكاة كأوعية مالية تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بهدف تمويل مشاريع مؤسسات المصغرة وصغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، عن طريق القرض الحسن.
2005	تنظيم ملتقى دولي حول: المصارف الإسلامية واقع وآفاق بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 3.
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (مصرف السلام الجزائري) في جوان 2006.
2008	تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في الجزائر العاصمة.
2009	- تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبدائل البنوك التقليدية، في عدة جامعات جزائرية على غرار جامعة فرحات عباس، سطيف.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

<p>- فتح النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB</p>		
<p>- فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ببعض الجامعات - تنظيم ملتقى بالمدرسة العليا للتجارة حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر - إنشاء النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في مارس 2015</p>	<p>2015-2014</p>	
<p>- تعديل قانون النقد والقرض (المادة 45) التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية - تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" وبنك "التنمية المحلية"، من خلال تعديلات في قانون النقد والقرض (المواد 67، 68 و 73).</p>	<p>2017</p>	
<p>- صدور أول نص قانوني يعرف وينظم معاملات الصيرفة الإسلامية وهو التنظيم 02/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "تساهمية" والتي لا تقضي إلى قبض أو دفع فوائد ربوية.</p>	<p>2018</p>	
<p>- صدور ثاني نص قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية وهو التنظيم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يلغي القانون الأول. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في 01 أبريل 2020</p>	<p>2020</p>	
<p>- صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021، والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر - إطلاق نافذة مخصصة لعمليات الصيرفة الإسلامية تحت مسمى "البراق" في بنك ABC في 15 فيفري 2021.</p>	<p>2021</p>	

المصدر: فطيمة الزهراء فنازي، واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص354.

- من خلال الجدول يتضح أن:

بدأ الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر عند إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في الجزائر العاصمة سنة 1990، تلتها بعدها عدة أحداث بداية بتأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر سنة 1991 وهو بنك البركة الجزائري، وتأسيس أول شركة تأمين تكافلي سنة 2000 تحت مسمى البركة والأمان، إلا أن غياب قانون خاص بهذه الصناعة في الجزائر انعكس سلبا على ظهورها وتبنيها في الساحة المالية. ففي سنة 2006 تأسس ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو مصرف السلام، ليتم في سنة 2017 تعديل قانون النقد والقرض الذي سمح بالتمويل التساهمي أو التشاركي وهو ما شجع على تطور الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

ففي سنة 2020 تجسدت الرغبة السياسية وتم تبني الصناعة المالية الإسلامية بصفة رسمية من خلال القانون 02/20 الخاص بالصيرفة الإسلامية والقانون 81/21 المحدد لشروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من حيث القطاعات

تأخذ الصناعة المالية الإسلامية عالميا أربعة أشكال رئيسية كما تم توضيحه في الفصل الأول، وهي الصيرفة الإسلامية؛ صناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية؛ التأمين التكافلي، لكن بالنسبة للجزائر فخدمات الصناعة المالية الإسلامية تقتصر على شكلين هما: الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث، أما باقي القطاعات فهي غائبة تماما على مستوى الساحة المالية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة نشاط الصيرفة وواقع البنوك الإسلامية في الجزائر.

أولا: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعد نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي نظاما مستقرا ومرنا يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والتكافل، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر، وفي هذا الإطار نجد عدة منتجات تمويلية تقدمها البنوك الإسلامية مثل المضاربة؛ المشاركة و المرابحة؛ تأخذ بعين الاعتبار أسس التعامل في الإسلام من جهة ورغبات العملاء من جهة أخرى.

تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع و مؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لبنوك تقليدية محلية والمتمثلة في:¹

1- بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1991 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر.

2- بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية سنة 2008.

3- المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 والتي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي" بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات.

4- النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB.

¹ زبير عياش وآخرون، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة بنك السلام-، الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال-رؤية إسلامية-، جامعة العربي تيسي، تبسة، الجزائر، يومي 12-13 نوفمبر 2019، ص 04.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

كما سمحت الحكومة لثلاث بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، وهي "القرض الشعبي الوطني"، "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، و"بنك التنمية المحلية"، لتساهم في زيادة الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم خاصة للقطاع الفلاحي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر إلى أكثر من 2 مليار دولار أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية في الجزائر، كما أن البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر تنمو بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% على مدار السنوات الأخيرة.

ثانيا: بنك البركة الجزائري

1. التعريف بالبنك وأهم المراحل التي مر بها

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدا مزاوله نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.¹ أما فيما يخص المساهمين فهما:

- مجموعة البركة المصرفية (البحرين).
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر).

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاوله جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية. يمثل الجدول التالي أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

الحدث	السنة
تأسيس بنك البركة الجزائري	1991
الاستقرار والتوازن المالي للبنك	1994
المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة والأمان"	1999
المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص	2000
إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين و الأفراد	2002
إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة"	2003
زيادة رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري	2006

¹ بنك البركة الجزائري، من الموقع www.albaraka-bank.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/17.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري	2009
- إنشاء معهد للتدريب والبحوث في الصيرفة الإسلامية IRFI - إنشاء شركة للخبرات العقارية SATEC IMMO	2015
الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري	2016
زيادة ثالثة في رأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري	2017
- أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي - من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية	2018
من ابرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية	2019
زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري	2020

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة www.albaraka-bank.dz

2. مختلف الصيغ المعتمدة لبنك البركة الجزائري

أ. المرابحة:

المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح

معلوم).¹

يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري.
- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

وقد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية، يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، يشتري البنك السلع نقداً أو لأجل ويبيعها نقداً أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

ب. شروط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية:²

- يجب أن يكون موضوع عقد المرابحة مطابقاً للشريعة الإسلامية (عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام).

¹ لبنك البركة الجزائري، الصيرفة الإسلامية، من الموقع www.albaraka-bank.dz، تاريخ الاطلاع 2023/04/18.

¹ لبنك البركة الجزائري، الصيرفة الإسلامية، من الموقع www.albaraka-bank.dz، تاريخ الاطلاع 2023/04/18.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- الشراء الأولي للسلع من طرف البنك، حيث أن الأساس القاعدي للمرابحة هو أن هامش الربح العائد للبنك لا يفسر بالطابع التجاري وليس المالي للعملية التجارية (يجب أن تكون عملية الشراء وإعادة البيع حقيقية وليست وهمية).

- المبلغ العائد وهامش ربح البنك وأجال التسديد، يجب أن تكون معروفة ومتفق عليها بين الطرفين مسبقا.
- في حالة التأخر في التسديد، يمكن للبنك أن يطبق على العميل المماطل غرامات تأخير التي توضع في حساب خاص "إيرادات قيد التصفية"، ولكن لا يمكن للبنك إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد.

- بعد انجاز عقد المرابحة، تصبح ملكية السلع فعليا للمشتري النهائي ويصبح مسؤولا عنها، غير انه يمكن للبنك أن يأخذ السلع المباعة كضمان لتسديد مبلغ البيع والتنفيذ على الرهن الحيازي في حالة عدم التسديد، كما انه يمكن أن يأخذ في الحسابان تعسر العميل ومنحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه وهذا دون اخذ هامش ربح إضافي على المبلغ.

ج. المشاركة:

المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنة.
المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء.¹

د. الإجارة:

الإعتماد الإيجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعود بالبيع لفائدة المستأجر، ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:²
- مورد الأصل (الصانع أو البائع).

- المؤجر (البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله).
- المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الإختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.
من خلال التعريف السابق، يستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر.

عند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:

- العميل ملزم بإقتناء الأصل (عقد إيجار تملكي).

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته إلى البنك (عقد الإعتقاد الإيجاري).

- يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الإعتقاد الإيجاري).

هـ. الإستصناع:

الإستصناع هو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.¹

مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية، يشبه الإستصناع عقد مقاوله كما هو معرف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري: "المقاوله عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

يمكن أن يتدخل في صيغة الإستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية ثلاث أطراف إلى جانب البنك، صاحب المشروع والمقاول في إطار إستصناع مزدوج.

و. السلم:

يمكن تعريف السلم على أنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلعة، و خلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.²

ثالثا: تطور المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

من خلال الاطلاع على تقارير النشاط السنوية للبنك لسنة 2019، والتي تمكنا من تتبع تطور مختلف المؤشرات المالية لاحظنا أن البنك في معظم الأوقات حقق نتائج جيدة وإيجابية خلال السنوات 2017-2018-2019، وذلك من خلال تقديمه لخدمات ومنتجات مصرفية متميزة عبر 31 فرعا موزعة عبر مختلف أنحاء الوطن.

حسب التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2019، تقدر ميزانية البنك ب 261568 مليون دينار جزائري عند نهاية 2019 مسجلة نموا ب 5.2% مقارنة بالسنة المالية 2017، كذلك الأمر بالنسبة للودائع فقد بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 213500 مليون دينار جزائري في نهاية 2019، بمعدل نمو 2.67% مقارنة بالسنة المالية 2017، هذا ما يؤكد الطلب والإقبال المتزايدين على المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر.³

¹ لبنك البركة الجزائري، من الموقع www.albaraka-bank.dz، تاريخ الاطلاع 2023/04/18.

² نفس المرجع.

³ التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري (2019)، ص6.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

فيما يلي عرض لتطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2017-2018-2019):

الجدول رقم 10: المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة الجزائري (2017-2018-2019)			
2019	2018	2017	السنة
261568	270996	248633	مجموع الميزانية
+5.20% بالنسبة للسنة المالية 2017			معدل النمو
213500	223955	944207	إجمالي الودائع
+2.67% بالنسبة للسنة المالية 2017			معدل النمو
145600	156460	139677	حجم التمويل
+10.68% بالنسبة للسنة المالية 2017			معدل النمو
30704	42927	24564	حقوق الملكية
+25.09% بالنسبة للسنة المالية 2017			معدل النمو
13290	11850	8669	الإيراد المصرفي الصافي
+53.32% بالنسبة للسنة المالية 2017			معدل النمو
6333	5167	3548	الناتج الصافي
+78.49% بالنسبة للسنوات الثلاث الأخيرة			معدل النمو
55163	61124	72108	خارج الميزانية
-23.50% بالنسبة للسنة المالية 2017			معدل النمو

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة 2019

- من خلال ملاحظتنا للجدول ومن خلال الاطلاع على تقارير النشاط السنوية للبنك نلاحظ أن البنك في معظم الأوقات حقق نتائج جيدة وإيجابية وذلك من خلال تقديمه لخدمات ومنتجات مصرفية متميزة عبر 31 فرعا موزعة عبر مختلف أنحاء الوطن.

فقد تطور مجموع الميزانية خلال الفترة 2017-2019، محققا نموا 5.20%، كذلك الأمر بالنسبة لإجمالي الودائع وحجم التمويل الذي سلكا سلوكا تصاعديا وهو ما يؤكد الطلب والإقبال المتزايدين على المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر.

ثالثا: مصرف السلام الجزائري

رغم حداثة في الساحة المصرفية الجزائرية إلا انه استطاع أن يفرض نفسه ويخلق مكانة مميزة، خاصة وأنه المنافس الوحيد لبنك البركة الجزائري الذي يقدم منتجات مالية إسلامية في الجزائر، بدأ مزاوله نشاطاته في الجزائر بعد اعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008، رغم التعثرات التي واجهته في بداية نشاطه إلا انه بدأ في تحقيق نتائج ايجابية مكنته من اكتساب مكانة مميزة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. التعريف بالبنك:

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، إنسجاما مع رؤية وإستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.¹

2. صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائر

أ- المرابحة للواعد بالشراء: هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعده المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.²

فالعلمية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تتطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

ب- الإجارة:

هو عقد بين المصرف و المتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان:³

- إجارة منتهية بالتملك و هي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).

- إجارة تشغيلية: وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

¹ مصرف السلام الجزائر، من الموقع www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/18.

² نفس المرجع السابق.

¹ مصرف السلام الجزائر، من الموقع www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/18.

ج- الإستصناع:

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الإستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل.¹

د- السلم:

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلماً ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، يعرف على أنه: عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلاً مقابل استلام المبيع مؤجلاً على أن يكون المسلم فيه-المبيع- مضبوطاً بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم.²

و- المشاركة:

تتخذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة.³

صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد:

هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها. صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك:

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتملك.

هـ- المضاربة:

المضاربة عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعاً بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).⁴

¹نفس المرجع.

²نفس المرجع.

³نفس المرجع.

⁴مصرف السلام الجزائر، من الموقع www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/18.

ز - البيع لأجل:

هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط، وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل¹.

3. تطور المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر

حسب التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر 2021، تمكن المصرف من تعزيز مكانته الريادية في الجزائر وتحقيق نمو معتبر خلال سنة 2021، على الرغم من التحديات الكبيرة التي نتجت عن انخفاض في أسعار النفط من جهة، والظروف الصحية الدولية المرتبطة بجائحة كورونا من جهة أخرى².

بلغ مجموع المركز المالي للمصرف مبلغ 238 مليار دج (1.713 مليون دولار) مقابل 163 مليار دج (1.230 مليون دولار) سنة 2020 بنمو قدره 46%، حيث بلغت محفظة تمويلات الزبائن الصافية مستوى بلغ 150 مليار دج (1.082 مليون دولار) بزيادة قدرها 51% عن مستواها سنة 2020 نتيجة لنمو رصيد تمويلات المؤسسات بنسبة 62%، في حين سجلت تمويلات الأفراد تراجعا يعود لتوقف نشاط مصانع تركيب السيارات في الجزائر وعدم وفرة الكمية اللازمة لانجاز التمويلات الاستهلاكية المتوقعة لسنة 2021.

وبلغ مجموع ودائع العملاء ما قيمته 195 مليار دج (1 405 مليون دولار) سنة 2021 مقابل 129 مليار دج (978 مليون دولار) سنة 2020 بنمو قدره 51% ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه.

من جهة أخرى، بلغ الناتج البنكي لسنة 2021 مستوى 3.9 مليار دج (67 مليون دولار) مقابل 7.7 مليار دج (58 مليون دولار) لسنة 2020 بنمو نسبته 20% وذلك نتيجة لزيادة أرباح التمويلات المباشرة، في حين بلغت المصاريف التشغيلية سنة 2021 مستوى 3.3 مليار دج (24 مليون دولار) مقابل 7.2 مليار دج (20 مليون دولار) سنة 2020 بنمو نسبته 24% وذلك تماشيا مع زيادة عدد الفروع والموظفين وحجم نشاط المصرف.

وكمحصلة لما سبق بلغت النتيجة الصافية 2021 بلغت 3.4 مليار دج (24 مليون دولار) بنمو نسبته 10% مقارنة بالنتيجة المحققة سنة 2020.

فيما يلي عرض لتطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري للفترة 2019-2021:

الجدول رقم 11: تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة

¹ نفس المرجع.

² التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر (2021)، ص 5.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

(2019-2021، مليون دينار جزائري)

2021	2020	2019	المؤشرات المالية
237804	162626	131019	مجموع الأصول
%46+	%24+	-	نسبة النمو
150267	99252	93510	صافي تمويلات العملاء
%51+	%6+	-	نسبة النمو
195031	129320	102405	ودائع العملاء
%51+	%26+	-	نسبة النمو
9268	7705	9331	المداخيل الصافية
%20+	%17-	-	نسبة النمو
3389	3069	4007	النتيجة الصافية
%10+	%23-	-	نسبة النمو

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر (2021)

المطلب الثاني: واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

نتطرق في هذا المطلب دراسة للنوافذ الإسلامية في الجزائر، من خلال التعريف بها ودراسة واقعها في البنوك الجزائرية من خلال المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها.
أولاً: تعريف النافذة الإسلامية

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها: جزء من مؤسسة مالية تقليدية (التي قد تكون فرعاً أو وحدة مخصصة) التي توفر إدارة الصناديق (حسابات الاستثمار) والتمويل والاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بأموال منفصلة، كما يمكن أن توفر أيضاً خدمات التكافل وإعادة التكافل.¹ عرفها حسين حسن شحاته: "بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".²

- من التعريفين السابقين يمكن القول بأن النافذة الإسلامية هي جزء من المؤسسة المصرفية تختص بتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث تكون مستقلة من الناحية المالية مع باقي الأنشطة التقليدية التابعة للمؤسسة المصرفية.

ثانياً: تطور نشاط النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية

في الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK (2016)، وترست بنك الجزائر TRUST BANK (2018)، وبعد صدور النظام 02-20 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري BNA (59)، القرض الشعبي الجزائري CPA (31) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (16).

1. النافذة الإسلامية ببنك الخليج AGB

أ- التعريف بالبنك:

بنك الخليج الجزائر، شركة تابعة لمجموعة بنك برقان برأس مال قدره 20 مليار دينار جزائري موجود في السوق الجزائري منذ 2003.³

رأس مال بنك الخليج الجزائر موزع على ثلاث مساهمين على النحو التالي:

- 60% من طرف بنك البرقان BURGAN BANK.

- 30% البنك التونسي الدولي TUNIS INTERNATIONAL BANK.

¹ مفيدة نادي، صابرينة مغتات، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق -دراسة حالة "trust bank"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05 / العدد: 02 (2021)، ص 401-420.
² نفس المرجع.

³ بنك الخليج الجزائر، من الموقع www.agb.dz تاريخ الاطلاع: 2023/4/20.

- 10% البنك الأردني الكويتي JURDAN KUWAIT BANK.

لدى بنك الخليج الجزائر شبكة من 61 وكالة منتشرة عبر كافة التراب الوطني.

ب- صيغ التمويل الإسلامية لدى نافذة بنك الخليج الجزائر:

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية يقدم فيها منتجات توافق مبادئ الشريعة الإسلامية، يقدم خدمات للأفراد وخدمات أخرى للمهنيين والمؤسسات، يقدم البنك خدمتين تمويليتين هما السلم والمرابحة، كما استحدث سنة 2013 خدمة أخرى سميت بـ "leasing" وهي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري، وخدمة أخرى هي خدمة الدفتر الادخاري التشاركي وهو حساب ادخاري استثماري لدى بنك الخليج.¹ التمويلات:

- السلم: يعرفه بنك الخليج الجزائر على أنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للبضائع، وتعمل AGB كمشتري نقدي للبضائع التي سيتم تسليمها إليها لاحقاً، وبالتالي سترسل AGB طلباً إلى عملائها بكمية البضائع مقابل قيمة وفقاً لاحتياجات هذا الأخير وستفرض عليه في نفس الوقت بموجب عقد توكيل لبيع نفس هذه البضائع لأشخاص آخرين، يتعهد البائع بتحصيل ودفع مبلغ البيع للبنك في التاريخ والسعر المحدد بما في ذلك الهامش على النحو المنصوص عليه في العقد.²

- المرابحة: توجه المرابحة في بنك الخليج الجزائر لتمويل احتياجات الزبائن والأفراد من خلال صيغتين وهما مرابحة سيارتي ومرابحة تسهيلات، أما المهنيين والمؤسسات والمستثمرين توجه لاقتناء المعدات والتجهيزات خلال صيغتين أيضاً وهما مرابحة قصيرة الأجل ومرابحة استثمارية.³

- خدمة leasing التمويل الايجاري: وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير)، مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل حتى نهاية العقد، ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى، وهي صيغة تمويلية خاصة بالمهنيين والمؤسسات.⁴ التوظيفات والحسابات الادخارية:

² إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر-دراسة تقييمية مختصرة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07/ العدد: 02 (2022)، ص 397-410.

³ بنك الخليج الجزائر، من الموقع www.agb.dz تاريخ الاطلاع: 2023/4/21.

⁴ نفس المرجع.

¹ إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر-دراسة تقييمية مختصرة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07/ العدد: 02 (2022)، ص 397-410.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

يقدم بنك الخليج ثلاث صيغ لتوظيف الأموال لديه وهي أدونات الصندوق التشاركية وودائع لأجل تشاركية ودفتر الادخار التشاركي وهذا الأخير خاص بالأفراد فقط، والصيغ الأولى تخص الأفراد والمهنيين والمؤسسات.

- حساب دفتر الادخار التشاركي: يسمح لك حساب دفتر التوفير التشاركي المقوم بالدينار بتتمية أموالك من خلال ضمان توفرها في جميع الأوقات، يمكن لهذا الحساب تسجيل عمليات السحب والإيداع النقدي، كما يمكنك طلب إرسال دفتر المرور الرقمي الخاص بك إلى عنوان بريدك الإلكتروني لمتابعة جميع العمليات ورصيد حساب دفتر التوفير التشاركي الخاص بك، يتم احتساب العائد على هذا الحساب على أساس المشاركة في الإيرادات الناتجة عن استثمارات البنك في التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.¹

- أدونات الصندوق التشاركية: أو حساب الادخار وهي شكل من أشكال الاستثمار لأجل، في مقابل إيداع لفترة محددة تتلقى بموجبه تعويضا متغيرا يتم دفعه حسب المدة، تتحقق قيمة الإيداع الخاص بك من خلال إصدار قسيمة مسجلة باسمك، يمكن أن يتم التوظيف على مدى فترة تتراوح بين 03 و 24 شهرا. يتم دفع مكافآت حسابات أدونات الصندوق التشاركية على أساس المنتجات الناتجة عن عمليات التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة والسلم والتمويل الايجاري، يختلف معدل المشاركة في هذه المنتجات حسب المدة على أساس معدل التوزيع المعروض في شروط البنك المعمول بها.²

- وودائع لأجل تشاركية: وهو عبارة عن استثمار لأجل، إذ في مقابل إيداع لفترة محددة تتلقى بموجبه تعويضا متغيرا يتم دفعه حسب المدة وهي نفس شروط أدونات الصندوق.³

ج- معدلات المشاركة لمنتجات الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج

يختلف معدل المشاركة بين البنك وأصحاب التوظيفات على أساس معدل التوزيع المعروض في شروط البنك المعمول بها وهي تتراوح بين 28 و 50 بالمائة وعلى حسب مدة التوظيف والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 12: معدل المشاركة بين البنك وأصحاب التوظيفات في بنك الخليج لسنة 2022

التعيين	تاريخ القيمة	معدل توزيع الأرباح بين الزبون والبنك
الودائع لأجل وأدونات الصندوق		

²نفس المرجع.

³بنك الخليج الجزائر، من الموقع www.agb.dz تاريخ الاطلاع: 2023/4/22.

³إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، نفس المرجع السابق، ص 397-410.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

الإسلامية		
من 03 أشهر حتى 06 أشهر	تاريخ الاستحقاق	28 %
من 06 أشهر حتى 12 شهرا	تاريخ الاستحقاق	34 %
من 12 شهرا حتى 24 شهرا	تاريخ التوظيف السنوي وتاريخ الاستحقاق	43 %
أكثر من 24 شهرا	تاريخ التوظيف السنوي وتاريخ الاستحقاق	50 %
حساب دفتر التوفير	نهاية الثلاثي	34 %

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة شروط البنك لسنة 2022 لبنك الخليج الجزائر على موقعه بالانترنت (AlgeriaGulfBank, 2022,p03)

- نلاحظ من الجدول رقم 01 أن نسب توزيع الأرباح بين البنك وأصحاب التوظيفات تأخذ منحى تصاعدي مع مدة التوظيف، حيث أنه في الفترة القصيرة من 03 أشهر حتى 06 أشهر تبلغ 28%، في حين بلغت أقصاها بعد مدة توظيف أكثر من 24 شهرا إلى نسبة 50% للطرفين، وهو تشجيع من البنك للمتعاملين معه لتوظيف أموالهم في آجال طويلة ليستفيدوا من عوائد أكبر، وأيضا كحافز إضافي لغير المتعاملين لجذب أموالهم وإغرائهم باستثمار أموالهم في النافذة الإسلامية.

2. النافذة الإسلامية ببنك TRUST الجزائر

أ- تعريف بنك TRUST الجزائر:

هو بنك عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING, LTD مقرها في قبرص مملوكة لأفراد عائلة "أبو نجل"، استثمرت المجموعة في نشاطات مختلفة، بما في ذلك الخدمات المصرفية والمالية، التأمين، إعادة التأمين، العقارات، الصناعة والسياحة، المجموعة ممثلة بشركاتها في 22 دولة مثل: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، البحرين، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية... الخ.

ترست بنك الجزائر هو بنك بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص، الذي بدأ نشاطه في أبريل 2003 برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار، ارتفع من السنة التاسعة للتشغيل أي في عام 2012 إلى 13 مليار دينار.¹

ب- صيغ التمويل الإسلامية في بنك TRUST الجزائر

¹ بنك ترست الجزائر، من الموقع www.trustbank.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/21.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- ترست للإجارة: ترست بنك الجزائر تبتكر وتشرع في التأجير الإسلامي وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال منتجها الجديد "TRUST IJAR"، وهو تمويل السلع والمعدات المخصصة للمحترفين، وجميع القطاعات مجتمعة.

هي معاملة تجارية ومالية يتم إبرامها بشفافية بين العميل والبنك، باستخدام هامش ربح معروف ومتفق عليه منذ البداية، وبفضل صيغة التمويل الإسلامي الجديدة هذه، يشتري ترست بنك الجزائر (المؤجر) نيابة عن عميله (المستأجر) ويتيح له عقارا لفترة محددة مقابل دفع إيجار دوري، في نهاية فترة الإيجار يعرض على المستأجر إمكانية الحصول على العقار الممول من خلال دفع القيمة المتبقية المحددة مسبقا.¹

- المراجعة في بنك ترست الجزائر:

تمثلت المراجعة في بنك ترست الجزائر في المنتج الخاص بالبنك وهو: راحتي.

راحتي: صيغة غير ربوية (المراجعة) يمول مشتريات (سيارة، أثاث، هواتف، كمبيوتر) إضافة إلى أنه يمول المنتجات المصنعة أو المركبة في الجزائر، أفضل منتج هو راحتي سيارتي حيث قدرت نسبة التمويل فيه 80%.²

تمويل السلم في بنك ترست الجزائر:

يقدم البنك صيغة سلام لتمويل "الدفع المسبق للتسليم الآجل"، يتمتع هذا التمويل بميزة تمكينه من تقديم الأموال مباشرة إلى العميل، ويضع البنك نفسه كمشتري ويمنحه مهلة زمنية لتسليم البضائع المشتراة، ويستمر العميل في التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك في الوقت المتفق عليه بين الطرفين، يقوم العميل ببيع البضائع بهامش ربح نيابة عن البنك.³

3. النافذة الإسلامية في بنك التنمية المحلية BDL

أ- التعريف بالبنك:

بنك التنمية المحلية باختصار BDL هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 73000000000 مليون دينار جزائري.

² مفيدة نادي، صابرينة مغتات، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيقات-دراسة حالة "trust bank"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05/العدد: 02(2021)، ص 401-420.

² نفس المرجع.

⁴ بنك ترست الجزائر، نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

يملك بنك التنمية المحلية شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.¹

ب- صيغ التمويل الإسلامية في بنك التنمية المحلية BDL

- المرابحة:

المرابحة بالنسبة للخوارج:²

*مرابحة استهلاك: في تعريفه المبسط، يشتري البديل من المورد وبعد أن يقبض، يبيع بالتقسيط لأمر الشراء (عمل البنك). يتضمن المرابحة - مستهلك عملية بيع يكشف فيها البنك (البائع) للعميل (المشتري) عن سعر تكلفة موضوع التمويل، بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه مسبقاً.

تمول المرابحة للاستهلاك السلع المصنعة أو المجموعة في الجزائر وفقاً لمبادئ المصرفية الإسلامية، بتطبيق هامش ربح 8.5% ومدة تقسيط لا تقل عن ثلاثة (03) أشهر ولا تتجاوز (36) ستة وثلاثين شهراً.

*مرابحة- سيارات: المرابحة-سيارة هي عملية تتضمن شراء السيارة الجديدة المصنعة أو المجموعة في الجزائر وبيعها بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف ومتفق عليه مقدماً بين مركز بديل والعميل، تمول هذه الصيغة السيارات السياحية، الدراجات النارية ذات العجلتين أو الثلاث، المصنوعة أو المركبة في الجزائر؛ بتطبيق هامش ربح 8.5% على أن لا تقل مدة التقسيط عن ثلاثة (03) أشهر ولا تتجاوز ستة وثلاثين (36) شهراً.

المرابحة بالنسبة للمهنيين والمؤسسات:³

*المرابحة-استغلال: يهدف خط مرابحة-استغلال/التجاري إلى تلبية الاحتياجات التشغيلية لشركة ما، يشتري البنك ويقبض المواد الأولية والسلعة ثم يبيعها للشركة الممولة بتكلفة الاقتناء مضافاً إليه ربح متفق عليه، قصد تحسين مخزونات الشركة، بتطبيق هامش ربح 8.5% بفترة سداد مدتها القصى 12 شهراً (سنة).

*المرابحة-استثمار: تمويل مرابحة- الاستثمار/ مخصص لتمويل المؤسسات والمهنيين على المدى المتوسط وطويل الأجل لتطوير وسائل الإنتاج (الإنشاء أو التمديد أو التجديد)، أين يشتري البنك وسيلة / وسائل الإنتاج ويقبضها ثم يبيعها بتكلفة الاقتناء مضافاً لها هامش ربح متفق عليه من البداية، على أن يتم الدفع من طرف العميل بتقسيط متفق عليه من قبل، هامش الربح الطبق هو 6.5% و يتم تحديد فترة السداد وفقاً للمشروع أو الاستثمار الجاري تمويله.

¹ بنك التنمية المحلية، النافذة الإسلامية، على الموقع www.bdl.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/22.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

- الإجارة:

إجارة عقارية منتهية بالتمليك للأفراد: إن خدمة (الإجارة العقارية منتهية بالتمليك) هي عملية تأجير حق الانتفاع بعقار البنك (الذي يسمى المالك) من طرف عميله (المستأجر)، ولأجلها يدفع العميل إيجارا خلال المدة المتفق عليها، ومع وعد بنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار، على أن لا تتجاوز القيمة الإجمالية للمبلغ المؤجل 65.000.000 دج.¹

هامش الربح المطبق في هذه الصيغة هو:

- 5.75 % (لأصحاب حسابات التوفير في البنك).

- 6.25 % (من لا يملك حساب التوفير في البنك).

- المضاربة:

وديعة الاستثمار-مضاربة: خدمة حساب الاستثمار-مضاربة هي خدمة تسمح لكم باستثمار أموالكم في وفقا للقواعد الشرعية للمضاربة، بما في ذلك مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث يتم الاتفاق مسبقا حول مبلغ ومدة الإيداع وحصة (نسبة مئوية) كل طرف (المودع - بنك) من العوائد حسب النتيجة المحققة، تحسب العوائد في نهاية السنة استنادا إلى النتيجة المالية الآتية من مختلف أنشطة النافذة الإسلامية بما في ذلك أنشطة التمويل الإسلامي.²

الفئة المعنية: كل الأفراد الجزائريين ومختلف المهنيين إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الوقت: مدة لتوظيف الأموال بين 6 أشهر و 60 شهرا قابلة للتجديد قصد استثمارها، وتزيد الحصة (النسبة المئوية) من العوائد كلما زادت فترة الإستثمار، في نهاية المدة.

- المزايا: حصص تقاسم العوائد مفيدة وتنافسية، إضافة إلى الامتثال في استثمار الأموال بآليات ومشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

إن جوهر الحديث عن التأمين التكافلي في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 13/09 الصادر بتاريخ 07/11/2009 والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من قانون 07/95 المعدل بقانون 04/06 بتاريخ 20 فيفري 2006 الذي سمح بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية حيث تضمن هذا المرسوم أربعة مواد وملحقا يمثل قانونا نموذجيا للشركات، وتعتبر شركة سلامة للتأمين التكافلي الشركة الوحيدة على المستوى الوطني التي تقدم خدمات تأمينية تكافلية في الجزائر.

أولا: التنظيم القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر

¹بنك التنمية المحلية، النافذة الإسلامية، على الموقع www.bdl.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/22.

²نفس المرجع.

بالنظر لأهمية صناعة التأمين التكافلي في دعم مسار التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة الجزائرية بإصدار المادة 103 التي تنتم أحكام الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات والتي تنص على ما يلي: "التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدى ينخرط فيه أشخاص طبيعيين أو معنويون يطلق عليهم اسم المشاركون". ويشترع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة". وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين". وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها.¹

ثانيا: شركة سلامة للتأمين التكافلي في الجزائر

1. تعريف شركة سلامة للتأمين في الجزائر:

في الأصل شركة سلامة هي إحدى الشركات الرائدة في مجال التأمين التكافلي تأسست في الإمارات العربية المتحدة سنة 1979، وتم اعتمادها كشركة مساهمة عامة من طرف شركة "إياك" في السعودية سنة 2006، وهي مدرجة في سوق دبي المالي، وتضم هذه الشركة ستة شركات تكافل تقدم خبرات التأمين التكافلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولها فروع في كل من الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر، السنغال، الأردن، تونس، إضافة إلى الجزائر.

وقد أنشئت شركة سلامة في الجزائر في 02 جويلية 2006، من قبل وزارة المالية حيث امتصت كل من مؤسستي "البركة والأمان" للتأمين وإعادة التأمين المنشأة سنة 2000، حيث توفر الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية، تتوفر على 150 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني، و4 مديريات جهوية، وتتفرد بخدمات التأمين التكافلي باعتبارها الوحيدة بين كل مؤسسات التأمين في الجزائر التي تتعامل بالتأمين الإسلامي.²

2. منتجات التكافل في شركة سلامة الجزائر:

¹صليحة فلاق وآخرون، منتجات التأمين التكافلي في الجزائر "دراسة حالة شركة سلامة للتأمين"، مجلة التنوع الاقتصادي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، العدد 01 (2020)، ص118-127.

²هرموش إيمان، مقيم صبري، واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر-محاكاة تجارب عالمية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد: 02 (2019)، ص64-76.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

ترغب شركة سلامة في عرض منتجاتها التكافلية التي تسمح للأفراد للاستفادة بتراكم رأس المال أو المعاش التقاعدي في حالة وقوع أحداث أمنية، قد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخولهم، وتطلق الشركة منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية والمعروفة باسم التكافل وتتمثل في:¹

أ- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد.

ب- تأمين تكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهو سياسة جديدة مخصصة لأرباب الأسر.

ج- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

د- فوائد منتجات التكافل: هي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفاً للمستفيدين، فرصة للحصول على رأس المال الثابت في وقت مبكر، تحسين الوضع العائلي وتقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة التي تناسب ضمان الحماية.

3. تطور نشاط شركة سلامة للتأمينات:

تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها التأمينية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي نموذج الوكالة؛ نموذج المضاربة، والنموذج المختلط، وهذا الأخير هو الأكثر ممارسة في الشركة، حيث استطاعت الشركة أن تطور نشاطها وترفع من رقم أعمالها بشكل جعلها تفرض نفسها في سوق التأمين الجزائري.²

يمثل الجدول التالي تطور رقم الأعمال والمطالبات لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008-2018:

¹هرموش إيمان، مقيمح صبري، واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر-محاكاة تجارب عالمية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد: 02 (2019)، ص64-76.

²فطيمة الزهراء فنازي، واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص365.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

جدول رقم 13: تطور رقم الأعمال والمطالبات لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008-2018

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	1.91	2.49	2.54	2.797	3.300	4.02	4.49	4.70	5.01	4.78
معدل النمو	%35	%30	%2	%10	%18	%22	%12	%4.8	%6	%-4
المطالبات	1.04	1.29	1.36	1.53	1.806	2.00	2.23	2.20	2.23	2.26
معدل النمو	%57	%25	%5	%13	%17	%11	%16	%0.8	%3	%-3
رقم المطالبات/ الأعمال	%54	%52	%54	%55	%55	%50	%50	%47	%47	%47

المصدر: فطيمة الزهراء فنازي، واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص366.

- من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن شركة سلامة استطاعت تحقيق نتائج مرضية منذ بداية نشاطها، مع تسجيل معدلات نمو ايجابية طول فترة الدراسة ماعدا سنة 2017 التي عرفت انخفاض في معدل النمو ب(4%)، كما ارتفع رقم أعمالها من 1.917 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 5.158 مليار دينار جزائري سنة 2018 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (%169.06)، وفيما يخص المطالبات والتي تعبر عن الطلبات الرسمية التي تقدم لشركة التأمين لتغطية أو للتعويض عن الخسائر الواقعة نتيجة ضرر معين، والتي تقوم شركة التأمين بالتأكد من صحتها، وبمجرد الموافقة تسدد المدفوعات إلى المؤمن، فنلاحظ أن حجم تعويض الزبائن يتراوح ما بين (47%) و(55%) من رقم أعمال الشركة وهي نسبة لا بأس بها مما عكس السمعة التي تتمتع بها الشركة في السوق الجزائرية رغم حداثة نشأتها.

ثالثا: النوافذ الإسلامية لدى شركات التأمين التقليدية

عرف قطاع التأمين التكافلي في الجزائر في الفترة الأخيرة انتعاشا كبيرا، فقد بدأت شركات التأمين التقليدية تدخل هذا المجال من خلال فتح نوافذ إسلامية على غرار ما يحصل في البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية لها، بحيث جعلت لهذه النوافذ إطار قانونيا وتنظيميا خاصا بها.

1. تعريف النافذة الإسلامية لدى شركات التأمين التقليدية:

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

أ- تعرف على أنها: النوافذ الإسلامية بشكل عام يقصد بها قيام شركات التأمين التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي كي يقدم الخدمات التأمينية الإسلامية الى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.¹

ب- تعرف كذلك على أنها: التحول الجزئي لشركات التأمين التقليدية الى شركات التأمين التكافلي.² من خلال ما سبق يمكن تعريف النافذة الإسلامية لدى شركات التأمين التقليدي على أنها: تلك النافذة التي تنتمي إلى شركات تأمين تجارية وتمارس الأنشطة التأمينية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتخضع لنظام قانوني يحدد عملها.

2. الإطار التنظيمي للنوافذ الإسلامية لدى شركات التأمين التقليدي

جاء الإطار التنظيمي للنوافذ الإسلامية لشركات التأمين التقليدية مقتضبا خاصة مع عدم صدور المراسيم التنظيمية و التطبيقية للمرسوم التنفيذي 11-21 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، فبالنسبة لهذه النوافذ يجب أن تفصل الشركة من الناحية الفنية و المحاسبية و المالية لعمليات التأمين التكافلي عن العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي حسب ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 1 و المادة 21 من المرسوم التنفيذي، بحيث يكون هناك حساب متعلق بتوظيف رأسمال شركاء شركة التأمين التكافلي، و حساب آخر متعلق بصندوق المشاركين يسجل فيه بعنوان الإيرادات: المساهمات و مداخيل التوظيف و طعون الحوادث و أي إيرادات أخرى، و بعنوان النفقات: التعويضات و الأرصدة و مصاريف التسيير الأخرى.³

3. واقع النوافذ الإسلامية لدى شركات التأمين التكافلي

أ- شركة التأمينات العامة المتوسطة GAM

- التعريف بالشركة:

هي شركة تأمين جزائرية تمارس عمليات التأمين ضد الأضرار في السوق الجزائرية، يبلغ رأسمالها 2.090.000.000 دج، تم الموافقة عليها من قبل وزارة المالية في 8 يوليو 2002.⁴

- التأمين التكافلي في شركة التأمينات العامة المتوسطة:¹

¹ سالم الرويشد، النوافذ الإسلامية في شركات التأمين التقليدية: تقدير اقتصادي اسلامي-دراسة حالة قطر-، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، 2012، ص6.

² لبنة سلامي، النوافذ "الحلال" في شركات التأمين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2022، ص135-161.

³ نفس المرجع.

⁴ الصفحة الرسمية لشركة التأمينات العامة المتوسطة GAM من الموقع www.gam.dz ، تاريخ الاطلاع 2023/05/05.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 11 رجب 1442، الموافق لـ 23 فيفري 2021 الذي يحدد شروط وطرق ممارسة التأمين التكافلي، حصلت الشركة GAM العامة للتأمينات المتوسطة بتاريخ 4 نوفمبر 2021 على اعتماد من وزارة المالية لتأسيس "نافذة التكافل العام" وعلى شهادة المطابقة الشرعية لأربعين عقد تكافل عام، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2021، من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لدى المجلس الإسلامي الأعلى.

بذلك، أصبحت الشركة GAM العامة للتأمينات المتوسطة أول شركة تأمين للأضرار في السوق التي تحصل على هاتين الشهادتين القانونيتين لممارسة التأمين التكافلي العام.

- تسيير التأمين التكافلي في الشركة:²

تدير شركة التكافل أنشطتها وعملياتها وفقاً لنموذج التكافل وهو نظام يعتمد على الوضع التعاقدية الذي يلتزم به الأشخاص الطبيعيون و / أو المعنويون الذين يطلق عليهم اسم المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في المدة المحددة في عقد التأمين التكافلي.

يدفع المشاركون مبلغاً كتبرع يسمى "مساهمة"، تسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يوصف "بصندوق المشاركين" وتكون عملياته الفنية والمالية مستقلة عن بعضها البعض.

إن صندوق المشاركين هو الحساب الذي يتم فيه تخصيص المساهمات وإيرادات استثماراتهم، ويتم الدفع والتخصيص منه لتعويض الحوادث والمخصصات والاحتياطيات و تسديدات مساهمات إعادة التكافل وتكاليف الإدارة الفنية الأخرى.

يتم استثمار موارد الصندوق في مجالات مالية متوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية. في حالة وجود عجز في الصندوق، تمنح الشركة لصندوق المشاركين قرض حسن لتغطية العجز المسجل، سيتم استرداد هذا القرض الخالي من الفوائد من فوائض الأموال المستقبلية للصندوق.

في حال وجود فائض في صندوق المشاركين يتم توزيع الأرباح على المشاركين بعد خصم حصة الشركة، يتم توزيع الفائض على أساس معدل مساهمة كل مشارك، بعد خصم التعويضات المدفوعة له خلال السنة المالية المعنية، إذا كان مبلغ التعويض المدفوع أكبر من حصته في مبلغ الرصيد، فلا يحق للمشارك الحصول على أي دفعة.

تقوم لجنة الرقابة الشرعية لدى الشركة بمراقبة جميع معاملات صندوق المشاركين وتقديم المشورات بشأن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

¹الصفحة الرسمية لشركة التأمينات العامة المتوسطة، التأمين التكافلي، من الموقع www.takaful.gam.dz تاريخ الاطلاع

2023/05/05.

²نفس المرجع.

ب- شركة التأمين كريدف الجزائر CARDIFF EL DJAZAIR

بموجب قرار وزارة المالية المؤرخ في 4 نوفمبر 2021 المتمم للقرار المؤرخ في 11 أكتوبر 2006 المتضمن اعتماد شركة التأمين "كريدف الجزائر" كما يأتي:
"يمنح هذا الاعتماد لهذه الشركة قصد ممارسة عمليات التأمين التقليدي وكذا عمليات التأمين التكافلي العائلي في شكل نافذة".

يلاحظ من خلال هذا القرار الوزاري لوزير المالية أن النافذة الإسلامية لدى شركة كريدف الجزائر تتولى ممارسة التأمين التكافلي المتعلق بالتكافل العائلي و المقصود به التأمين عن الأشخاص في التأمين التقليدي، و وردت المنتوجات التأمينية المتعلقة به على سبيل الحصر لا المثال، و حسب آخر المعلومات المتوفرة لدينا من أهل الاختصاص فإن هذه النوافذ لم تباشر العمل بالتأمين التكافلي بعد.¹

المبحث الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر عوائق جمة في الفترة الحالية مما يساهم سلبا في انتشارها، مما جعل تطويرها ضرورة حتمية يجب مراعاتها، لذلك نتطرق في هذا المبحث إلى التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر ومعوقات عملها ونتطرق أيضا إلى التحديات المتعلقة بقطاع التأمين التكافلي في الجزائر.

المطلب الأول: تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر عدة تحديات حالت من انتشارها ونموها بما تتطلع إليه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، منها ما تعلق بالأطر القانونية ومنها ما هو متعلق بالعنصر البشري وكفاءته، وهو ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولا: التحديات القانونية

يمكن حصر أهم التحديات القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر في النقاط التالية:²
1- ينظم الأمر 03-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية و النقدية في الجزائر، و تحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو طابع شمولي و يمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة و للبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله و شكله القانوني، و هو الأمر الذي كان سببا في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك.

¹لبنة سلامي، النوافذ "الحلال" في شركات التأمين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2022، ص135-161.

²عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد: 07- العدد: 02 (جوان 2020)، ص64-80.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

و الناظر لقانون النقد و القرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الاسلامي بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة، غير انه وان لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فانه لا يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

2- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية، و التي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3- اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الاسلامي و المصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها و التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية و التي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.

كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك، بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

4- عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

ثانيا: تحديات متعلقة بالعنصر البشري

لعل أهم التحديات المتعلقة بالعنصر البشري التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر هي:¹

1- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، و الذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الاسلامي و الصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بان الأمر مجرد تحايل و أن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن و تلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة و هامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.

2- افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل و التكوين و الكفاءة، و ذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم إدارات و موظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الاسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية و الانحراف عن الأهداف و المبادئ المنوطة بالمصرف الاسلامي القائم.

المطلب الثاني: تحديات النواخذ الإسلامية في الجزائر

¹عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد: 07- العدد: 02 (جوان 2020)، ص64-80.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر عدة صعوبات وعقبات في عملية فتحها، حالت دون انتشار وتقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية العامة أو الخاصة.

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تتلخص فيما يلي:¹

1- تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الأطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية ومن ثمَّ فهناك نقص في تكوين أرس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الاسلامي، مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو البنوك التقليدية والانحراف نحو الأهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الاسلامي القائم.

2- محدودية المنتجات الإسلامية حيث حدد نظام 20-02 ثمان صيغ فقط في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى.

3- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الاسلامي.

4- كذلك يوجد تحدي مهم وهو علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك حيث يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:
- التبعية وعدم الاستقلال التام: من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.

- إشكالية اختلاط الأموال الإسلامية في النوافذ الإسلامية مع أموال المصرف الأم.

5- تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل:

حيث نجد من بين أعضاء الهيئات الشرعية أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم مما يؤدي إلى عدم تفرغ هؤلاء لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، إذا غياب المتابعة والمراقبة المستمرة على عمل النوافذ والبنوك الإسلامية في الجزائر، كما أن غياب هيئة للتدقيق الشرعي سيؤدي إلى زعزعة الثقة في نفوس المتعاملين مع هاته النوافذ، إضافة إلى غياب هيئة الرقابة الشرعية المركزية ضمن هيكل البنك المركزي سينقص من كفاءة التدقيق الشرعي الخارجي.

المطلب الثالث: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر

¹ لظهاوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية-واقع وتحديات-، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 05/العدد 02- ديسمبر 2022، ص652.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

يواجه التأمين التكافلي في الجزائر مجموعة من التحديات والعوائق منها ما هو متعلق بالأطر القانونية والتنظيمية ومنها ما تعلق بتحديات استثمارية وثقافية، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: التحديات القانونية والتنظيمية

يمكن توضيح التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه التأمين التكافلي في الجزائر فيما يلي:¹

- تأخر إصدار قانون يسمح بممارسات صريحة لتسويق منتجات التأمين التكافلي، فعلى الرغم من إلغاء احتكار الدولة للقطاع سنة 1995، من خلال الأمر 07-97، إلا أن السماح بإنشاء شركات تعاونية وتعاضدية دون التمييز بين قطاع وآخر لم يتم إلا في سنة 2009 من خلال المرسوم التنفيذي 09-13 بتاريخ 2009/01/11، والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للشركات التعاضدية.
- بالنظر لأحكام المرسوم التنفيذي 09-13 نجد أنه يوافق جانباً من ضوابط سير مؤسسات التأمين التكافلي من حيث عدم اشتراط الربحية في مواجهة المستأمنين، ولكنه يخالفها في جوانب كثيرة فمثلاً نشاطها من ناحية الأعمال التجارية وبقيدها يكاد يجعل من إنشاء هذه الشركة مستحيلاً خمسة آلاف منخرط.
- يفرض هذا المرسوم على شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائري تخصيص 50 بالمائة من مداخل الشركة في سندات الخزينة على شكل أسهم.
- المرسوم لا يوضح الإجراءات الواجب إتباعها للتحويل من شركات التأمين التجاري إلى شركات التأمين التكافلي، كما لا يوضح مبادئ التأمين التكافلي وصيغ إدارة شركات التأمين التكافلي، إضافة إلى طرق مواجهة العجز في صندوق المشتركين.
- التأثير السلبي لهذا التشريع الذي لا يشجع على دخول الشركات التكافلية للقطاع، وهو ما يفسر وجود شركة تأمين تكافلي واحدة بالجزائر، وهي بذلك تواجه منافسة حادة من طرف مؤسسات التأمين التقليدي الموجودة بقوة في السوق الجزائرية.

ثانياً: التحديات الاستثمارية

تعتبر تحدي آخر لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر نوضحها في ما يلي:¹

¹عثمان شكيمة، عوادي عبد القادر، واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08/العدد 01- مارس 2023، ص713-726.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- قلة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعتبر من التحديات التي تعيق تطور خدمات التأمين التكافلي فغياب البنوك الإسلامية لا يسمح لشركات التأمين التكافلي من استثمار اشتراكات المساهمين في الشركة، أو يدفع بهذه الشركات إلى استثمار أموالها في بنوك تجارية تتعامل بنظام الفوائد مما يخالف المبادئ الإسلامية التي قامت على أساسها.
- نقص للكفاءات البشرية المؤهلة على الصعيد الشرعي والفني والمدربة على الأساليب الحديثة في شتى الوظائف كإدارة المخاطر، مقدري الخسائر وغيرها، حيث تعاني الجزائر من قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين بصفة عامة والتأمين التكافلي بصفة خاصة.
- الاعتماد على النماذج المحاسبية التقليدية حيث تقوم شركة سلامة بإعداد قوائمها في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا تراعي أسس التأمين التكافلي ولا تتوافق مع ما نصت عليه معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين.
- غياب عمليات إعادة التكافل الداخلية بسبب وجود شركة واحدة وهي سلامة للتأمينات مما يؤدي لنقص الطلب على عملية إعادة التأمين، ويبقى الحل أمام شركة سلامة اللجوء إلى عمليات إعادة التكافل الخارجية لدى شركة بست ري بتونس، إلا أن هذه العمليات معرضة لأخطار تقلبات أسعار الصرف.
- ضعف أساليب تسويق الخدمات التأمينية في الجزائر، وعدم الاعتماد على التكنولوجيا المتاحة مع وجود الانترنت وغيرها من الأساليب الحديثة التي تمكن من تسويق خدمات التأمين التكافلي إلى كل شرائح المجتمع، فشركة سلامة وبرغم مرور عدة سنوات ليست بالقليل إلا أن المجتمع الجزائري لا يعرفها ولا يعلم عن منتجاتها إلا القليل.

ثالثا: التحديات الثقافية

¹عثمان شكيمة، عوادي عبد القادر، واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08/العدد 01- مارس 2023، ص713-726.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- تتمثل هذه التحديات في مستوى إدراك المجتمع الجزائري بوجود الخدمات التأمينية والتي نوضحها كما يلي:¹
- نظرة المجتمع الجزائري إلى التأمين على أنه من واجبات الدولة اتجاه مواطنيها وهي من مخلفات الفكر الاشتراكي.
 - يخشى المواطن من عدم الاستفادة من وثيقة التأمين، باعتبار أنه سيستفيد منها إلا عند تحقق الخطر المحتمل الوقوع.
 - الافتقار إلى المعلومات والمعطيات حول التأمين ودرجة مساهمته في الاقتصاد الوطني.
 - عدم تركيز وسائل الإعلام على نشر الوعي التأميني، والمساهمة في تبيان أهمية التأمين التكافلي في حياة الفرد والمجتمع.

خلاصة الفصل الثاني:

¹عثمان شكيمة، عوادي عبد القادر، واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08/العدد 01- مارس 2023، ص713-726.

الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تم في هذا الفصل دراسة واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، حيث تشهد هذه الصناعة دعماً واهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة من طرف الحكومة الجزائرية، الذي ترجم على أرض الواقع في إصدار قوانين ولوائح تنظيمية تنظم نشاط المؤسسات المالية الإسلامية والسماح للمؤسسات المالية التقليدية العمومية بفتح شبابيك إسلامية.

تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ لبنوك تقليدية محلية والمتمثلة في: بنك البركة الجزائري؛ مصرف السلام؛ المؤسسة العربية المصرفية والتي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي"؛ النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر **AGB**؛ النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر.

كما سمحت الحكومة للبنوك العمومية وشركات التأمين التقليدية بفتح نوافذ إسلامية على غرار: "القرض الشعبي الوطني"؛ "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"؛ "بنك التنمية المحلية"؛ "شركة التأمينات العامة المتوسطة"؛ "شركة التأمين كريف الجزائر".

ورغم أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر محصورة في مجال الصيرفة الإسلامية باعتمادها على بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، واعتمادها على شركة تأمين تكافلي واحدة هي شركة سلامة للتأمينات، إلا أن الإقبال على الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر لا بأس به وفي تزايد مستمر، حيث يسعى المتعاملين إلى إيجاد تمويلات وفرص استثمار تحترم الأحكام الشرعية، وهو ما تقدمه البنوك الإسلامية من منتجات متعددة مثل: المرابحة - المضاربة - الإجارة - السلم - الاستصناع وغيرها من المنتجات التي تقوم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نسبة ضئيلة من حجم التمويلات، و تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر عدة تحديات منها ما تعلق بالأطر القانونية والتشريعية ومنها ما تعلق بالعنصر البشري، هذه التحديات تحول دون تطور ونمو الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

الختامة

حققت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة مستويات نمو كبيرة وحققت تطورا ملحوظا في كافة أنحاء العالم، وذلك بانتشارها الواسع في كافة الأقاليم والدول، وتسارع الدول لتبني منتجاتها بعدما أثبتت جدارتها وعززت من مكانتها على مستوى الساحة المالية العالمية.

تعتبر كل من دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى ماليزيا وإيران أبرز الفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية سواء من حيث حجم الأصول أو من حيث المجهودات المبذولة في سبيل نمو وتطوير هذه الصناعة، فنجد أن إيران في غالب الأحيان تستحوذ على أكبر حصة للأصول المصرفية وكذلك الأمر بالنسبة إلى ماليزيا التي تعتبر رائدة في إصدار الصكوك الإسلامية، في حين تحظى السعودية بأكبر سوق للتأمين التكافلي في العالم.

فعلى الرغم مما حققته الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها في كافة الأقاليم ورغم ما حققته من نجاح وبلوغها مستويات نمو تبرز مكانتها في السوق المالي العالمي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعوائق وتواجه صعوبات كثيرة، منها تحديات الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم هذه الصناعة وإعطائها كامل الصلاحيات للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

في الجزائر عرفت الصناعة المالية الإسلامية تأخرا في تبنيها وظهورها على مستوى النظام المالي الجزائري وهذا راجع أساسا إلى غياب إطار قانوني ينظم عملها، فشهدت هذه الصناعة بطء في نموها ولم تشهد تطورا كبيرا، إلا أنه بصدور القانون 02/20 المحدد والمنظم للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، عرفت هذه الأخيرة نموا ملحوظا وانتشارا واسعا خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي وتجسدت جهود السلطات في تبني هذه الصناعة والاستفادة من خدماتها، بحيث لاقت منتجات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر إقبالا واسعا سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات المالية وهو ما يؤكد نجاح هذه التجربة في الجزائر.

رغم ما حققته الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من نجاح وتطور إلا أنها تواجه العديد من العراقيل و الصعوبات تعتبر تحديا لها منها ما تعلق بالعنصر البشري وكفاءته ومنها ما تعلق بالبعد الاستراتيجي والاستثماري وبعد الرقمنة، كلها تحديات وجب مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها لتحقيق المبتغى من الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر والاستفادة من مزاياها المتعددة مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

📌 **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- الصناعة المالية الإسلامية هي تقديم خدمات مالية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتتعدد منتجاتها إلى أربعة قطاعات رئيسية: الصيرفة الإسلامية؛ صناديق الاستثمار الإسلامية؛ الصكوك الإسلامية؛ التأمين التكافلي. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى حول مفهوم الصناعة المالية الإسلامية.

- شهدت الصناعة المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها تطورا ونمو ملحوظا في أصولها على المستوى الدولي والإقليمي. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية حول واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم.
- تعتبر كل من دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى ماليزيا وإيران أبرز الفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية، بحيث تعتبر هذه المناطق مركزا لهذه الصناعة في العالم.
- على الرغم من التطور الكبير للصناعة المالية الإسلامية حول العالم، إلا أنها تتعرض إلى العديد من التحديات أهمها: الأطر القانونية؛ مشاكل مع البنوك المركزية؛ المنافسة من طرف البنوك التقليدية.
- شهدت الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تأخرا في تبنيها، فمنذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي سمح للبنوك الإسلامية بمزاولة نشاطها في الجزائر، لم يتم صدور قوانين تنظم عمل الصناعة المالية الإسلامية إلا بعد صدور القانون 02/20. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية حول تبني الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- صاحب تأخر صدور قوانين تنظم عمل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بطء في نموها وشهدت انتشارا ضئيلا لها، هذا ما انعكس سلبا على نشاطها في الجزائر. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة حول تأثير غياب القوانين الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية في نموها وانتشارها.
- من خلال صدور القانون 02/20 الخاص بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، شهدت هذه الأخيرة نموا كبيرا وتطورا ملحوظا وانتشرت الصناعة المالية الإسلامية بشكل واسع في الجزائر. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة حول التأثير الإيجابي لوجود قوانين خاصة بالصناعة المالية الإسلامية على نموها وانتشارها.
- انعكس التأخر في إصدار قانون ينظم عمل الصناعة المالية الإسلامية بالإيجاب على الجزائر، بحيث عملت السلطات على الاستفادة من خبرات الدول في مجال الصناعة المالية الإسلامية وخاصة تجارب الدول العربية، وعملت على تصحيح الأخطاء ومعالجة المعوقات التي تحول دون انتشارها في الجزائر.
- على الرغم من نموها السريع في السنوات الأخيرة إلا أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تواجه عدة تحديات أبرزها: غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم وتسهل عمل المؤسسات المالية الإسلامية، افتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة، منافسة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالعنصر البشري والتحديات الثقافية والاستثمارية.
- يمكن القول أن تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال في مرحلة التأسيس والتعنين، وهذا بعد جملة القوانين التي تم إصدارها والتي أكدت على تبني هذه الصناعة بصفة رسمية والعمل على تطويرها وتذليل الصعوبات لنجاحها، بإنشاء هيئة رسمية للإفتاء والرقابة الشرعية دليل على الاهتمام الكبير بهذه الصناعة، لذا فإنه من المبكر إطلاق أحكام حول تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، إلا أن العديد من المؤشرات على المستوى الدولي والمحلي تنبئ بالخير والنجاح لهذه الصناعة في الجزائر.
- ✚ **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:
- الاستفادة من خبرات الدول في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

- تقوية الأطر القانونية والتشريعية التي من شأنها أن تحكم وتحمي الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وتسهل عملها.
 - تشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وتكوين كوادر بشرية ذات كفاءة في الصناعة المالية الإسلامية.
 - عقد ندوات ومؤتمرات علمية وطنية وحتى دولية لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين بالصناعة المالية الإسلامية.
- ✚ آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
- مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في ضل التطورات التنظيمية والتشريعية.
 - دور التكنولوجيا المالية في تطوير نشاط المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.
 - أثر الصناعة المالية الإسلامية على الاقتصاد الوطني.
 - تقييم تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. سامي إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، موضوع يتضمنه الكتاب الإلكتروني "مقالات في التمويل الإسلامي"، 2006.
2. سامي إبراهيم السويلم، صناعة الهندسة الإسلامية، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شبكة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، الكويت، أبريل، 2004.
3. سامي مظهر قنطججي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2006.
4. شعبان، أحمد وعلي، محمد، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2010.
5. فتح الرحمان علي صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل للهندسة المالية الإسلامية، بنك السودان، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002.
6. محمد الطاهر الهاشيمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي-ليبيا، 2006.
7. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
8. مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية-دراسة تأصيلية تطبيقية-، الطبعة الأولى، شبكة الألوكة، 2015.
9. النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعة، 2009.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. سالم الرويشد، النوافذ الإسلامية في شركات التأمين التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي-دراسة حالة قطر-، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، 2012.
 2. فطيمة الزهراء فنازي، واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية-دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021/2022.
- ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

1. مرغاد لخضر "الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
2. هرموش إيمان، مقيح صبري، واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر-محاكاة تجارب عالمية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 02، 2019.
3. عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر"واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.
4. طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر" واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2022.
5. عثمان شكيمة، عوادي عبد القادر، واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، مارس 2023.
6. سلامي لبنى، النوافذ "الحلال" في شركات التأمين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2022.
7. بن سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017.
8. الصيرفة المالية الإسلامية-الواقع والتحديات-، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 17 و18 ديسمبر 2019.
9. قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي-تحليل فقهي واقتصادي-، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2009.
10. محمد عمر جاسر، "تحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان"الواقع... وتحديات المستقبل"، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس 2021.
11. زبير عياش وآخرون، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة بنك السلام-، الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال- رؤية إسلامية- جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2019.
12. مفيدة نادي، صابرينة مغتات، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيقات-دراسة حالة" trust bank"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
13. إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر-دراسة تقييمية مختصرة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 02، 2022.

14. صليحة فلاق وآخرون، منتجات التأمين التكافلي في الجزائر " دراسة حالة شركة سلامة للتأمين"، مجلة التنوع الاقتصادي، العدد 01، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2020.
رابعا: التشريعات القانونية
1. النظام 02/18، المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018، العدد 73.
2. المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 3 فبراير 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2021، العدد 14.

خامسا: تقارير

1. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري (2019).
2. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر (2021).
3. السوق المالية الإسلامية الدولية، تقرير صكوك المجمع الدولي للأسواق المالية 2022.
4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار لصناعة خدمات التمويل الاسلامي، 2022.
5. مركز ماليزيا الدولي للتمويل الاسلامي، التمويل الاسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، 2016.
6. هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار رقم 17، 2007.
7. هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار 26، 2018.
8. وثيقة شروط البنك لسنة 2022 لبنك الخليج الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

1. ISLAMIC FINANCE SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2022.
2. REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022: EMBRACING CHANGE.
3. INTERNATIONAL ISLAMIC FINANCIAL MARKET ,IIFM SUKUK REPORT 2019.
4. challenges and apportunities in global islamic finance industry stability, december 2019.

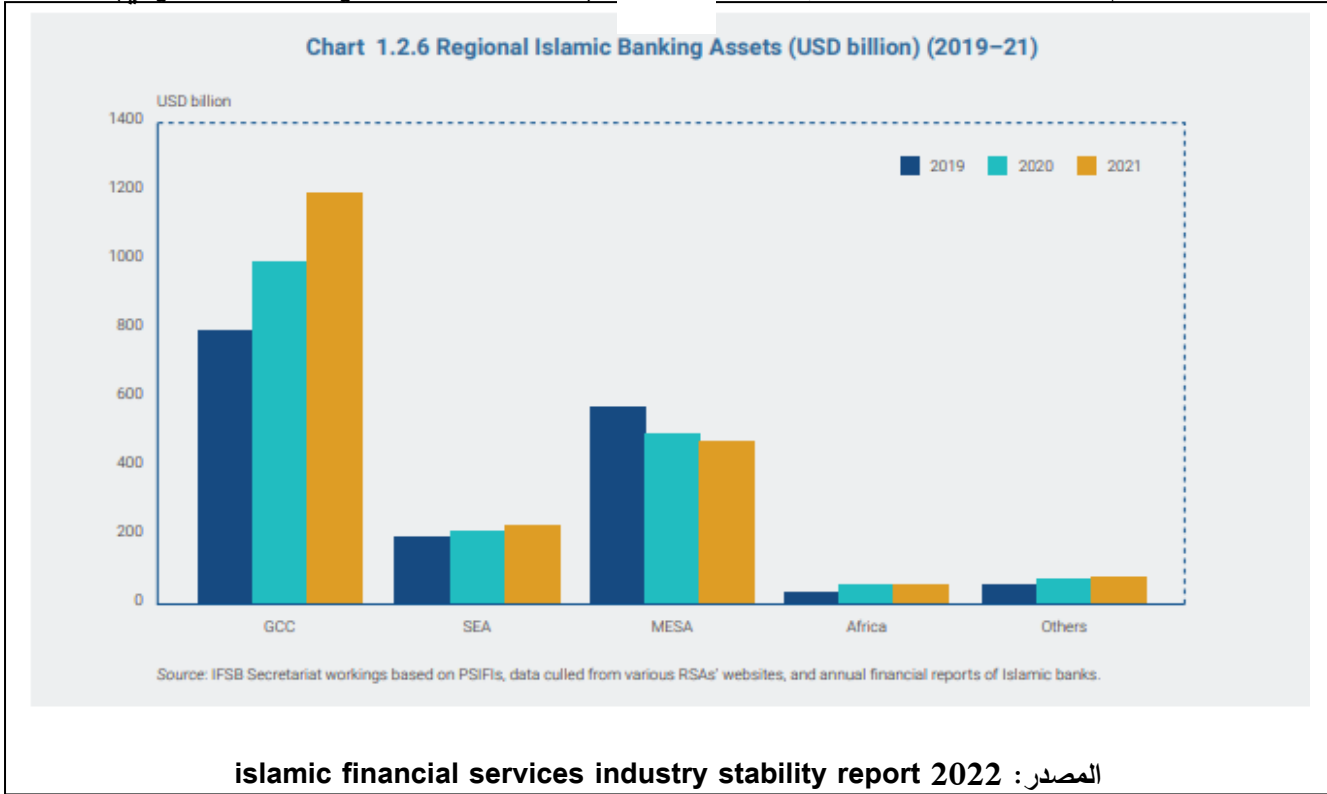
المواقع الإلكترونية

1. بنك البركة الجزائري عبر الموقع www.albaraka-bank
2. بنك التنمية المحلية عبر الموقع www.bdl.dz

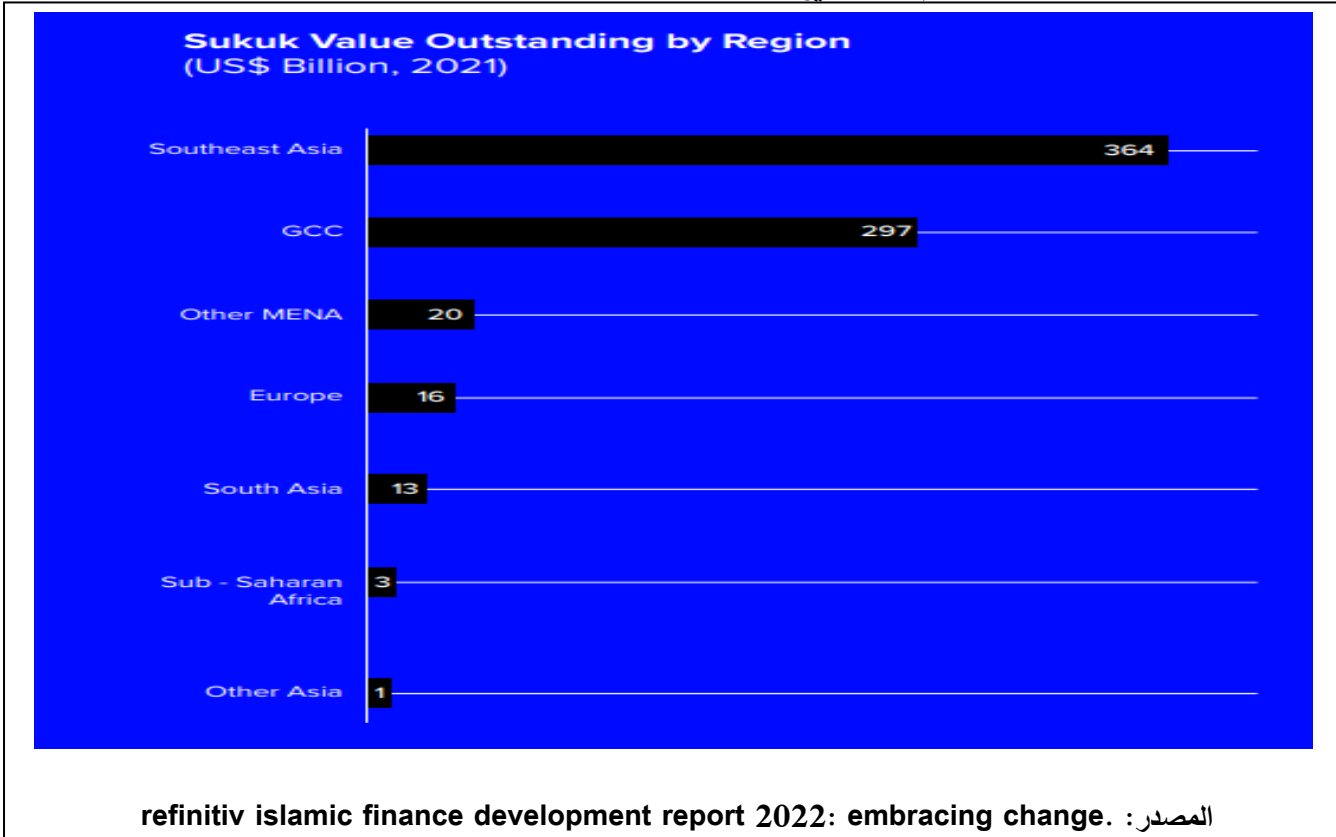
3. بنك الجزائر من الموقع www.bank-ofalgeria.dz
4. بنك الخليج الجزائر عبر الموقع www.agb.dz
5. بنك ترست الجزائر عبر الموقع www.trustbank.dz
6. السوق المالي الاسلامي الدولي عبر الموقع www.iifm.net
7. صندوق النقد الدولي والتمويل الاسلامي عبر موقعه - www.imf.org -
8. مجلس الخدمات المالية الإسلامية عبر الموقع www.ifsb.org
9. المجلس العام للبنوك والمؤسسات عبر الموقع www.islamicfi.com
10. مركز السيولة المالية عبر الموقع www.lmcbahrain.com
11. مصرف السلام الجزائر عبر الموقع www.alsalamalgeria.com
12. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عبر الموقع www.aaofii.com

الملاحق

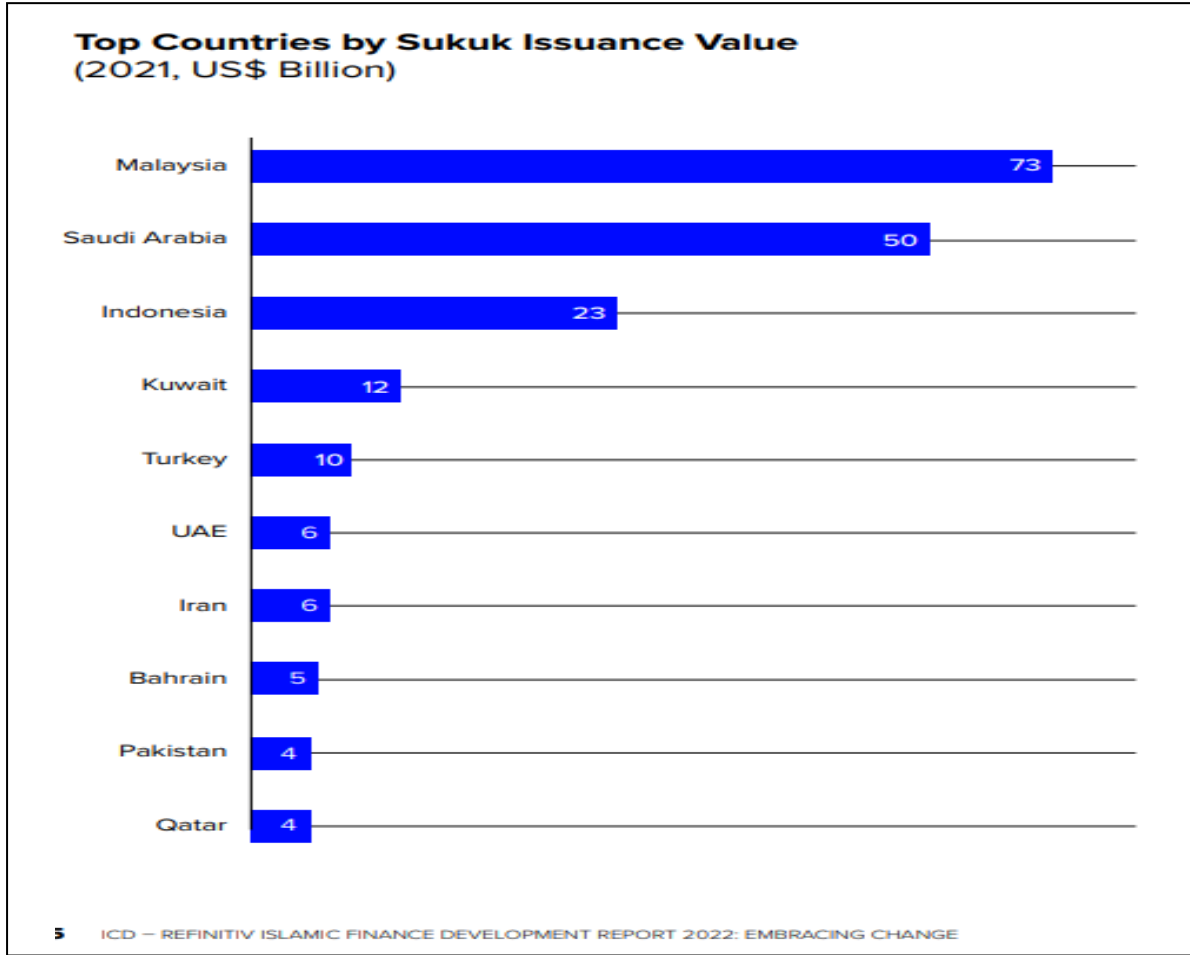
الملحق رقم 1: الأصول المصرفية الإسلامية الاقليمية (2019-2021، تريليون دولار أمريكي)



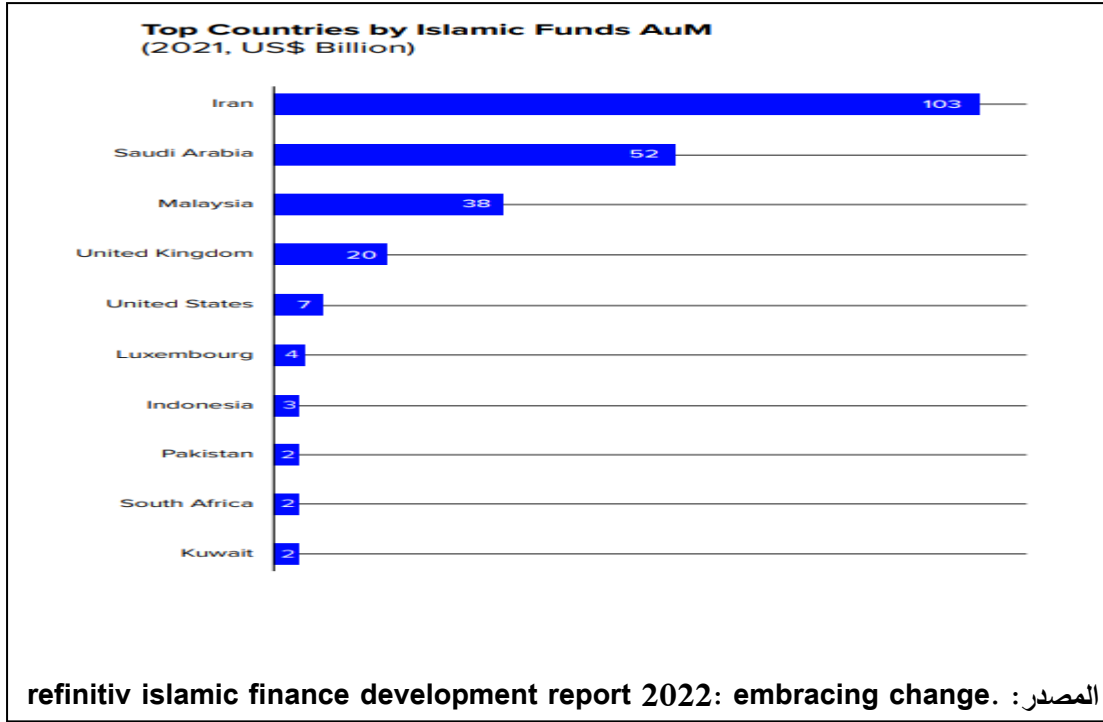
الملحق رقم 2: توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق



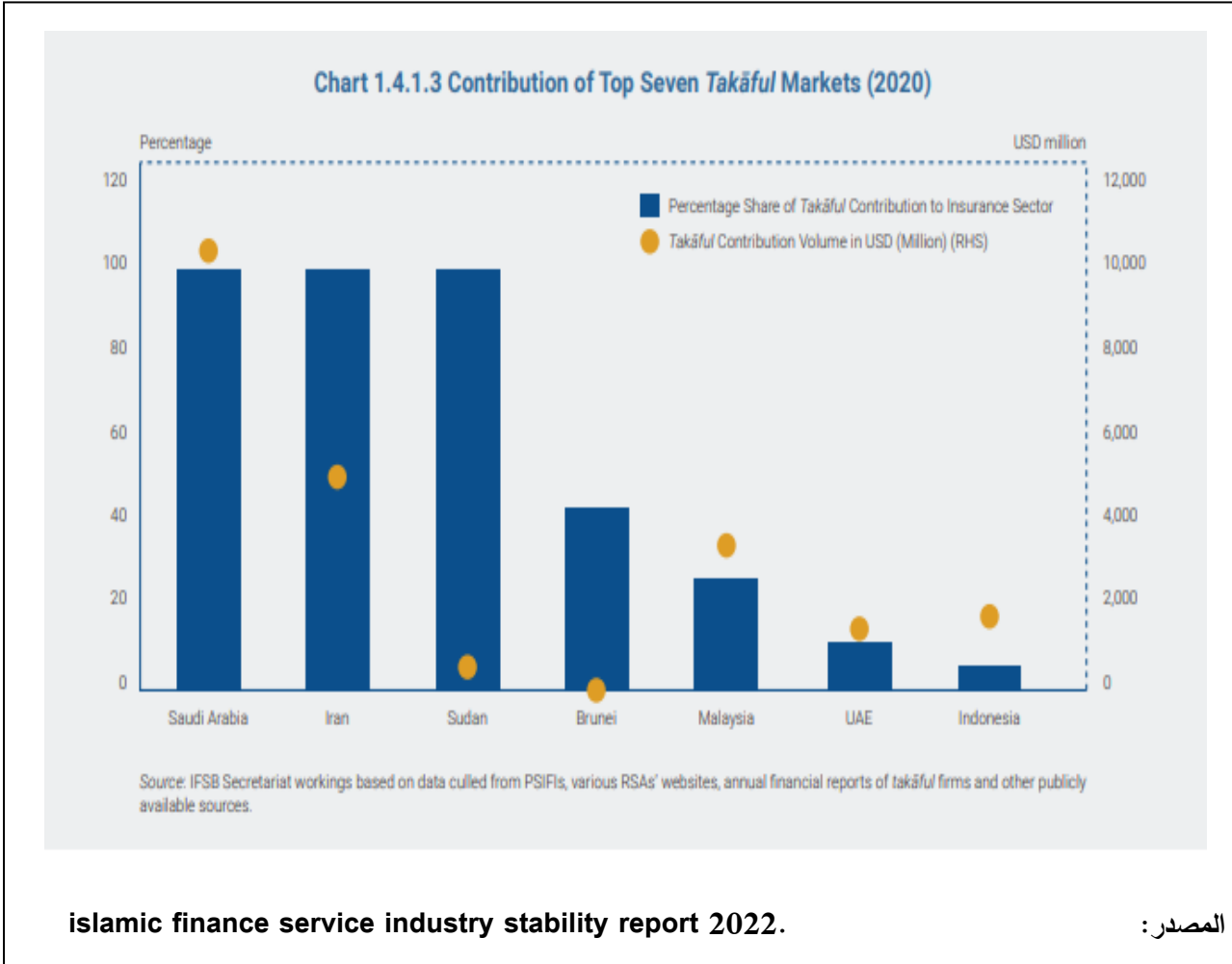
الملحق رقم 03: أفضل الدول إصدارا للصكوك الإسلامية



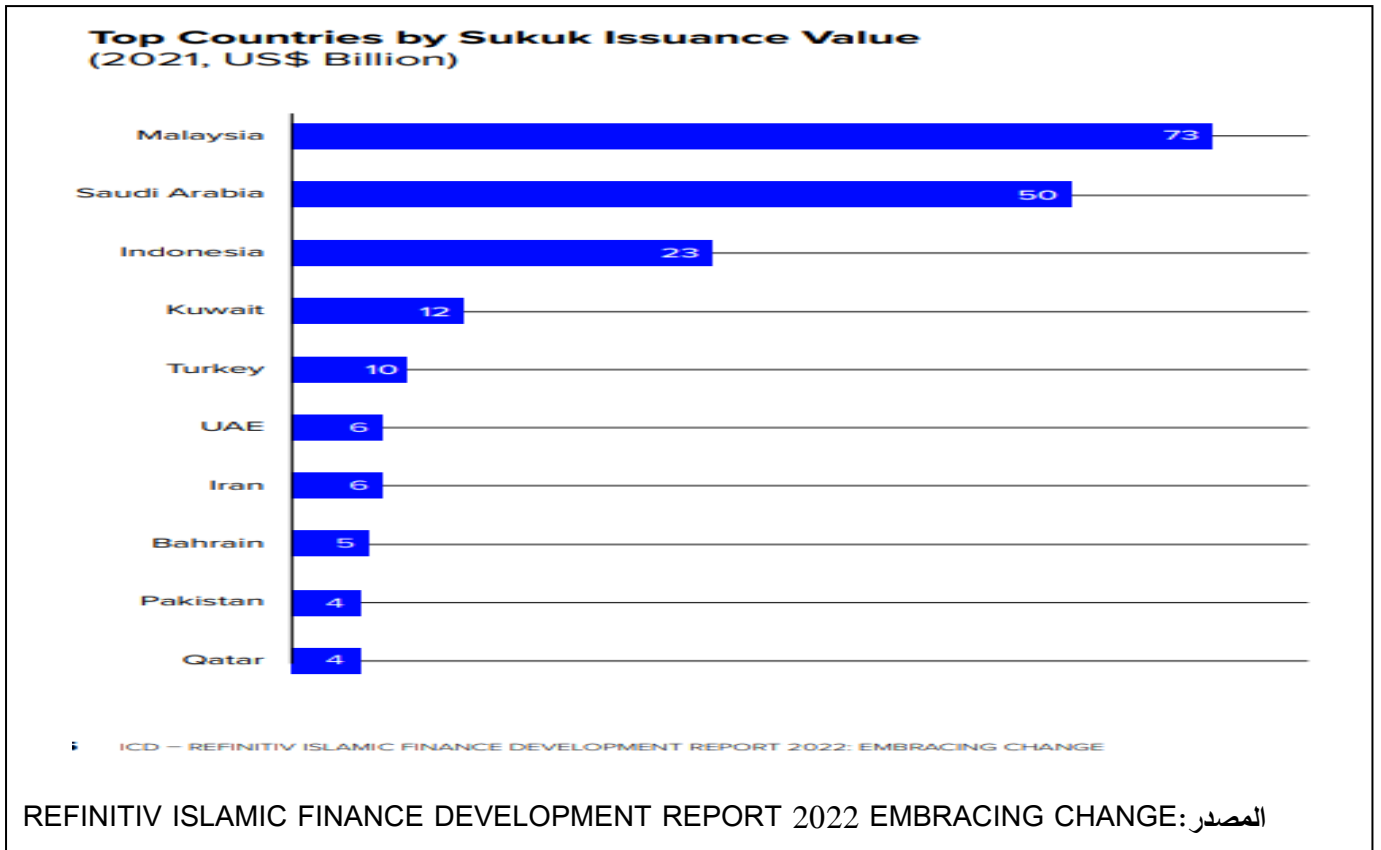
الملحق رقم 04: أفضل الدول من حيث عدد إصدارها للصناديق الاستثمارية



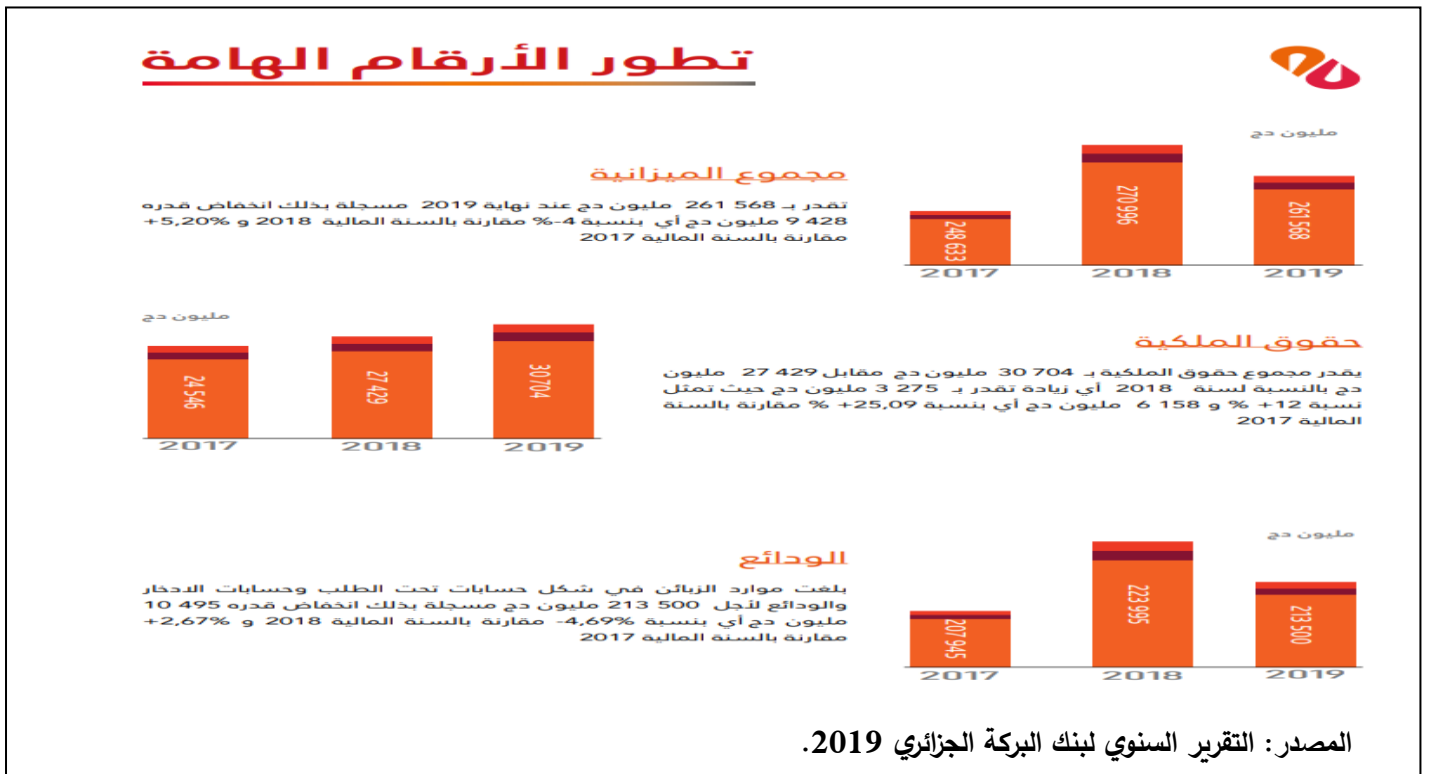
الملحق رقم 05: مساهمات التأمين التكافلي حسب المناطق



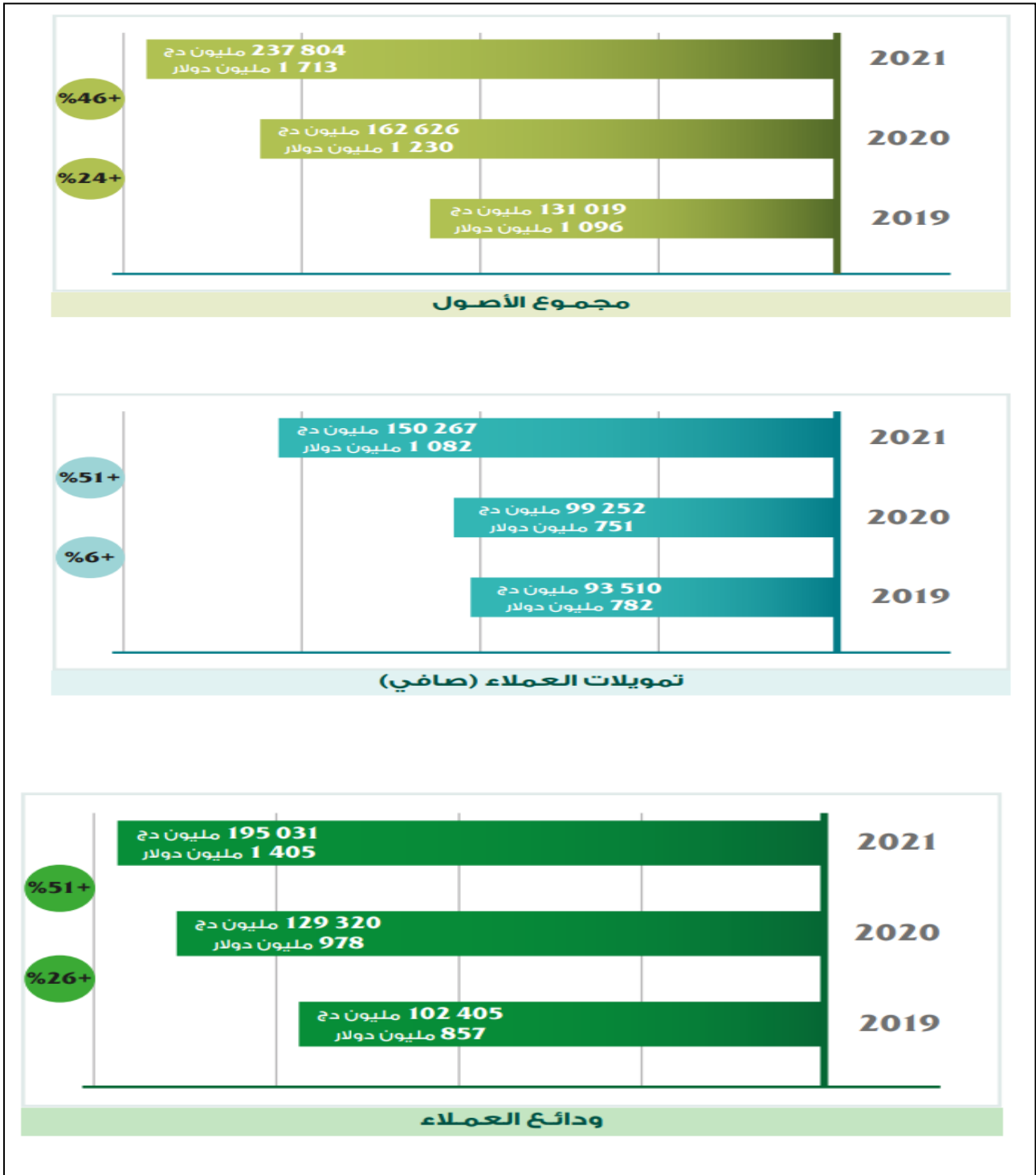
الملحق رقم 06: أعلى الدول من حيث أصول التكافل

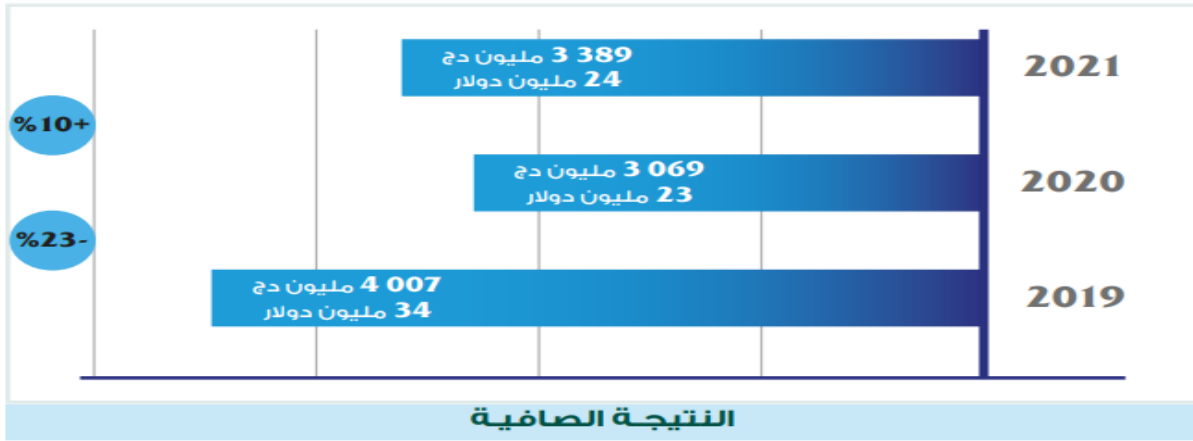


الملحق رقم 07: المؤشرات الرئيسية لبنك البركة الجزائري (2019)



الملحق رقم 08: تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائر (2019-2021)





المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر (2021).

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرهان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة المالية الإسلامية
06	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة المالية الإسلامية
08	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الصناعة المالية الإسلامية
10	المطلب الثالث: مؤسسات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية
13	المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
13	المطلب الأول: الانتشار الواسع للصناعة المالية الإسلامية
15	المطلب الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
33	المطلب الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية حول العالم
35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
35	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
36	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
38	المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية
41	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

43	تمهيد
44	المبحث الأول: الأطر القانونية والتشريعية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
44	المطلب الأول: تطور النظم التشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر
45	المطلب الثاني: النظم التشريعية المتعلقة بالتأمين التكافلي في الجزائر
46	المطلب الثالث: مراحل تطور نشاط الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
48	المبحث الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
48	المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
58	المطلب الثاني: واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية
65	المطلب الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر
70	المبحث الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر
70	المطلب الأول: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
72	المطلب الثاني: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر
73	المطلب الثالث: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر
76	خلاصة الفصل الثاني
78	الخاتمة
82	قائمة المراجع
87	الملاحق
94	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لإبراز واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر خاصة في ظل الرغبة السياسية لتبني هذه الصناعة والتي تجسدت أساسا في القانون 02/20، وهذا من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر للوقوف على أهم المكتسبات المنجزة والعمل على تحسينها وتعزيزها، وإيضاح النقائص والعوائق للوقوف على التحديات التي تواجه هذه الصناعة في الجزائر والعمل على مواجهتها لتحقيق الهدف المنشود.

ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ومن ثم تحليل البيانات المتوفرة، وذلك للوقوف على أهم التحديات المختلفة التي تواجهها هذه الصناعة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر شهدت بطءا في نموها وانتشارها وهذا في غياب أطر قانونية لتنظيمها، إلا أنها من خلال صدور القانون 02/20 تشهد تطورا ونموا سريعا ولاقت انتشارا واسعا خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، إلا أنها تواجه العديد من النقائص والمعوقات التي تعتبر تحديا للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وجب العمل على مواجهتها لتحقيق النتائج المرجوة من هذه الصناعة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الصناعة المالية الإسلامية، الواقع، التحديات.

Abstract:

This study aimed to highlight the reality of the Islamic financial industry in Algeria, especially in light of the political desire to adopt this industry, which was mainly embodied in Law 20/02. To find out the challenges facing this industry in Algeria and work to confront them to achieve the desired goal.

For this purpose, the analytical descriptive approach was relied upon, by describing the reality of the Islamic financial industry in Algeria, and then analyzing the available data, in order to identify the most important various challenges that this industry faces in Algeria.

The study reached several results, the most important of which is that the Islamic financial industry in Algeria witnessed a slowdown in its growth and spread, and this is in the absence of legal frameworks to regulate it. It faces many shortcomings and obstacles that are considered a challenge to the Islamic financial industry in Algeria, and it must be addressed to achieve the desired results from this industry in Algeria.

Key words: Islamic finance, Islamic financial industry, reality, challenges.

.....